



الأمم المتحدة

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي  
وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم  
المتحدة لخدمات المشاريع

تقرير المجلس التنفيذي عن أعماله خلال عام ٢٠١٢

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية، ٢٠١٢

الملحق رقم ١٥



المجلس الاقتصادي والاجتماعي  
الوثائق الرسمية، ٢٠١٢  
الملحق رقم ١٥

# المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

تقرير المجلس التنفيذي عن أعماله خلال عام ٢٠١٢



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٢



ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

الجزء الأول الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٢

٢	أولا - مسائل تنظيمية .....
	الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٣	ثانيا - بيان من مديرة البرنامج .....
٧	ثالثا - الشؤون الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .....
٩	رابعا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها .....
	الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
١٢	خامسا - البيان الذي أدلى به المدير التنفيذي والمسائل المالية والميزانية والإدارية .....
١٦	سادسا - مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان .....
١٨	سابعا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها .....
	الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
٢٠	ثامنا - البيان الذي أدلى به المدير التنفيذي، والمسائل المالية والميزانية والإدارية .....
	الجزء المشترك
٢٣	تاسعا - توصيات مجلس مراجعي الحسابات .....
٣٠	عاشرا - تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي .....
٣٢	حادي عشر - مسائل أخرى .....
	تقرير الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)
٣٣	وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي .....

## الجزء الثاني الدورة السنوية لعام ٢٠١٢

- ٤١ - المسائل التنظيمية . . . . .
- الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- ٤١ - البيان الذي أدلت به مديرة البرنامج وترتيبات البرمجة . . . . .
- ٤٦ - التزامات تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . . . . .
- ٤٨ - تقرير التنمية البشرية . . . . .
- ٤٨ - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها . . . . .
- ٥٠ - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية . . . . .
- ٥٢ - متطوعو الأمم المتحدة . . . . .
- الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
- ٥٤ - البيان الذي أدلى به المدير التنفيذي وتقريره السنوي . . . . .
- الجزء المشترك
- ٥٧ - المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة . . . . .
- عاشرا - تقارير مكاتب الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع . . . . .
- الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
- ٦٤ - البيان الذي أدلى به المدير التنفيذي وتقريره السنوي . . . . .
- ٦٩ - الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان . . . . .
- ٧٠ - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها . . . . .
- ٧٢ - مسائل أخرى . . . . .

## الجزء الثالث الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٢

- ٧٤ - المسائل التنظيمية . . . . .

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- ٧٤ - ثانياً - البيان الذي أدلت به مديرة البرنامج والشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة . . . . .
- ٧٩ - ثالثاً - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها . . . . .
- ٨٠ - رابعاً - التقييم . . . . .
- ٨٥ - خامساً - ترتيبات البرمجة . . . . .

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

- ٨٦ - سادساً - بيان المدير التنفيذي والتقييم . . . . .
- ٩١ - سابعاً - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها . . . . .

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

- ٩٣ - ثامناً - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع . . . . .

الجزء المشترك

- ٩٥ - تاسعاً - متابعة اجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز . . . . .
- ٩٧ - عاشراً - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة . . . . .
- ١٠٠ - حادي عشر - الزيارات الميدانية . . . . .
- ١٠١ - ثاني عشر - مسائل أخرى . . . . .

المرفقات

- ١٠٢ - الأول - المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٢ . . . . .
- ١٥٧ - الثاني - عضوية المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٢ . . . . .





الجزء الأول  
الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٢

المعقودة بمقر الأمم المتحدة في نيويورك  
في الفترة من ١ إلى ٣ شباط/فبراير ٢٠١٢

## أولا - مسائل تنظيمية

١ - عقد المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٢ في مقر الأمم المتحدة، بنيويورك، في الفترة من ١ إلى ٣ شباط/فبراير ٢٠١٢. ورحب رئيس المجلس بجميع الوفود وأعرب عن امتنانه لأعضاء المجلس للثقة التي أولوه إياها. ووجه الشكر إلى الرئيس المنتهية ولايته وإلى أعضاء المكتب المنتهية ولايتهم لما أبدوه من مهارات قيادية والتزامهم بعمل المجلس. وهنا أعضاء المكتب الجدد على انتخابهم. وأشار إلى أن كلا من البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع يقع عليه دور مهم في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المقبل للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو + ٢٠)، والاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية. وأعرب عن تطلعه لإجراء مداولات مثمرة وبناءة خلال دورة المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٢.

٢ - ووفقا للمادة ٧ من النظام الداخلي للمجلس التنفيذي، انتخب المجلس أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لعام ٢٠١٢ في اجتماع عقد في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢:

الرئيس: سعادة السيد مارتن غرونديتر	(السويد)
نائب الرئيس: السيد طارق إيزيرارن	(المغرب)
نائب الرئيس: سعادة السيد يسرا خان	(إندونيسيا)
نايبة الرئيس: السيدة كانديدا نوفاك هورناكوف	(الجمهورية التشيكية)
نائب الرئيس: السيد إدواردو بوريتي	(الأرجنتين)

٣ - وأقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الأولى لعام ٢٠١٢ (DP/2012/L.1) ووافق على تقرير الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١١ (DP/2012/1). واعتمد المجلس خطة العمل السنوية المنقحة لعام ٢٠١٢ (DP/2012/CRP.1/Rev.1) ووافق على خطة العمل المؤقتة للدورة السنوية ٢٠١٢.

٤ - ووردت المقررات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في عام ٢٠١١ في الوثيقة DP/2011/2؛ التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع [www.undp.org/execbrd](http://www.undp.org/execbrd).

٥ - ووافق المجلس التنفيذي في مقرره ٨/٢٠١٢ على الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في عام ٢٠١٢:

الدورة السنوية لعام ٢٠١٢: ٢٥ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (جنيف)  
الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٢: ٤ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

## الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

### ثانياً - بيان من مديرة البرنامج

٦ - وجهت مديرة البرنامج، في ملاحظاتها الافتتاحية التي أدلت بها أمام المجلس التنفيذي (يمكن الاطلاع عليها في موقع المكتب التنفيذي)، الشكر إلى الرئيس ونواب الرئيس المنتهية ولايتهم لما أبدوه من التزام ودعم طوال عام ٢٠١١ وهنأت الرئيس ونواب الرئيس المنتخبين حديثاً. وتحدثت عن التطورات المثيرة التي حدثت في عام ٢٠١٢، وتصاعد روح التغيير وما جلبته من أمل وإلهام لملايين الناس.

٧ - وسلطت الضوء على المساعدات التي قدمها البرنامج الإنمائي في عام ٢٠١١ إلى بلدان منطقة الدول العربية دعماً للعمليات الانتخابية، ولجهود الحوكمة، وتنمية المرأة والشباب وتمكينهم على نحو شامل. وأشارت إلى النجاحات التي حققتها الآلية التي وضعها البرنامج الإنمائي للاستجابة للأزمات، المعروفة باسم SURGE، في كفالة نشر المساعدات على وجه السرعة في حينها خلال هذه الفترة الانتقالية الحاسمة التي تمر بها المنطقة. كما أشارت إلى جهود بناء الدولة التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي في جنوب السودان وما يقدمه من مساعدات إنسانية وإمائية في منطقة الساحل.

٨ - واستشرفا للمستقبل، ركزت مديرة البرنامج على الفرص المتاحة للبرنامج الإنمائي في عام ٢٠١٢ للنهوض بخطة التنمية. وسلطت الضوء على دور المنظمة في المجالات التي أولها الأمين العام أولوية في خطة عمله ومشاركة المنظمة في العمليات المتعددة الأطراف التي تحرك التعاون الإنمائي وهي: إطار التعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو + ٢٠)، وإطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية. وذكرت أن البرنامج الإنمائي مستعد للعمل من أجل تطوير 'أهداف التنمية المستدامة' في مؤتمر ريو + ٢٠، وما بعد عام ٢٠١٥، والمنتديات التي تعقد في المستقبل.

٩ - وأشارت إلى أن البرنامج الإنمائي يشارك أعضاء المجلس التنفيذي مشاركة كاملة في صقل الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وفي إجراء الاستعراض الثاني

لترتيبات البرمجة، ووضع جدول الأعمال الداخلي للتغيير، وإحراز تقدم نحو تحقيق المزيد من الشفافية والمساءلة. وتطرق إلى الكيفية التي من شأنها أن تجعل الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ البرنامج الإنمائي في وضع يجعله منظمة إنمائية رائدة ملتزمة بتحقيق نتائج. وناقشت مديرة البرنامج، خلال عرضها للاستعراض الثاني لترتيبات البرمجة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ (DP/2012/3)، خيارات الأهلية الثلاثة والنماذج الأربعة لمعايير التخصيص. ووجهت الانتباه إلى العمل الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي من أجل تحسين الإبلاغ عن مساهماته المحددة من خلال تحسين الإبلاغ عن النتائج وتعزيز قدرات الموظفين.

١٠ - وأعربت عن سرورها لأن تطلع زملاءها على آخر المستجدات بشأن مشاركة البرنامج الإنمائي بصورة نشطة في المبادرة الدولية لشفافية المعونة، وتصنيفه مؤخرًا ضمن أعلى ١٠ منظمات بموجب المؤشر الأولي لشفافية المعونة، واعتماده في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والتزامه بالكشف الكامل عن معلومات مراجعة الحسابات بحلول نهاية عام ٢٠١٢.

١١ - وحث الوفود في تعليقاتها العامة، البرنامج الإنمائي على الاستفادة بشكل كامل من عملية الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية ومباشرتها بالترادف مع استراتيجية البرنامج المتعلقة بالمناسبات الإنمائية العالمية مثل إطار التعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومؤتمر ريو + ٢٠، وبشكل أعم، إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٢ - وأعربت الوفود عن ارتياحها إزاء التقدم الذي تحرزه المنظمة وتوجهها الاستراتيجي على النحو الوارد في الأطر الهيكلية الثلاثة: الخطة الاستراتيجية الجديدة، والميزانية المتكاملة، وجدول أعمال التغيير التنظيمي. كما أبدت الوفود مجموعة واسعة من التعليقات بشأن: (أ) المسائل التي تكتنف تخصيص موارد البرنامج الإنمائي وحالة التمويل فيما يتعلق بترتيبات البرمجة؛ (ب) ضرورة أن يقوم البرنامج الإنمائي باغتنام الفرص من خلال العمليات الداخلية الجارية (الخطة الاستراتيجية، وجدول أعمال التغيير، والميزانية المتكاملة) والعمليات الخارجية (مؤتمر ريو + ٢٠، والاستعراض الشامل الرباعي السنوات السالف الذكر) بالاتساق مع خطة عمل الأمين العام؛ (ج) ضرورة تعزيز الكفاءة والشفافية والمساءلة في سياق العملية الأوسع نطاقًا لإصلاح الأمم المتحدة. وأعربت عن تطلعها لإجراء مناقشات في وقت مبكر بشأن تلك المواضيع وطلبت توفير تفاصيل بشأن المراحل المؤدية إلى تطوير الأطر الهيكلية الثلاثة.

١٣ - وفيما يتعلق بترتيبات البرمجة وتخصيص الموارد، اتفقت الوفود بصفة عامة على أنه ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يواصل التركيز على احتياجات البلدان المنخفضة الدخل وأقل البلدان نمواً من الموارد مع قيامه في الوقت ذاته بالأخذ بنهج متمايز تجاه البلدان المتوسطة الدخل، التي أشير إلى أنها تختلف اختلافاً كبيراً في ظروفها واحتياجاتها الإنمائية.

١٤ - وأعربت الوفود عن حرصها على أن تعرف المزيد بشأن خيارات الأهلية المقترحة ونماذج التخصيص ولكنها حذرت من اتخاذ مقررات قاطعة بشأن الخيارات أو النماذج المقترحة في ذلك الوقت.

١٥ - وبالمثل، طلبت الوفود توفير مزيد من المعلومات عن المخصصات المقترحة للأنشطة البرنامجية بخلاف تلك الممولة من هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، طلبت الوفود المزيد من المعلومات بشأن مقترحات البرنامج الإنمائي المتعلقة بإدراج صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في ترتيبات البرمجة وكذلك المتعلقة بإنشاء صندوق للطوارئ. وأكدت على أهمية أن يوضح في نموذج الميزانية المتكاملة الكيفية التي سيتم بها الربط بين الموارد والخطة الاستراتيجية.

١٦ - وأكدت وفود عديدة مجدداً أهمية وجود مستويات مستدامة يمكن التنبؤ بها من التبرعات، محذرة من أن من شأن حدوث انخفاض مستمر في الموارد الأساسية أن يؤثر سلباً على نوعية المساعدات الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة وأن يؤدي إلى تآكل مشروعية المنظمة في الأجل الطويل.

١٧ - وفي مسألة ذات صلة، أيدت الوفود ضرورة توخي المرونة فيما يتعلق بالوجود المادي للبرنامج الإنمائي على الصعيد القطري، واتفقت على أنه ينبغي لذلك الوجود أن يستند إلى الاحتياجات الإنمائية الخاصة بكل بلد على حده - وليس على أساس وجود وضع واحد مناسب لجميع الحالات. وأعربت عن ترحيبها بتقديم مزيد من التفاصيل بشأن الوجود الاستراتيجي العالمي بما يتماشى مع المناقشات التي دارت بشأن الخطة الاستراتيجية الجديدة.

١٨ - وأعربت الوفود عن ترحيبها بالدعوة إلى التعجيل بالكشف العلني الكامل عن المعلومات المتعلقة بمراجعة الحسابات وذلك عن طريق توصل المجلس التنفيذي إلى اتفاق في هذا الصدد بحلول موعد انعقاد الدورة السنوية لعام ٢٠١٢. ومع ذلك، شدد كثير منها على ضرورة اتخاذ تدابير ملائمة فيما يتعلق بالضمانات وأطر زمنية منسقة للبرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع. كما طُلب أن يكفل إجراء حوار واف بشأن تلك المسألة مع المجلس قبل انعقاد الدورة السنوية لعام ٢٠١٢.

١٩ - ووجهت مديرة البرنامج الشكر إلى الوفود على ما أبدته من تعليقات وما قدمته من توجيهات للمضي قدماً في سياق التنمية الدولية، مشيرة بوجه خاص إلى مرحلة التحضير

لمؤتمر ريو + ٢٠. وأقرت بالإجراءات التي اتخذها العديد من أعضاء المجلس التنفيذي والتزامهم بتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من ناحية وحماية النظم الإيكولوجية من الناحية الأخرى. وأكدت في ذلك الصدد أهمية تعزيز الركائز الثلاث جميعها - الاقتصادية والاجتماعية والبيئية - في إطار مؤتمر ريو + ٢٠ المقبل.

٢٠ - وذكرت أن البرنامج الإنمائي يتطلع إلى مشاركة الوفود في تطوير الاستعراض الشامل الرباعي السنوات ووجهت إليها الشكر على دعمها القوي لسياسات الأنشطة التنفيذية التي تظطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية ووجهت إليها الشكر على دعمها القوي لجدول أعمال التغيير الداخلي. وأضافت أن البرنامج الإنمائي سيواصل العمل مع أعضاء المجلس التنفيذي لتطوير الخطة الاستراتيجية، بما يعكس الميزانية المتكاملة، وزيادة الشفافية والمساءلة، والكشف عن نتائج مراجعة الحسابات.

٢١ - وأكدت مديرة البرنامج استعداد المنظمة لإنشاء شراكات استراتيجية جديدة وتعزيزها. وأشارت إلى الضغوط الواقعة على التمويل الأساسي وأكدت تقدير البرنامج الإنمائي لمواصلة دعم أعضاء المجلس التنفيذي للموارد الأساسية في وقت يعاني منه الكثيرون من ضائقة مالية. وأكدت من جديد أهمية التمويل لجعل البرنامج الإنمائي متمسما بقدر أكبر من الطابع الاستراتيجي والاستشراقي.

٢٢ - وردا على المناقشة المتعلقة بترتيبات البرمجة، شددت المديرية المعاونة للبرنامج الإنمائي على أهمية الربط بين الخطة الاستراتيجية، والميزانية المتكاملة، التي من شأنها أن تستوعب ترتيبات البرمجة، وجدول أعمال التغيير التنظيمي. وأوضحت أن المناقشات غير الرسمية المتعلقة بترتيبات البرمجة والمسائل ذات الصلة ستستمر إلى حين انعقاد الدورة السنوية. وكررت مديرة البرنامج المعاونة التأكيد على النقاط الرئيسية الثلاث التي ستشكل المناقشات في المستقبل: (أ) إيلاء أولوية قصوى للوجود المادي والبرنامجي في البلدان المنخفضة الدخل؛ (ب) مواصلة العمل مع البلدان المتوسطة الدخل؛ (ج) مواصلة النظر والتحليل فيما يتعلق بكيفية التواصل على أفضل وجه مع البلدان المتوسطة الدخل. وفيما يتعلق بمسألة خيارات الأهلية الثلاثة ونماذج التخصيص الأربعة، طلبت أن يواصل المجلس التنفيذي تقديم توجيهاته بشأن كيفية تقليص عدد الخيارات والنماذج لكي يتسنى للبرنامج الإنمائي أن يقدم مزيدا من المعلومات وتحليلا متعمقا إلى المجلس لأغراض اتخاذ قرارات بشأنها.

٢٣ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١٢/١: استعراض ترتيبات البرمجة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣.

## ثالثاً - الشؤون الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢٤ - قامت المديرية المعاونة للبرنامج بعرض التقرير الشفوي لمدير البرنامج المتعلق بتنفيذ استراتيجية تحقيق المساواة بين الجنسين في البرنامج الإنمائي، حيث وصفت مجالات التدخل الرئيسية لكل هدف: (أ) الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك معالجة الأبعاد الجنسانية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ (ب) الحكم الديمقراطي؛ (ج) منع الأزمات والتعافي منها؛ (د) إدارة المخاطر المناخية والتغيرات البيئية من أجل التنمية المستدامة. وناقشت التدابير المؤسسية التي يتخذها البرنامج الإنمائي لكفالة تحقيق نتائج المساواة بين الجنسين، مثل مؤشر المساواة بين الجنسين وعمل اللجنة المعنية بالتوجيه والتنفيذ في مجال الشؤون الجنسانية. كما تطرقت إلى العلاقة الإيجابية بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة والبرنامج الإنمائي وتنفيذ سياسة التكافؤ بين الجنسين داخل البرنامج الإنمائي.

٢٥ - ورحبت الوفود بالتقرير الشفوي لمديرية البرنامج فضلاً عن الجهود المبذولة لمراعاة تعميم المساواة بين الجنسين في المشاريع والبرامج. كما أشادت بما يبذله البرنامج الإنمائي من جهود للنهوض بأهداف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على النحو المبين في نتائج التنمية الواردة في استراتيجيته لتحقيق المساواة بين الجنسين. وأعربت عن ارتياحها لأن البرنامج الإنمائي حقق النتائج المؤسسية من خلال اللجنة المعنية بالتوجيه والتنفيذ في مجال الشؤون الجنسانية ومؤشر المساواة بين الجنسين. كما أشادت بإدارة البرنامج الإنمائي لالتزامها بتعزيز المساواة بين الجنسين على المستويين المؤسسي والقطري وحثتها على مواصلة تعزيز جهودها في ذلك الصدد.

٢٦ - وطلب عدد من الوفود تقديم إيضاحات بشأن وضع استعراض منتصف المدة لعام ٢٠١١ وتنفيذ توصياته فضلاً عن تقديم معلومات مستكملة بشأن التقدم المحرز نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين داخل البرنامج الإنمائي وما يعترضه من تحديات، ولا سيما على مستوى المناصب الإدارية الوسطى. وحثت تلك الوفود البرنامج الإنمائي على تعزيز المساواة بين الجنسين في مجالات الموارد البشرية والموظفين. وإذ لاحظت انخفاض النسبة المئوية للأموال التي تسهم بدرجة كبيرة في تحقيق المساواة بين الجنسين، شددت على ضرورة إدماج المساواة بين الجنسين في برامجه ومشاريعه.

٢٧ - وطلبت الوفود أن تتاح لها وثائق المعلومات الأساسية قبل موعد انعقاد الدورات بوقت كاف كما طلبت أن تزود بتفاصيل في التقارير المقبلة بشأن مشاركة المرأة في السياسة، ومفاوضات السلام، وبناء السلام، والتعمير، حيثما ترى أن البرنامج الإنمائي يقوم بدور محوري. وأبدت سرورها لأن تلاحظ أن ثمة مناقشات تجري بشأن تمكين المرأة اقتصادياً، وأعربت عن رغبتها في أن تحاط علماً بشأن الخطط الرامية إلى إدماج المنظورات

الجنسانية في مساهمات البرنامج الإنمائي في الجهود العالمية المبدولة لتحقيق التنمية المستدامة. وأُعربت عن تطلعها إلى صياغة استراتيجية لتحقيق المساواة بين الجنسين في البرنامج الإنمائي في المستقبل، وهي الاستراتيجية التي ينبغي أن تكون نبراسا للخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي ومصاحبة لها.

٢٨ - وشجعت الوفود البرنامج الإنمائي على إقامة شراكة أقوى مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة بغية تعزيز المزايا النسبية لكل منهما وكفالة تحقيق نتائج على الصعيد القطري. وأشارت إلى أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة توفر إمكانية لإسماع صوت المرأة على مستوى العالم فيما يتعلق بتمكين المرأة والقضايا الجنسانية في حين يتمتع البرنامج الإنمائي بحضور واسع النطاق على المستوى العالمي. وحث البرنامج الإنمائي على تعزيز الحوار مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن الأنشطة التنفيذية، والأنشطة المواضيعية، والقدرات الجنسانية والتنسيق الجنساني على الصعيد القطري.

٢٩ - وطلب عدد من الوفود توفير مزيد من المعلومات عن الدروس المستفادة على الصعيد القطري في تطبيق المساواة بين الجنسين في سياق التنسيق المشترك بين الوكالات. وطلبت تلك الوفود معلومات بشأن ما يقوم به البرنامج الإنمائي في إطار المنظمة لإحداث تغييرات في السلوك والمواقف فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وكيفية إظهار ذلك في أطر النتائج. كما أُعربت عن رغبتها في أن تعرف كيفية استخدام البرنامج الإنمائي لمؤشر المساواة بين الجنسين لتقييم النتائج وتوجيه عملية التخطيط.

٣٠ - ووجهت المديرية المعاونة للبرنامج الشكر للوفود على ما أبدته من تعليقات وأشارت في استجابتها لما حدث من تراجع في أرقام مؤشر المساواة بين الجنسين إلى أن البرنامج الإنمائي قد جعل مؤشر المساواة بين الجنسين عنصرا رئيسيا في عمليات التخطيط والإبلاغ والرصد التي يقوم بها على مستوى المنظومة. وذكرت أن البرنامج الإنمائي يقوم، من خلال اللجنة المعنية بالتوجيه والتنفيذ في مجال الشؤون الجنسانية، بالمتابعة مع كل مكتب لإيجاد حل لذلك التراجع وعكس مساره. وفيما يتعلق بوثائق البرامج القطرية، أكدت للوفود أن البرنامج الإنمائي بصدد تطبيق تدابير مراقبة الجودة، مع تنقيحها لكفالة تركيزها على تخطيط النتائج ورصدها والإبلاغ عنها فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين.

٣١ - وأشارت إلى أن البرنامج الإنمائي يتابع بصفة منتظمة مع شركائه في عمليات بناء السلام بعد انتهاء النزاع لكفالة مشاركة المرأة في مفاوضات السلام. وفيما يتعلق بتمكين المرأة اقتصاديا، أكدت أنه استنادا إلى الأدلة الداعمة لما يتخذه البرنامج الإنمائي من إجراءات، فإن البرنامج يركز على تمكين المرأة اقتصاديا باعتبار ذلك نقطة انطلاق أساسية لتمكين المرأة سياسيا.



٣٢ - وفيما يتعلق بالتنسيق بين الوكالات، أكدت على علاقات العمل الجيدة بين البرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، مشيرة إلى أن كليهما حريص على التعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة لزيادة المزايا النسبية إلى أقصى حد ممكن لمنفعة المرأة على الصعيد العالمي.

٣٣ - وأشارت إلى أن البرنامج الإنمائي يقوم بمراعاة المسائل الجنسانية بنجاح في أعمال التخطيط وإطار النتائج، فقامت بتسليط الضوء على تركيز البرنامج الإنمائي على تدريب الموظفين والإدارة على عمليات التخطيط والرصد والإبلاغ التي تركز على المسائل الجنسانية بغية تتبع النتائج وضمان تحقيقها. وأبلغت الوفود بأنه تم استخدام استعراض منتصف المدة في توجيه الخطط الاستراتيجية الحالية والمقبلة.

٣٤ - وركزت مديرة الفريق المعني بالشؤون الجنسانية التابع للبرنامج الإنمائي استجابتها على مسألتين: (أ) مؤشر المساواة بين الجنسين وإمكانية استخدام مؤشر جنساني واحد لمنظومة الأمم المتحدة ككل؛ (ب) المواقف والمسائل الجنسانية في أماكن العمل. وأكدت لوفود أن البرنامج الإنمائي، وهو رائد فيما يتعلق بمؤشر المساواة بين الجنسين، يشارك في الدعوة إلى عقد اجتماع لفرقة عمل مشتركة بين الوكالات بشأن مؤشر المساواة بين الجنسين وقام بتدريب عدد من الوكالات على استخدامه. كما تقوم فرقة العمل باستطلاع سبل مواءمة تلك الأداة. ويعمل البرنامج الإنمائي بصورة وثيقة في ذلك الجهد مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، التي ستمضي قدما بالمبادرة بمجرد استحداث أداة متوائمة. وفيما يتعلق بالمواقف الجنسانية داخل البرنامج الإنمائي، أكدت لوفود أن البرنامج الإنمائي بصدد تمحيص سياساته في أماكن العمل لكفالة تشجيع تلك السياسات وتعزيزها لثقافة المساواة بين الجنسين، ولا سيما على الصعيد القطري.

٣٥ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢/٢٠١٢: التقرير الشفوي لمديرة البرنامج بشأن تنفيذ استراتيجية وخطة عمل برنامج المتحدة الإنمائي في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين.

## رابعاً - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

٣٦ - قامت المديرة المعاونة للبرنامج بعرض البند، مشيرة إلى أن ١٨ برنامجاً قطرياً جرت مناقشتها في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١١ جاهزة للموافقة عليها على أساس عدم الاعتراض. كما قامت بعرض وثيقة البرنامج القطري لجمهورية جنوب السودان (DP/DCP/SSD/1) على المجلس التنفيذي للموافقة عليها وقدمت إلى المجلس استعراضاً عاماً لما يقوم به البرنامج الإنمائي من عمل مستمر لتحسين نوعية البرمجة. وقام نائب المدير الإقليمي للمكتب الإقليمي لأفريقيا، بدوره، بعرض بيان تفصيلي لعمل البرنامج الإنمائي مع شركائه من أجل دعم جمهورية جنوب السودان على النحو المبين في وثيقة البرنامج القطري.

٣٧ - وركزت المناقشات على وثيقة البرنامج القطري لجمهورية جنوب السودان. وبالإشارة إلى التحديات الهائلة التي تواجه البلد، أشادت الوفود بما يضطلع به البرنامج الإنمائي من جهود لوضع برنامج قطري يتسق مع الأولويات الوطنية والخطة الإنمائية الوطنية. وأشارت إلى أن وثيقة البرنامج القطري هي بمثابة برنامج مؤقت سيعتبعه في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ إجراء تقييم مشترك ووضع برنامج قطري مشترك، وهو ما رحبت به الوفود ترحيباً قوياً. وشددت الوفود على أهمية تولى زمام الأمور على الصعيد الوطني والدور القيادي الذي تقوم به الحكومة، ولا سيما فيما يتعلق بالأمن، وأعربت عن عدم تأييدها لقيام الأمم المتحدة بعمليات موازية.

٣٨ - وشدد عدد من الوفود على ضرورة تعزيز التنسيق بين مؤسسات الأمم المتحدة عند وضع التقييم المشترك بالتعاون مع الشركاء الدوليين وتحسين التنسيق بين الأفرقة القطرية في الخرطوم وجوبا. وأكدت تلك الوفود على أهمية وضع خطط للطوارئ، والتخفيف من حدة المخاطر، واتباع نهج منسق تجاه المساعدة الإنسانية والتعافي والتنمية، ولا سيما فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وفي ذلك الصدد، شجعت البرنامج الإنمائي على التقيد بميكل أكثر مرونة لكفالة توفير القدرة على التكيف بسهولة للأوضاع المحلية التي من المحتمل أن تتغير.

٣٩ - وحثت تلك الوفود البرنامج الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة على إجراء تقييمات مستقلة بصفة منتظمة، بالإضافة إلى تقييمات خاصة بكل وكالة، وشجعت البرنامج الإنمائي على تحسين أعمال الرصد والإبلاغ. وشددت الوفود على ضرورة تحسين استيعاب جميع تعقيدات قضايا 'العائدين'، بما في ذلك من خلال اتباع منظور جنساني. وطلبت أن تتضمن التقارير في المستقبل تحليلات جنسانية ومصنفة حسب نوع الجنس.

٤٠ - وفي حين أشاد أحد الوفود بالبرنامج الإنمائي لقيامه بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في البرنامج القطري، فإنه أشار إلى أن المنظور الجنساني لا يجري تعميمه على نحو كاف في إطار النتائج الانتقالية. وبالرغم من تسليمه بجودة إطار النتائج، أشار إلى أن البيانات المرجعية تفتقر إلى بعض المؤشرات وإلى ضعف عمليتي تقييم المخاطر والتخفيف من حدتها. وفيما يتعلق بالتمويل، أشار إلى أن مخصصات الميزانية دون المستوى المطلوب وطلب أن يعرف ما هي احتمالات جمع الأموال المطلوبة، ولا سيما فيما يتعلق بالنتيجة ١ من إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بشأن الحوكمة.

٤١ - وبغية تجنب الازدواجية والتجزؤ، وشددت الوفود على ضرورة وضع أولويات وتحديد الأدوار والمسؤوليات. وشجعت البرنامج الإنمائي على استخدام المبادئ التوجيهية

والقواعد الأساسية فيما يتعلق بالمشاركة في الدول الهشة، والتي جرت صياغتها في المنتدى الرفيع المستوى الرابع المعني بفعالية المعونة المعقود في بوسان.

٤٢ - ووجه نائب المدير الإقليمي للمكتب الإقليمي لأفريقيا الشكر للوفود على ما أبدته من تعليقات، وقال إن البرنامج الإنمائي سيقدم تقريراً إلى المجلس التنفيذي بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتنفيذ المساواة بين الجنسين، وذلك باستخدام التحليلات الجنسانية والمصنفة حسب نوع الجنس. وذكر أن البرنامج الإنمائي يعمل بصورة وثيقة مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ومؤسسات الأمم المتحدة مركزاً على مزاياها النسبية بغية معالجة الثغرات والتداخلات.

٤٣ - وأعرب عن اتفاقه في الرأي القائل بأن جمع البيانات ما زال يمثل تحدياً مهماً، فقال إن البرنامج الإنمائي يعمل مع الحكومة للمساعدة في بناء قدرة وطنية على جمع بيانات موثوقة في الوقت المناسب. ويركز البرنامج الإنمائي على بناء قدرة الوزارات المعنية بالتخطيط، بالتعاون مع مجتمع المانحين. وأكد على أن البرنامج الإنمائي سيضطلع بإجراء تقييمات مستقلة بما يتماشى مع الممارسة القياسية.

٤٤ - وقامت المديرية المعاونة للبرنامج، بعد أن وجهت الشكر إلى الوفود، بتسليط الضوء على التقدم الذي أحرزه البرنامج الإنمائي في مجالي تحليل المخاطر وإدارتها، كما هو وارد في وثيقة البرنامج القطري، غير أن رصد الحالة على نحو وثيق يعد أمراً ضرورياً. وأكدت للمجلس التنفيذي أن البرنامج الإنمائي يتابع الحالة في جنوب السودان عن كثب وسيكفل توفر المرونة والقيام بأعمال الرصد. وأشارت إلى أن التحليل قد أظهر أن ثمة ميلاً لحدوث تجزؤ في البلدان المنخفضة الدخل، فقالت إن البرنامج الإنمائي قد اتخذ خطوات لكفالة أن تكون وثيقة البرنامج القطري هادفة واستراتيجية، مركزة على المجالات التي تكون لها فيها ميزة نسبية.

٤٥ - وفيما يتعلق بالميزانية، أبرزت أن الموارد الأساسية للبرنامج الإنمائي المخصصة للبلدان التي تنفذ فيها برامج كانت متناسبة مع احتياجاتها؛ وأن المكاتب القطرية تمضي بصفة عامة حسب ما هو مخطط لها في تقييم المشاريع قيد التنفيذ والاحتياجات المالية لتحقيق النتائج المرجوة. وأكدت أن البرنامج الإنمائي ملتزم تماماً بالتنسيق مع شركاء المساعدة الإنسانية، موجهة الانتباه إلى قوة العلاقة بين البرنامج الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٤٦ - ووافق المجلس التنفيذي على البرامج القطرية الـ ١٨ التالية التي نوقشت على أساس عدم الاعتراض، دون عرض أو مناقشة، وفقاً للمقرر ٣٦/٢٠٠٦: (المنطقة الأفريقية) جمهورية أفريقيا الوسطى، والرأس الأخضر (برنامج قطري مشترك)، وغامبيا، وملاوي،

وموزامبيق؛ و(منطقة آسيا ودول المحيط الهادئ) بابوا غينيا الجديدة (برنامج قطري مشترك)، وتايلند، وجمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وفييت نام (برنامج قطري مشترك)؛ و(منطقة الدول العربية) الجزائر، واليمن؛ و(منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي) البرازيل، وبنما، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، وسورينام، وغيانا.

٤٧ - ووفقاً للمقرر ٤٠/٢٠١١، وافق المجلس التنفيذي أيضاً على وثيقة البرنامج القطري لجنوب السودان بصفة استثنائية.

## الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

### خامساً - البيان الذي أدلى به المدير التنفيذي والمسائل المالية والميزانية والإدارية

٤٨ - قام المدير التنفيذي، في بيانه (المتاح على الموقع [www://unfpa.org/public/home/news/pid/9946](http://www://unfpa.org/public/home/news/pid/9946)) بعرض النقاط البارزة لعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠١١ (بما في ذلك فيديو قصير) والأولويات المحددة لعام ٢٠١٢ من حيث تنفيذ الخطة الاستراتيجية وخطة تسيير الأعمال. وقدم عرضاً تفصيلياً بشأن الصندوق والخطة الإنمائية الجديدة؛ والمساءلة؛ وسلامة الموظفين؛ والأمن؛ والوضع المالي للصندوق. كما قام بعرض تقديرات الميزانية المؤسسية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (DP/FPA/2012/1)؛ وتنقيح النظام المالي والقواعد المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2012/3)؛ وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تقديرات الميزانية المؤسسية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ وتنقيح النظام المالي والقواعد المالية (DP/FPA/2012/2). وأكد على أنه مع تبقي عامين على إنجاز الخطة الاستراتيجية وخطة تسيير الأعمال الحاليين، من المهم للغاية أن يتم بنجاح وضع الصندوق وولايته في سياق جدول الأعمال المستجد بشأن التنمية المستدامة خلال عملية التحضير لانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو + ٢٠) والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد استعراض عام ٢٠١٤. وذكر أن هذين المؤتمرين يوفران فرصاً فريدة لوضع أولويات صندوق السكان في موقع استراتيجي على جميع مستويات المنظمة. وأكد أن تعزيز المساءلة ما زال يشكل أولويته المؤسسية رقم ١ بالنسبة للمنظمة. ووجه الشكر إلى جميع الدول الأعضاء على ما قدمته من دعم (عُرض فيديو قصير من حملة الإجراءات المتعلقة بالعالم الذي يضم ٧ بلايين نسمة).

٤٩ - وأعربت الوفود عن تقديرها للبيان المتعمق الذي أدلى به المدير التنفيذي وأشادت بما قام به صندوق السكان من جهود لدعم البلدان في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والنهج القائم على الحقوق الذي يتبعه الصندوق. وأشار إلى أن ولاية الصندوق

ضرورة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وجرى التشديد على أهمية بيان النتائج الملموسة والكمية المحققة في مجال صحة الأم في البلدان المدعومة. وأكد عديد من الوفود أهمية ما يقدمه الصندوق من دعم لمجالات رئيسية من قبيل الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية؛ والسكان والتنمية؛ والمساواة بين الجنسين. وأعربت عن ترحيبها بتركيز الصندوق على الاهتمام باحتياجات الشباب. وأكدت الوفود على وجود حاجة مستمرة لخفض الوفيات النفاسية؛ ودعم تنظيم الأسرة؛ والتصدي للعنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس، بما في ذلك في حالات النزاع وحالات ما بعد انتهاء النزاع. كما أشيد باستراتيجية الجيل الثاني بشأن الاستجابة الإنسانية. وجرى التنويه بالدور القيادي الذي يضطلع به الصندوق في تعزيز الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية على مدى ما يقرب من أربعة عقود. كما أشيد بالجهود التي يبذلها الصندوق لتعزيز فعالية البرامج.

٥٠ - وأكدت وفود عديدة أن صندوق السكان ينبغي أن يركز عمله على أقل البلدان نمواً حيث تكون الاحتياجات أشد ما يمكن. وكان هناك تشديد على ضعف أقل البلدان نمواً وحاجتها إلى المعارف التقنية والموارد المالية. وأشادت عدة وفود بما يقوم به الصندوق لدعم الشراكات مع البلدان المتوسطة الدخل. وذكر بعض الوفود أنه ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام للبلدان التي تواجه تناقص عدد السكان. وأعرب عن الاهتمام بمعرفة المزيد بشأن الخطط الرامية إلى إنشاء مراكز للمعارف الاستراتيجية وسأل بعض الوفود عن الصورة التي يمكن أن تتخذها هذه المراكز في أوروبا الشرقية ووسط آسيا. وكان هناك تأكيد من عدد من الوفود على أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وشددت أيضاً على أن هذا التعاون ينبغي ألا يكون بديلاً عن التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب. وحث بعض الوفود صندوق السكان على مواصلة التعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجالات من قبيل المساواة بين الجنسين والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية.

٥١ - وأشادت وفود عديدة بصندوق السكان للنهج المنفتح والشامل الذي يتبعه في عرض الميزانية المؤسسية. وأشارت إلى أن النهج القائم على النتائج يتيح للجهات المانحة والدول الأعضاء الأخرى إمكانية تقييم الإيرادات والنفقات مقابل النتائج المتوخاة والمحققة. وذكرت عدة وفود أنها تشاطر اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية فيما أعربت عنه من تقدير للتقدم الذي أحرزه الصندوق في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والمبادرات ذات الصلة مثل تنقيح النظام المالي والقواعد المالية للصندوق. وفي حين أشاد أحد الوفود بصندوق السكان لقيامه بمواءمة التغييرات في النظام المالي والقواعد المالية مع تعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ومكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية، فإنه أعرب عن تقديره لعرض إجراء حوار متواصل بشأن بعض القضايا المطروحة.

٥٢ - وأعربت وفود عديدة عن ترحيبها بتخفيض التكاليف الإدارية وزيادة نسبة الأموال المتاحة لتنفيذ البرامج. وأشارت تلك الوفود إلى أن خفض التكاليف يعد خطوة هامة نحو زيادة الكفاءة، مضيفة أنه يمكن عن طريق استخدام الأماكن المشتركة والخدمات المشتركة تحقيق المزيد من الكفاءة والوفورات. ورحبت عدة وفود بتعزيز الدعم المقدم إلى المكاتب الميدانية الأمر الذي من شأنه بالتالي أن يؤدي إلى تحسين تنفيذ البرامج على الصعيد القطري. ورحبت الوفود بتعزيز الوجود الميداني وإنشاء مكتب إقليمي ثان في أفريقيا، ولا سيما بالنظر إلى عدد البرامج القائمة في المنطقة وتعقدتها. وطلب من صندوق الأمم المتحدة للسكان مواصلة العمل على خفض معدلات الشواغر.

٥٣ - وأعربت الوفود عن تطلعها إلى وضع ميزانية متكاملة واحدة في عام ٢٠١٤ وعن ترحيبها باعتماد الصندوق للشكل الجديد لتصنيف التكاليف على نحو ما اتفق عليه مع البرنامج الإنمائي واليونيسيف. كما أعربت عن تطلعها إلى إجراء الاستعراض المشترك لمعدلات استرداد التكاليف مع البرنامج الإنمائي واليونيسيف. وتساءل بعض الوفود عما إذا كان سيتم تخصيص أموال من الميزانية المؤسسية للسياسة الإنسانية، وأنشطة الدعم التقني، وأنشطة الدعم الرئيسية للمجموعات الفرعية. وطلبت تقديم تقارير أكثر تفصيلاً عن الأنشطة الإنسانية والنفقات المنصرفة من جميع مصادر التمويل.

٥٤ - وشددت الوفود على أهمية توفير ضمانات محلية وإجراء عمليات رصد بصفة منتظمة من جانب المقر لكفالة توفر ضوابط وموازن مالية وإدارية سليمة. وطلب من صندوق السكان أن يواصل إيلاء الاهتمام للحد من المخاطر وتعزيز الإشراف على الموارد، بما في ذلك رصد طريقة التنفيذ الوطني. وأعرب عن الأمل في أن يتم توزيع موارد برنامجية إضافية على البلدان الستة المسؤولة عن نصف الوفيات النفاسية على مستوى العالم. وأعربت عدة وفود عن تقديرها للمعلومات التي قدمت بشأن التبرعات المقدمة إلى الصندوق من القطاع الخاص وعن ترحيبها بشراكات الصندوق مع مانحين غير تقليديين. وشجعت الصندوق على استطلاع خبرات مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى وممارساتها الجيدة في مجال جمع الأموال.

٥٥ - وفي حين أعرب أحد الوفود عن تقديره للمعلومات المستكملة المقدمة بشأن خطة تسيير الأعمال، فإنه طلب تقديم معلومات مستكملة عن كل من التوصيات الـ ١٥ وأعرب عن أمله في أن يكون هناك المزيد من التأكيد على التخطيط القائم على الأدلة. وحث الوفد، في معرض إشادته بالتزام الصندوق بالشفافية والمساءلة، على الاستعانة باستشاريين مستقلين لإجراء الاستعراض التقييمي المقبل لكي تكون العملية غير منحازة. كما شجع الوفد على زيادة الشفافية فيما يتعلق بميزانية البرامج العالمية والإقليمية. وأضاف الوفد أنه ينبغي أن تكون وظيفة التقييم مستقلة عن الوحدات التي تنفذ البرامج للمحافظة على حياد أعمال التقييم ومصداقيتها.

٥٦ - وشجعت عدة وفود صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة المشاركة على نحو كامل في الأعمال التحضيرية لمؤتمر ريو + ٢٠ المقبل وأشارت إلى أن القضايا الديمغرافية ينبغي أن يكون لها مكان في وثيقة مؤتمر ريو + ٢٠. وشددت تلك الوفود على أن القضايا الاجتماعية مثل السكان والصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة، تعتبر عناصر مهمة للتنمية المستدامة التي هي مفهوم محوره الناس.

٥٧ - ووجه المدير التنفيذي الشكر للوفود لما أبدته من تعليقات مشجعة ودعمها لولاية صندوق السكان. وشدد على أن تركيز الصندوق استراتيجيا على الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة، مبعثه الاحتياجات القطرية، وأن التركيز على كفالة تمكين النساء والفتيات يشكل أمرا محوريا فيه. وأكد على التزام الصندوق بتلبية احتياجات الشباب. وأشار إلى أن الوفود سلطت الضوء على إدماج المفاهيم الاجتماعية والديمغرافية في خطة التنمية المستدامة في مؤتمر ريو + ٢٠ وما بعده. وذكر أن سبيل المضي قدما يتمثل في إدماج الديناميات السكانية بأسلوب كلي في وثيقة مؤتمر ريو + ٢٠. وأعرب أن ارتياحه لما أبداه المجلس التنفيذي من تعليقات فيما يتعلق بتعاون الصندوق مع القطاع الخاص. كما أعرب عن تقديره لما أبدى من تعليقات بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وأكد للمجلس أن الصندوق يستجيب لكل من النمو السكاني في أقل البلدان نموا والانخفاض السكاني في بلدان أخرى. وأكد أن مسائل الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية يتشاطر فيها العالم بأسره. وفي الواقع، فإن الصندوق يستجيب لمختلف جوانب الديناميات السكانية، بما في ذلك الشيخوخة والهجرة. كما يواصل الصندوق عمله بشأن منع العنف القائم على أساس جنساني. ولاحظ أن المجلس أشاد بالصندوق لاتخاذ موقفا طليعا بشأن عملية توحيد الأداء. وفيما يتعلق بمواصلة التعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، أشار إلى أنه قام مؤخرا، هو والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بتوجيه رسالة إلى جميع المكاتب الميدانية التابعة لهما بشأن التعاون بين المنظمين والمجالات التي ستكون كل منظمة مسؤولة عنها.

٥٨ - وأعرب المدير التنفيذي عن تقديره لإعراب أعضاء المجلس التنفيذي عن سرورهم لأن الميزانية المؤسسية للصندوق تعكس خفض التكاليف الإدارية وزيادة الموارد المتاحة لتنفيذ البرامج. وشدد المدير التنفيذي على أن الصندوق ملتزم بتحقيق وتسجيل نتائج قوية. وأكد للمجلس أن الصندوق سيستخدم موارده بكفاءة وسيعمل بفعالية لحشد مزيد من الدعم من المانحين التقليديين وغير التقليديين. وفيما يتعلق بالبرنامج العالمي والإقليمي، أشار إلى أن الصندوق يتصدى بالفعل لمختلف القضايا التي أثرت في مراجعة الحسابات ويقوم بتنسيق البرنامج لبيان نتائج الاستثمارات. وذكر أن الصندوق يعمل على نحو وثيق مع البرنامج

الإثرائي واليونيسيف بشأن اتباع نهج منسق في إعداد الميزانية المتكاملة. وسيواصل الصندوق أيضا الحوار مع المجلس ومع البرنامج الإثرائي واليونيسيف فيما يتعلق باسترداد التكاليف.

٥٩ - وذكر المدير التنفيذي أن عملية استقدام مدير شعبة الموارد البشرية قد أُنجزت وأن المدير الجديد سيعجل تنفيذ خطة الموارد البشرية، بما في ذلك ملء الشواغر. وأشار المدير التنفيذي إلى أنه بغية معالجة المسائل المتعلقة بمراجعة الحسابات أنشأ لجنة لمراجعة الحسابات برئاسة تجتمع كل شهر. كما استعان الصندوق بشركة عالمية لمراجعة الحسابات للمساعدة في مراجعة حسابات التنفيذ الوطني. ووضع برنامج تدريبي بشأن التنفيذ الوطني. وذكر أن الصندوق ملتزم بالتنفيذ الوطني وبمساعدة البلدان على تعزيز إدارة البرامج بفعالية. وفيما يتعلق بالتقييم وضرورة كفاءة استقلاليته، أشار إلى أن شعبة خدمات الرقابة هي وحدة التقييم الخاصة بالصندوق وهي شديدة الحرص على العمل باستقلالية. وذكر أن الشعبة تم تعزيزها استجابة لطلب المجلس التنفيذي. وعلاوة على ذلك، شرع الصندوق، على نحو ما أوصى به المجلس، في عملية لإجراء استعراض مستقل لسياسة التقييم. وفي ختام بيانه أكد المدير التنفيذي للوفود أن الصندوق سيواصل مشاركته بصورة منفتحة وشفافة في أعمال المجلس.

٦٠ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٣/٢٠١٢: تقديرات الميزانية المؤسسية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣؛ والمقرر ٤/٢٠١٢: تنقيح النظام المالي والقواعد المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

## سادسا - مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان

٦١ - قام المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان بعرض الخطة الداخلية لتسيير الأعمال للاستجابة للتوصيات الواردة في التقرير المتعلق بأنشطة مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتين في عام ٢٠١٠ (DP/FPA/2011/5) وكفاءة قيام الصندوق بإنجاز خطته الاستراتيجية بكفاءة وفاعلية ومسؤولية كاملة. وفي معرض تأكيده على أن المساءلة تشكل أولويته المؤسسية الأولى فيما يتعلق بالصندوق، أشار إلى أن المنظمة تحرز تقدما طيبا في زيادة الشفافية ومعالجة توصيات مراجعة الحسابات. وعرض بالتفصيل مجالات الأولوية السبعة لخطة تسيير الأعمال وأشار إلى أن استراتيجية الاتصالات على نطاق الصندوق سيتم تنفيذها لزيادة التعاون بين مقر الصندوق والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية. وعلاوة على ذلك، عرض بالتفصيل الخطوات الرئيسية التي اتخذت بالفعل للمضي بالمنظمة قدما، بما في ذلك زيادة تركيز الخطة الاستراتيجية؛ وإنشاء لجنة لرصد أعمال مراجعة الحسابات؛ وتنقيح رسالة



التفاهم الموقعة مع الشركاء المنفذين؛ وتنقيح اختصاصات عملية مراجعة حسابات التنفيذ الوطني؛ والتنسيق بين الإدارة والعمليات؛ وجعل المنظمة ممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٦٢ - وأشار نائب مدير شعبة خدمات الرقابة إلى أن التوصيات الـ ١٥ التي أصدرتها الشعبة قد أخذت بعين الاعتبار في إعادة تحديد أولويات الصندوق وفي وضع خطة تسيير الأعمال المتعلقة بتفعيل تلك الأولويات. وقد اتخذت بعض الإجراءات في هذا الصدد وما زال يلزم اتخاذ عدة إجراءات أخرى. وستكون الشعبة في وضع يسمح لها بالتصديق على خطة تسيير الأعمال خلال فترة الـ ١٢ إلى ٢٤ شهرا المقبلة. وأبلغ نائب المدير المجلس التنفيذي بأن هناك قائمة بجميع التقارير التي أصدرتها الشعبة متاحة على موقعها الشبكي ويمكن الوصول إليها وفقا لمقررات المجلس التنفيذي وتوجيهاته. وفضلا عن ذلك، فإن إمكانية مشاهدة التقارير إلكترونيا عن بُعد تعمل في الوقت الحالي.

٦٣ - وفيما يتعلق بخطة تسيير الأعمال، سأل أحد الوفود عن الإطار الزمني، وترتيب الأولويات، والأهداف، فيما يتعلق بمتابعة التوصيات الواردة في تقرير شعبة خدمات الرقابة بشأن مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتين. واستفسر أحد الوفود عن التغييرات في التسلسل الإداري وآثارها على الخريطة التنظيمية للصندوق. وفي حين أعرب أحد الوفود عن ارتياحه لأن المسألة تشكل أولوية عليا في الصندوق، فإنه تساءل عما إذا كان تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام كان لها أثر مباشر على تنفيذ خطة تسيير الأعمال. واستفسر الوفد ذاته عن مواعيد أعمال شعبة خدمات الرقابة مع خطة تسيير الأعمال كما استفسر عن وضع التحقيقات في حالات الاحتيال وعن القضايا التي يجري متابعتها.

٦٤ - ووجه المدير التنفيذي الشكر إلى الوفود لما أبدته من تعليقات وأشار إلى أن عملية خطة تسيير الأعمال قد عرضت في وقت سابق على أعضاء المجلس التنفيذي في اجتماع غير رسمي وهي متاحة أيضا على الموقع الشبكي. وذكر أن المجلس سيحصل على معلومات مستكملة بشأن تنفيذ خطة تسيير الأعمال. وأشار إلى أن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام قد بدأ تطبيقها تدريجيا وهي مكتملة لخطة تسيير الأعمال. وعلاوة على ذلك، فإن مجلس مراجعي الحسابات ذكر أن الصندوق جاهز لتطبيق تلك المعايير. وفيما يتعلق بالخريطة التنظيمية للصندوق، أشار إلى أن وحدات نظم معلومات المشتريات والإدارة ستقدم الآن تقاريرها إلى نائب المدير التنفيذي (الإدارة)، بدلا من شعبة الخدمات الإدارية. كما أن الوحدة القانونية سترفع تقاريرها إلى مكتب المدير التنفيذي، بدلا من شعبة الموارد البشرية، وذلك لتجنب أي تضارب ممكن في المصالح في التحقيقات. وأعلن تعيين المدير الجديد لشعبة خدمات الرقابة والمدير الجديد لشعبة الموارد البشرية.

٦٥ - وأشارت نائبة مدير شعبة خدمات الرقابة إلى أن خطة تسيير الأعمال تراعى في عمليات مراجعة الحسابات التي تجريها الشعبة، وذلك استنادا إلى نموذج المخاطر. وعلاوة على ذلك، فإن التوصيات الـ ١٥ جميعها التي أصدرتها شعبة خدمات الرقابة في تقريرها السابق (DP/FPA/2011/5) قد أخذت في الاعتبار في خطة تسيير الأعمال. وفيما يتعلق بالاستفسار بشأن التحقيقات في حالات الاحتيال، أشارت إلى أنه يجري تنفيذ نظام الكتروني للكشف عن حالات الاحتيال أو الاحتيال المحتمل. وعلاوة على ذلك، فإن تقرير شعبة خدمات الرقابة الذي سيقدم في الدورة السنوية لعام ٢٠١٢ سيتضمن مزيدا من المعلومات في هذا الصدد.

### سابعاً - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

٦٦ - وفقا للمقرر ٣٦/٢٠٠٦، وافق المجلس التنفيذي، على أساس عدم الاعتراض، دون عرض أو مناقشة، على البرامج القطرية الـ ١٧ التالية، التي نوقشت في وقت سابق في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١١: تشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والرأس الأخضر، وغامبيا، وملاوي، وموزامبيق من المنطقة الأفريقية؛ والجزائر واليمن من الدول العربية؛ وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبابوا غينيا الجديدة، وتايلند، وفييت نام، وميانمار، من منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ والبرازيل، وبنما، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه وفقا للمقرر ٤٠/٢٠١١، وافق المجلس، بصفة استثنائية، على وثيقة البرنامج القطري لجنوب السودان. وكما هو مطلوب في المقرر ٤٠/٢٠١١، ناقش المجلس مشروع وثيقة البرنامج القطري في مشاوره غير رسمية قبل انعقاد الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٢.

٦٧ - وأشادت وفود عديدة بسرعة عرض البرنامج القطري لجنوب السودان وحسن توقيتته وحثت على تقوية التعاون بين مختلف مؤسسات الأمم المتحدة المشاركة في إجراء تحليل شامل لعملية الانتقال. وأكدت تلك الوفود على أهمية إجراء تقييمات مستقلة؛ وجمع الدروس المستفادة واستخدامها؛ واختيار الأولويات بعناية؛ وتحسين إدارة المشاريع والإبلاغ عنها؛ وتجنب العمليات الموازية؛ والتخطيط بصفة منتظمة لحالات الطوارئ؛ ومواصلة المساعدات الغوثية والإنسانية؛ ومراعاة اتباع نهج متكامل فيما يتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية، والمساواة بين الجنسين، والسكان والتنمية. كما جرى التشديد على أهمية الأخذ بزمام الأمور على الصعيد الوطني وتنمية القدرات الوطنية. وشجعت الوفود الصندوق ومؤسسات الأمم المتحدة الأخرى على استخدام المبادئ التوجيهية والقواعد المتعلقة بالمشاركة والمنتبة عن المنتدى الرفيع المستوى الرابع المعني بفعالية المعونة.

٦٨ - وفي معرض التشديد على التحديات الهائلة التي تواجه جنوب السودان، أشار أحد الوفود إلى أن البلد به أعلى معدل للوفيات النفاسية في العالم وبعض أدنى المؤشرات الصحية. وأشاد الوفد بالبرنامج لكونه متسقاً مع الأولويات الوطنية فضلاً عن الأولويات المحددة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بما في ذلك في المجالات المهمة المتمثلة في العنف القائم على أساس جنساني والصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية. وشدد الوفد على المسائل التالية باعتبارها مهمة لتنفيذ البرامج: متابعة الأولويات المشتركة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من خلال التنسيق والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى؛ وتكييف حلول تنسم بالمرونة لكي تلائم الظروف المحلية؛ وتعزيز المكتب القطري؛ وتلبية الحاجة إلى إنشاء بيانات مرجعية لرصد التقدم المحرز والإبلاغ عن النتائج. كما شدد على ضرورة إنشاء تعاون جيد في إطار مجموعة العمل الإنساني وضرورة التأكيد على تقييم المخاطر والتخفيف من حدتها في تخطيط البرامج وتنفيذها.

٦٩ - ووجهت وفود الجزائر وفيت نام وميانمار الشكر للمجلس التنفيذي لموافقته على البرنامج القطري لكل منها. وأعربت عن تقديرها للدعم الذي يقدمه الصندوق والشركاء الآخرون وعن ارتياحهم لكون البرامج تعكس الخطط والأولويات الوطنية.

٧٠ - وأعرب مدير المكتب الإقليمي لأفريقيا، التابع للصندوق، عن امتنانه للوفود لما أبدته من تعليقات وأشار إلى أن تنسيق أعمال الأمم المتحدة في جنوب السودان يمضي على قدم وساق. وذكر أن التصدي للعنف القائم على أساس جنساني يشكل جانباً مهماً من البرنامج الذي يدعمه الصندوق في جنوب السودان. وذكر أنه يسلم بأن المؤشرات الصحية في جنوب السودان تعد من أدنى المؤشرات في العالم، وشدد على ضرورة أن توجه جميع الوكالات اهتمامها لمعالجة تلك المسائل. وأعرب عن اتفاقه على أنه يلزم تحديد الأولويات، بالنظر إلى التحديات الكثيرة التي تواجه البلد. وأكد للمجلس التنفيذي أنه سيتم اتخاذ إجراءات لمعالجة القضايا التي شدد عليها أعضاء المجلس، بما في ذلك المسائل المتعلقة بنقص المعلومات بشأن تقييم المخاطر والتخفيف من حدتها، والبيانات المرجعية، والتقييم المستقل.

## الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

### ثامنا - البيان الذي أدلى به المدير التنفيذي، والمسائل المالية والميزانية والإدارية

٧١ - قام المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بعرض تنقيح النظام المالي والقواعد المالية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/OPS/2012/1)، بما في ذلك المرفقان ١ و ٢، وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تنقيح النظام المالي والقواعد المالية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/OPS/2012/2). وأشار إلى أن التنقيحات تعد ضرورية لكفالة امثال المكتب للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٧٢ - ولخص المدير التنفيذي، في بيانه، منجزات المكتب في عام ٢٠١١، والأنشطة الجارية، وخطط المستقبل. وأعرب عن تطلعه إلى العمل على نحو وثيق مع أعضاء المجلس التنفيذي خلال عام ٢٠١٢، الذي سيكون عاما مهما بالنسبة للمنظمة.

٧٣ - وبالنظر إلى عام ٢٠١١، أشار إلى أن المكتب ما فتئ يعمل بنشاط على أرض الواقع لمساعدة الشركاء على تنفيذ أكثر من ١٠٠٠ مشروع في مجالات تطوير الهياكل الأساسية، وإزالة الألغام، وإدارة المراكز الصحية، والتعافي من آثار الزلازل، وتوفير أماكن للإيواء لضحايا الفيضانات، ودعم إجراء انتخابات نزيهة في كثير من البلدان.

٧٤ - وأشار إلى أن نجاح تلك التدخلات يرجع إلى حد كبير إلى المستوى العالمي لخدمات الإدارة التي يقدمها مكتب خدمات المشاريع والمشهود لها بالنوعية العالية والسرعة وفعالية التكاليف. وأبرز في ذلك الصدد حصول المكتب في عام ٢٠١١ على شهادة المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (معياري الأيزو ٩٠٠١) وشهادة المعهد المعتمد لترتيبات الشراء والإمداد فيما يتعلق بسياسات وإجراءات المشتريات التي يتبعها. وذكر أن المكتب بصدد إطلاق مبادرة جديدة للحصول على شهادة الأيزو ١٤٠٠١ لنظم إدارته البيئية، التي تلزم المكتب بمعايير صارمة فيما يتعلق بالهياكل الأساسية والمشتريات. وبغية الوصول إلى ذلك الهدف سيركز المكتب على الإصلاح الإداري، وتغيير أسلوب الإدارة والتعلم على الصعيدين الفردي والمؤسسي.

٧٥ - وكما أشير إليه في دورة المجلس التنفيذي السابقة، كان إنجاز المكتب في عام ٢٠١١ من الناحية المالية أدنى من المستويات القياسية التي حققها في عام ٢٠١٠. وأشار المدير التنفيذي إلى أن التغيير يرجع بالدرجة الأولى إلى تباين مستويات الشراء السنوية في البلدان المتوسطة الدخل، اثنان منها على وجه الخصوص. بيد أنه أشار إلى أن إنجاز المكتب في أقل البلدان نمواً والبلدان المنكوبة بالصراعات والكوارث كان مستقراً إلى حد كبير بل وتحسن في بعض الحالات.

٧٦ - وذكر أن المكتب، بعد التزامه بالمبادرة الدولية لشفافية المعونة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أصبح أول هيئة تابعة للأمم المتحدة تقوم بنشر تفاصيل ما تظطلع به من أنشطة على النموذج الذي وضعته المبادرة الدولية السالفة الذكر. وأشار إلى أن المكتب قد كشف بالفعل المعلومات المتعلقة بنحو ١٥٠ مشروعاً، بما في ذلك تفاصيل عن إنفاق ما يقرب من ٤ ملايين دولار. وأكد أن المكتب سيواصل تعزيز الشفافية عن طريق ترميز مشاريعه جغرافياً، ونشر وثائق ونواتج المشاريع، وذلك مع تزويد المستعملين بالأدوات اللازمة لفهم البيانات واستخدامها. كما أنه بصدد وضع نماذج قياسية للإبلاغ فيما يتعلق بمجالات ولايته الرئيسية وهي المشتريات، وإدارة العقود، وتطوير الهياكل الأساسية.

٧٧ - وفيما يتعلق بخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، ذكر المدير التنفيذي أن المكتب بصدد إجراء استعراض لمنتصف المدة لإدماج الدروس المستفادة من السنتين السابقتين. وبما يعكس مقررات المجلس التنفيذي، وقرارات الجمعية العامة، وآراء الشركاء، وتغير السياسات والمناخ الاقتصادي. وأشار إلى أن المكتب سيستخدم استعراض منتصف المدة للتواصل مع الشركاء - عن طريق منبر للحوار أنشئ مؤخراً ومقابلات شخصية مباشرة - لتحديد كيفية رؤيتهم لقيمتهم المضافة.

٧٨ - وذكر المدير التنفيذي أن المكتب على استعداد للدخول في حوار مع أكبر عدد ممكن من أعضاء المجلس التنفيذي لتخطيط مساره على مدى السنتين المقبلتين من خلال استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية ووضع الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

٧٩ - وأشادت الوفود بالمدير التنفيذي لدوره القيادي وأعربت عن ترحيبها بتتبعات النظام المالي والقواعد المالية، وأشارت بوجه خاص إلى أن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام قد ساعدت المكتب على تحسين عملية إدارة المساءلة عن الموارد وقابليتها للمقارنة. ووجهت الشكر إلى المكتب لقيامه بصفة منتظمة بتقديم معلومات مستكملة بصورة غير رسمية بشأن التقدم المحرز وشجعته على مواصلة تنفيذ اقتراحات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

٨٠ - وأبرز أحد الوفود الدور المهم لمكتب خدمات المشاريع في مؤتمر الأمم المتحدة المقبل للتنمية المستدامة، بالنظر إلى ما يقدمه من مساعدات مخصصة إلى البلدان في أعقاب وقوع الكوارث الطبيعية لإعادة بناء الهياكل الأساسية التي أصابها الضرر. وشجّع المكتب على التوسع في تقديم تلك الخدمات حيث أنها تتسم بأهمية خاصة في سياق تعزيز التنمية المستدامة. وطلب وفد آخر أن يستأنف المكتب الإحالة إلى الجمعية العامة فيما يتعلق بالقاعدة المالية المتعلقة بالمبالغ المدفوعة على سبيل الهبة. وطلب إلى المكتب أن يوائم تماماً بين

القواعد المالية والنظام المالي من ناحية، وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ومكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية من الناحية الأخرى.

٨١ - وأشاد وفد آخر بمكتب خدمات المشاريع لقيامه بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بالتزامن مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى. وحث المكتب على مواصلة جهوده للوفاء بأهدافه الأربعة الرفيعة المستوى المتعلقة بالمساهمة بشأن بناء السلام والتدخلات الإنسانية وشجعه على العمل مع شركاء منظومة الأمم المتحدة الآخرين لتحديد التدابير والنظم المستخدمة لقياس مساهمته في زيادة فعالية التنمية.

٨٢ - وقام المدير التنفيذي، بعد أن وجه الشكر للوفود لما أبدته من تعليقات، بإبراز أن المنظمة أنشأت نظاما للنتائج والإبلاغ لتحديد النواتج والمؤشرات التي تتبع الأهداف الأربعة الرفيعة المستوى. وكرر التأكيد على أن المكتب هو منظمة تعمل وفقا للطلب ولا تقبل إلا المشاريع التي تتفق مع الأهداف الأربعة الرفيعة المستوى. واحتتم بيانه بأن وجه الشكر إلى الوفود لإعراهما عن الثقة في إدارته للمنظمة.

٨٣ - وقام نائب المدير التنفيذي لمكتب خدمات المشاريع، بدوره، بالرد على استفسار فني بشأن طلب المكتب للحصول على موافقة المجلس التنفيذي على المبالغ المدفوعة على سبيل الهبة. وشرح أنه توجد حالات في سياق الأمم المتحدة يمكن فيها للمدير التنفيذي، بالرغم من عدم وجود عقد ملزم قانونا، أن يأذن بدفع مبلغ على أساس أخلاقي محض. وذكر أن الكوارث الطبيعية والهجمات الإرهابية تمثل الحالات المعتادة التي يتم فيها دفع مبالغ على سبيل الهبة. بيد أنه أشار إلى أن المكتب لم يدفع أي مبلغ على سبيل الهبة خلال السنوات الست السابقة وتوخى في واقع الأمر تقليل استخدامها إلى الحد الأدنى. ومع ذلك، فإنه بالنظر إلى أن القرارات المتعلقة بدفع مبالغ من ذلك القبيل يلزم اتخاذها على سبيل الاستعجال، فإنه من غير العملي أن تلتزم موافقة المجلس.

٨٤ - وفيما يتعلق باحتياطي النمو والابتكار، أشار إلى أن مصطلح 'احتياطي' يعتبر مضللا. فبالرغم من أن مكتب خدمات المشاريع يعد 'صندوقا' من الوجهة التقنية، فإنه ملزم بتعديل المصطلح للتقيد بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأكد لأعضاء المجلس التنفيذي بأن المكتب لا يسعى إلى إنشاء احتياطي جديد علاوة على الاحتياطي التشغيلي بل إلى الاستفادة من الاحتياطي الحالي. وشرح بأنه في ظل الزيادة في الاحتياطي التشغيلي الفعلي، قد تكون هناك حالات يلزم فيها أن يقوم المكتب بالاستثمار في أنشطة النمو والابتكار.

٨٥ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٥/٢٠١٢: تنقيح النظام المالي والقواعد المالية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

## الجزء المشترك

## تاسعا - توصيات مجلس مراجعي الحسابات

٨٦ - قام المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان بعرض تقرير الصندوق بشأن متابعة تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة عن الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: حالة تنفيذ التوصيات (DP/FPA/2012/5). وقامت المديرية المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعرض تقرير البرنامج عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (DP/2012/4). وقام نائب المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بعرض تقرير المكتب عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (DP/OPS/2012/3).

٨٧ - وأشادت عدة وفود، في بيان مشترك، بالبرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع لتقاريرها الحافلة بالمعلومات ولقيامها بتنفيذ عدد كبير من توصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة. وأعربت عن ثقتها في أن المنظمات ستقوم بتنفيذ التوصيات المتبقية. وشددت الوفود على أهمية متابعة التوصيات المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والتي قالت إن من شأنها أن تعطي صورة مرضية عن الوضع المالي للمنظمات.

## صندوق الأمم المتحدة للسكان

٨٨ - أشارت الوفود مع التقدير إلى التزام صندوق الأمم المتحدة للسكان بمتابعة توصيات مجلس مراجعي الحسابات والجهود المبذولة لمعالجة الأسباب الكامنة وراء آراء مراجعة الحسابات المشفوعة بتحفظات عن الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وأشارت بصفة خاصة إلى أن التوصيات الـ ١٣ جميعها المتصلة بالتنفيذ الوطني قد تم تنفيذها بحلول آب/أغسطس ٢٠١١. وأعربت عن ترحيبها بتقديم تقارير مراجعة حسابات التنفيذ الوطني في المواعيد المقررة. وبالإشارة إلى أن ذلك يرجع إلى الاستعانة بشركة خارجية لمراجعة الحسابات، طلبت الوفود أن تعرف كيف يعتمز الصندوق الاحتفاظ بذلك الزخم في المستقبل، بما في ذلك ما يتعلق بتحسين قدرات ومعارف الموظفين. وطلبت الوفود من الصندوق أن يبقى المجلس التنفيذي على علم بما يستجد في الأمر أثناء معالجته للأسباب الكامنة من خلال التقارير السنوية لشعبة خدمات الرقابة. كما طلبت أن يُبقى المجلس على علم بالتقدم المحرز في تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات المتعلقة بتعزيز المساءلة والإدارة، والتقدم المحرز بشأن تعميم المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتنفيذها. وأشادت الوفود بالصندوق لوضوح التقرير وشفافيته، بما في ذلك تجميع التوصيات حول فئات المخاطر. وأعرب أحد الوفود عن ارتياحه لأن يلاحظ أن

الاستجابة لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات تشكل أولوية عليا على أعلى المستويات في الصندوق وأن المنظمة استجابت لعدد أكبر من التوصيات عن ذي قبل. وأشاد الوفد بالاتجاه الايجابي العام للتقرير. واستفسر الوفد عن نوع التدريب الذي يُقدم إلى الموظفين بشأن إدارة مراجعة حسابات التنفيذ الوطني. وأعرب الوفد عن ارتياحه لأن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام يجري تنفيذها وستؤدي إلى تعزيز تنفيذ البرامج.

٨٩ - ووجه المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان الشكر للوفود على ما أبدته من تعليقات. وأوضح أن الترتيب المتخذ مع الشركة العالمية لمراجعة الحسابات يهدف إلى كفاءة بناء قدرات كل من موظفي الصندوق والشركاء المنفذين التابعين للصندوق على أرض الواقع، بما في ذلك ما يتعلق بالامتثال للعمليات والسياسات والإجراءات والأطر الزمنية. وأشار إلى أن الكثير من المشاكل التي حدثت في الماضي كانت نتيجة عدم كفاية الوثائق والافتقار إلى حسن التوقيت. وأكد على أنه عندما بدأ فترة ولايته بوصفه المدير التنفيذي للصندوق، كان ثمة اتفاق في المنظمة على أنه إذا لم يمثل الشركاء المنفذون لإطار المساءلة بالصندوق فإن الصندوق لن يتعامل معهم. وذكر أنه تم الارتباط بالشركة العالمية لمراجعة الحسابات لمدة ثلاث سنوات، بالنظر إلى تباين مستويات التنمية لدى الشركاء المنفذين التابعين للصندوق. وفي معرض إشارته إلى أن الصندوق قام بتنقيح مذكرة التفاهم مع الشركاء المنفذين، ذكر أن إطار الحوكمة الأقوى يؤكد الرسالة المتعلقة بالمساءلة التي نقلت إلى الشركاء المنفذين. وعلاوة على ذلك، فإن المكاتب القطرية التابعة للصندوق طُلب إليها إجراء استعراض وتحليل منهجين لتقييم قدرة الشركاء المنفذين على العمل وكان ثمة تأكيد على أن المهم هو نوعية العمل على أرض الواقع وليس عدد الشركاء المنفذين. وأشار إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام فذكر أن الصندوق يمثل لتلك المعايير اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ وأن البيان المالي للصندوق الذي يصدر في عام ٢٠١٢ سيكون وفقاً لتلك المعايير. وشدد على أن الصندوق ملتزم بالاستجابة بجدية لأية توصيات متبقية بشأن مراجعة الحسابات. وذكر أن بعضها لم يحسم أمرها بعد إما بسبب تعقدها أو لأنها تتجاوز اختصاص الصندوق ويستلزم تنفيذها مشاركة وكالات شقيقة للأمم المتحدة. وأكد للمجلس التنفيذي أن جميع قضايا مراجعة الحسابات تجري معالجتها وأنه قد تولد زخم في الصندوق لاتباع نهج استباقي (لا رد فعلي) لمنع للحيلولة دون حدوث مزيد من المشاكل فيما يتعلق بمراجعة الحسابات.



## برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٩٠ - أعربت عدة وفود عن ارتياحها إزاء التحسينات التي أجراها البرنامج الإنمائي فيما يتعلق بإدارة توصيات مراجعة الحسابات وأشادت بنظام التعقب الذي يتبعه البرنامج الإنمائي والذي أقر بأنه يُعد من أفضل الممارسات. وأعربت تلك الوفود عن تقديرها لما أحرزه البرنامج الإنمائي من تقدم في تنفيذ الأولويات العشر العليا لمراجعة الحسابات، وإن كانت قد لاحظت أنه ما زال من المتعين الاضطلاع بمزيد من العمل لمتابعة أولوية مراجعة الحسابات رقم ٢ بشأن تصميم البرامج ورصدها وتقييمها. وفي ذلك الصدد، طلبت توفير مزيد من المعلومات بشأن الأسلوب الذي سيتبعه البرنامج الإنمائي لتقييم أثر التحسينات على نوعية أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والبرامج القطرية، وخطط العمل المتكاملة. وإذا لاحظت تلك الوفود التقدم المحرز بشأن أولوية مراجعة الحسابات رقم ٣ المتعلقة بإدارة المشتريات، طلبت توفير معلومات مستكملة بشأن أثر التحسينات على القدرة على إجراء التحقيقات والإبلاغ عن مكافحة الاحتيال في تقرير مراجعة الحسابات السنوي في الدورة السنوية لعام ٢٠١٢.

٩١ - وأعربت الوفود عن رغبتها في أن تعرف المزيد عن حالة القضايا العالقة، وتحديدًا عما إذا كان سيتم معالجتها بحلول الموعد النهائي وهو آذار/مارس ٢٠١٢. وفي ذلك الصدد، طلبت توفير مزيد من المعلومات بشأن المسألة العالقة لحالة تنفيذ التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة فضلًا عن السبب في أنه قد لا يكون بإمكان البرنامج الإنمائي استرداد جميع المبالغ المستحقة، وهي نتيجة تم التوصل إليها بعد استعراض الأرصدة القديمة. وأشادت الوفود بالبرنامج الإنمائي لقيامه بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام واستثماره في تدريب الموظفين، فأعربت عن تطلعها للحصول على حزمة المعلومات الخارجية بشأن تلك المعايير. وفي الختام، شجعت الوفود البرنامج الإنمائي على أن ينظر في إدراج إشارة صريحة إلى توصية مجلس مراجعي الحسابات في قائمة الأولويات العليا العشر في المستقبل.

٩٢ - وبعد أن وجهت المديرية المعاونة للبرنامج الإنمائي الشكر للوفود على ما أبدته من تعليقات، أوضحت أن قائمة الأولويات العليا العشر تستند إلى عمليات التقييم الذاتي. وأوضحت كذلك أن السبب في أن البرنامج الإنمائي لم يصنف نفسه في مستوى أعلى يرجع بالدرجة الأولى إلى أن البرنامج الإنمائي يسعى إلى رفع مستوى التوقعات فيما يتعلق بأدائه بوصفه منظمة تعمل في مجالي الاهتمام كليهما. وقال إن الأدلة تشير بوضوح إلى أن البرنامج الإنمائي قد اتخذ إجراءات؛ بيد أنه بالنظر إلى عدم توفر نتائج بشأن الأثر على المدى الطويل، فإن المنظمة لا يمكنها أن تقول بيقين أن إجراءاتها قد أحدثت تغييرًا على مستوى التنفيذ.

وأضافت أن تلك التصنيفات سيجري استعراضها عندما ينتهي مجلس مراجعي الحسابات من وضع تقريره النهائي لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

٩٣ - وفيما يتعلق بإدارة البرامج والمشاريع، أكدت المديرية المعاونة للبرنامج أن تعزيز قدرة البرنامج الإنمائي وأدائه فيما يتعلق بالإدارة من أجل تحقيق نتائج في مجال التنمية هو عملية طويلة الأمد تتطلب اهتماما مستمرا من جانب الإدارة. وفيما يتعلق بتصميم البرامج ورصدها وتقييمها، شددت على أن البرنامج الإنمائي مصمم، على الصعيد القطري، واستنادا إلى عمليات تحليل مواطن القوة والضعف والفرص والتحديات، على طي صفحة الماضي والاستفادة من مزاياه النسبية في الاستجابة للاحتياجات القطرية. وبهذه الطريقة، سينسحب من مجالات النتائج حيث لا يتمتع بمزية نسبية، متيحاً بذلك للبرنامج الإنمائي إمكانية التركيز استراتيجياً على التغيير الجذري، الذي تتألف فيه المعايير الثلاثة للمشاركة البرنامجية من إمكانية التوسع، والتكرار، وتوجيه السياسات. ويعني ذلك التحول الثقافي أنه حتى إذا كان هناك مشروع على المستوى القطري مهم للبلد، فإن البرنامج الإنمائي لن يضطلع إلا بدور داعم للشركاء الآخرين مع قيامه في الوقت ذاته بتركيز جهوده على المجالات التي يتمتع فيها بمزية نسبية واضحة. وفي ضوء ذلك، يقوم البرنامج الإنمائي بتشجيع مكاتبه القطرية على استخدام نظام أطلس لإدارة البرامج. وأشارت إلى أن البرنامج الإنمائي بصدد وضع آلية أقوى لمراقبة نوعية البرامج والمشاريع. وفي ذلك الصدد، قالت إن النظم المتبعة حالياً في البرنامج الإنمائي لمراقبة النوعية معقدة ويجري استحداث عمليات أبسط.

٩٤ - وبالنظر إلى التدابير المختلفة التي أشارت إليها المديرية المعاونة للبرنامج في بيانها وفي التقرير، فإن البرنامج الإنمائي على ثقة من أنه مع مرور الوقت سيؤدي تنفيذ تلك التدابير مع مواصلة التركيز على بناء المهارات وإعادة تصميم النظم إلى تحسين نوعية تصميم المشاريع والبرامج ورصدها وتقييمها.

٩٥ - وأوضحت المديرية المعاونة للبرنامج أنه قد أحرز تقدم كبير بما يتماشى مع خريطة طريق مشتريات البرنامج الإنمائي التي وافق عليها فريق الأداء المؤسسي والتي تهدف إلى تغيير كيفية معالجة البرنامج الإنمائي للمشتريات. وأبرزت على سبيل المثال أن المنظمة قد اتبعت في السابق أسلوب 'تهج واحد يناسب الجميع' تجاه تفويض السلطة، مع السماح ببعض الاستثناءات حسب الحاجة. إلا أن البرنامج الإنمائي بدأ حالياً في السير في اتجاه مختلف، يبدأ بتقييم وتصنيف القدرات على المستوى التنفيذي على أرض الواقع، على ألا يتم تحديد مستوى سلطة الشراء إلا في وقت لاحق. وبهذه الطريقة، استطاع البرنامج الإنمائي أن يحرز تقدماً في إدارة المخاطر وإنشاء حوافز للموظفين للحصول على ما يلزم من تدريب وخبرة

لمنحهم مستويات أعلى من سلطة الشراء. فالبرنامج الإنمائي يركز اهتمامه بالفعل على ما هو أبعد من احتواء المخاطر إلى إدارة المخاطر.

٩٦ - وعُلِّقت قائلة إن البرنامج الإنمائي يولي أهمية متزايدة على قدرة المكاتب وأدائها (بما في ذلك عدد ممارسي عمليات الشراء المعتمدين) عند منح مستويات أعلى من سلطة الموافقة على المشتريات. ويعتزم البرنامج الإنمائي إدماج عمليات تخطيط البرامج والمشاريع والمشتريات من أجل تحقيق مزيد من فعالية التكاليف والوفورات مع عدم فرض أعباء إضافية على المكاتب القطرية.

٩٧ - وفي ختام بيانها، أبرزت أن نوعية التنسيق على صعيد منظومة الأمم المتحدة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية يستفيدان من التركيز على إنشاء آليات أقوى لمراقبة نوعية البرامج. وأشارت إلى أن البرنامج الإنمائي قام من جانبه بوضع إطار للنتائج استنادا إلى نموذج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية يُبرز مساهمة البرنامج الإنمائي في النتائج المحققة على مستوى ذلك الإطار.

٩٨ - وتكلم نائب مساعد مديرة البرنامج الإنمائي، مكتب الشؤون الإدارية، عن تمويل التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، فقال إن إجمالي الالتزامات استنادا إلى أحدث تقييم فعلي يبلغ ٤٦٣ مليون دولار. وأشار إلى أن البرنامج الإنمائي دفع بالفعل على مدى فترة ١١ أو ١٢ سنة مبلغ ٤٢٩ مليون دولار تاركاً رصيذا قدره ٤٣ مليون دولار، يقوم البرنامج الإنمائي من أجله بوضع خطة للتمويل ستكون جاهزة بمجرد حصوله على نتائج أحدث تقييم فعلي في وقت لاحق من ذلك الشهر. وستتيح تلك الخطة للبرنامج الإنمائي إمكانية كفاءة تمويل الالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة تمويلًا تامًا.

٩٩ - وفيما يتعلق بتوصيات مراجعة الحسابات المتصلة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، التي يبلغ عددها خمس توصيات، أشار فيما يتعلق بالتوصية الأولى إلى أنه في نهاية عام ٢٠١٢، وبعد اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، سيكون البرنامج الإنمائي قد انتهى تماما من تحصيل الالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وفيما يتعلق بالتوصية الثانية، التمويل، كرر التأكيد على ما ذكره بشأن خطة البرنامج الإنمائي لتمويل ما تبقى من الالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وفيما يتعلق بالتوصية الثالثة، الكشف عن الالتزامات المتعلقة بالإجازات وغيرها من الالتزامات، قال إن البرنامج الإنمائي بصدد وضع خطة للتمويل ستوضع في صيغتها النهائية بعد الاعتماد الكامل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وفي ذلك الصدد، أشار إلى أنه سيتم الكشف عن الالتزام بكامله في بيان الميزانية اعتبارا من عام ٢٠١٢ فصاعدا. وفيما يتعلق بالدخول في بعض

الاستثمارات لتغطية الالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، أكد مجدداً أن البرنامج الإنمائي قد خصص بالفعل مبلغاً كبيراً من المال لذلك الغرض.

١٠٠ - وفيما يتعلق بالسبب في عدم قدرة البرنامج الإنمائي على استرداد المبالغ المستحقة، أبرز أن الأرصدة المعنية ترجع إلى ما يقرب من ٢٥ سنة ومرت بنحو أربعة من النظم القديمة، مع الإخلال بصحة المعلومات في غضون ذلك أحياناً. وأشار إلى أن البرنامج الإنمائي استطاع تسوية الكثير من الأرصدة المشتركة بين الوكالات. وذكر أن البرنامج الإنمائي بدأ بمبلغ قدره ٢٠٠ مليون دولار على هيئة أرصدة غير مسواة، انخفضت في الوقت الحالي إلى ١٨ مليون دولار. وليس بمقدور البرنامج الإنمائي تسوية أوضاع بعض الوكالات بسبب المناقشات الجارية والحاجة إلى توفير المعلومات المطلوبة. وفي عدد من الحالات، لا يستطيع البرنامج الإنمائي استرداد الأموال لأن التمويل مرتبط بالمشاريع.

#### مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

١٠١ - أعربت الوفود عن رضائها إزاء التقدم الذي أحرزه مكتب خدمات المشاريع، مشيرة بوجه خاص إلى اهتمامه باستراتيجيات تخفيف حدة المخاطر وإصداره لدليل منقح للمشتريات يعكس مبادئ مهمة للغاية مثل الشفافية والمنافسة الفعالة. وأعربت عن ترحيبها بالكشف عن خطط الشراء التي تتجاوز قيمتها ٥٠.٠٠٠ دولار على الموقع الشبكي للمكتب. وطلبت توفير مزيد من المعلومات عن عمليات الشراء، ولا سيما تلك التي تتبع عند إجراء المناقصات وعند معالجة شكاوى البائعين ومقدمي العروض. وبعد أن أشادت الوفود بمكتب خدمات المشاريع لقيامه بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، أعربت عن رغبتها في أن تعرف المزيد عن التحديات التي تواجهه والدروس المستفادة في العملية.

١٠٢ - ورد نائب المدير التنفيذي لمكتب خدمات المشاريع على سؤالين للمجلس التنفيذي بشأن سياسات الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وبشأن العروض المقدمة من البائعين. وفيما يتعلق بسياسات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، أبرز أنه بالرغم من أن تلك المعايير تستهدف مستوى رفيعاً جداً ولا توفر قدراً كبيراً من التفاصيل، فإن مكتب خدمات المشاريع يعمل على نحو وثيق مع مجلس مراجعي الحسابات لتفسير تلك المعايير تفسيراً صحيحاً فيما يتصل بسياق تسيير أعمال المكتب. وفيما يتعلق بالأثر المالي، ذكر أن المكتب لن تتوفر لديه معلومات أكيدة عن أثر إجراء معاملات في بيئة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إلا قرب نهاية عام ٢٠١٢. وفيما يتعلق بالإبلاغ المالي، أكد أن مكتب خدمات المشاريع سيمثل تماماً لجميع المتطلبات المتصلة بعمليات الكشف والإبلاغ الإلزامية. وفيما يتعلق بالتباينات في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بين الوكالات، قال إن تنسيق عملية

الإبلاغ فيما بين الوكالات ما زالت تمثل تحديا تعمل المنظمات الثلاث على مواجهته بأسلوب منسق. وفيما يتعلق بتحليل التكاليف والفوائد، قال إن المكتب يسعى إلى تقليل الأثر المالي لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إلى الحد الأدنى، حيث يتخذ قرارا مدروسا لوضع سياسات ممتثلة لتلك المعايير داخليا، بدلا من الاستعانة باستشاريين خارجيين، لكفالة الاستدامة والحفاظة على المعارف المؤسسية في الأجل الطويل.

١٠٣ - وفيما يتعلق بعروض البائعين، ذكر أن مكتب خدمات المشاريع هو أول كيان في الأمم المتحدة ينفذ في عام ٢٠٠٩ نظاما مستقلا لاحتجاجات البائعين. وأتاح ذلك النظام إمكانية معالجة شكاوى البائعين، لا من خلال وحدة الأعمال التابعة للمكتب أو الموظفين الآخرين المشتركين في عملية الشراء، بل عن طريق وحدة مستقلة غير مرتبطة بالعملية. وفي الحالات الأشد خطورة، يمكن معالجة شكاوى البائعين عن طريق كيانات مستقلة خارجية. وذكر أنه بينما تكون تلك الإجراءات مرهقة أحيانا، فإن التزام المكتب بالشفافية يبررها.

#### مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة

١٠٤ - وجه مدير مجلس مراجعي الحسابات الشكر إلى المجلس التنفيذي لدعوته للتكلم. وأشار إلى أن تنفيذ توصيات المجلس يعد معيارا مهما لإظهار مسؤولية البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع، وإشارة مهمة إلى أن بإمكان المنظمات أن تحسن فعاليتها وأن تتصدى للمخاطر التي تواجهها في تنفيذ البرامج. وأعرب عن سروره لأن يلاحظ أن تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/66/139) يبين التقدم الجيد الذي تحرزه المنظمات الثلاث. وذكر أن المجلس سيجري استعراضه النهائي في نيسان/أبريل - أيار/مايو ٢٠١٢ وأنه يتوقع تنفيذ جميع التوصيات. وفيما يتعلق بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ذكر أن مجلس مراجعي الحسابات عمل على نطاق واسع مع المنظمات الثلاث بشأن خططها وسياساتها والتغييرات التي يلزم إجراؤها. ولاحظ أن المجلس سيقوم بمراجعة حسابات عملية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في وقت لاحق وسيحيط المجلس التنفيذي علما بالتقييم الذي سيجريه. وفيما يتعلق برأي مراجعة الحسابات المشفوع بتحفظات الذي ورد إلى صندوق السكان في وقت سابق، ذكر أن مجلس مراجعي الحسابات ما برح يعمل على نطاق واسع مع الصندوق لمعالجة المسائل المتصلة بمراجعة حسابات التنفيذ الوطني. ووجه الشكر إلى المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان لاتخاذ خطوات حاسمة لمعالجة مسألة التنفيذ الوطني وأشار إلى أنه قد لوحظ قدر كبير من التحسن في ذلك الصدد. وذكر أنه سيُضطلع في وقت لاحق بعملية مراجعة حسابات التنفيذ الوطني لعام ٢٠١١. وقال إن

المؤشرات حتى الآن إيجابية، وأعرب عن أمله في أن يواصل صندوق السكان ما يضطلع به من جهود لكفالة ترجمة المكاسب التي تحققت إلى نتائج ملموسة في عام ٢٠١١ وما بعده.

١٠٥ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٦/٢٠١٢: تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

## عاشرا - تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٠٦ - قام مدير شعبة البرامج بصندوق الأمم المتحدة للسكان، بالنيابة عن البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع، بعرض التقرير المشترك المقدم من مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرين التنفيذيين لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/2012/5).

١٠٧ - وأخذ الكلمة وفد واحد فقط وشدد على أهمية التقرير (E/2012/5) لمتابعة القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في عام ٢٠٠٧، بما في ذلك القرار ٦٢/٢٠٠٨. وفي معرض الإشارة إلى أن التقرير يعد عاملا مهما في سياق التحضير للاستعراض الشامل المقبل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية، وجه الوفد سؤالا إلى كل من البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع عن ما هي عناصر التوجيه التي وردت في عام ٢٠٠٧ التي ما زالت صحيحة وما هي العناصر التي يلزم تدعيمها في التوصيات المقبلة. وفي معرض إشارته إلى أهمية تدقيق الوقائع، سأل الوفد عن التوصيات التي يلزم إعادة النظر فيها لمعرفة ما إذا كان قد عفا عليها الزمن أو أنها معقدة أكثر من اللازم بحيث لا يمكن تطبيقها. وفيما يتعلق بالسؤال الرئيسية المتعلقة بالتمويل، أعرب الوفد عن قلقه إزاء تزايد الاختلال بين الموارد الأساسية وغير الأساسية وشدد على أن التمويل الأساسي ضروري للمحافظة على طابع الحياد والعالمية وتعددية الأطراف لما تقدمه الأمم المتحدة من دعم. وأعرب الوفد عن قلقه إزاء القيود المفروضة على تنسيق الممارسات التجارية المذكورة في التقرير. وأكد الوفد أهمية التنسيق الاستراتيجي في منظومة الأمم المتحدة بأسرها في جميع المجالات الرئيسية، ولا سيما فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين؛ والتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ والانتقال من الإغاثة إلى التنمية.

١٠٨ - وأشار مدير شعبة البرامج بصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أن المنظمات الثلاث قد وفرت مدخلات (في E/2012/5) بشأن الدروس المستفادة خلال السنوات الثلاث الماضية من تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٠٨. وبعد أن أعرب عن تسليمه بأن الموارد الأساسية

ضرورة للمحافظة على طابع العالمية والحيادية والاستقلالية فيما يتعلق بالتمويل، أكد على أنه لا بد من توفر المرونة كي ما يتسنى الاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء. وفيما يتعلق بتوجه الأمم المتحدة في المستقبل، ذكر أنه يلزم التأمل بتعمق فيما يتصل بمجالات من قبيل التفاعل مع البلدان المتوسطة الدخل، والتقييم، بما في ذلك في سياق توحيد الأداء. وفي معرض الإشارة إلى المناقشة الجارية بشأن هياكل التقييم على نطاق المنظومة، شدد على أهمية تحقيق التوازن الصحيح بين الاستقلالية والتعلم وحث على زيادة الاستثمار في التعلم. وفي معرض الإشارة إلى مسألة يوصى بالنظر فيها في الاستعراض الشامل الرباعي السنوات المقبل، وجه الانتباه إلى ما تشهده البلدان المتوسطة الدخل حاليا من ارتفاع معدلات النمو وإمكانية توفر موارد جديدة للتنمية وتساءل عما إذا كانت منظومة الأمم المتحدة بحاجة إلى تغيير نهجها تجاه تعبئة الموارد، بما في ذلك إجراء عملية صقل للصكوك القائمة، مع عدم التخلي عن الموارد التقليدية.

١٠٩ - وأبرزت مساعدة مديرة البرنامج ومديرة مكتب الموارد والشؤون الخارجية بالبرنامج الإنمائي أهمية التعليقات التي أبدت والمسائل التي طُرحت فيما يتصل بتنفيذ الاستعراض الشامل الرباعي السنوات، واقترحت أن تُجرى المناقشة في إطار بند مختلف من جدول الأعمال بحيث يتاح وقت كاف للمناقشة. وأشارت إلى أن الوفد ذكر عددا من المسائل الرئيسية التي يُجري البرنامج الإنمائي مناقشات بشأنها مع أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والدول الأعضاء خلال الفترة المؤدية إلى الاستعراض الشامل الرباعي السنوات. ومن بين تلك المسائل، أشارت إلى المهمة القيادية التي تضطلع بها أفرقة الأمم المتحدة القطرية ومصادقيتها ودورها وأهميتها وأدائها، وكذلك المهمة القيادية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي ومصادقيته ودوره وأهميته وأدائه، وذلك على الصعيدين القطري والعالمي، فضلا عن الاحتياجات من الموارد ومستوى الإرادة السياسية التي تقف وراء نظام التنسيق. وفيما يتعلق بالتمويل، أشارت إلى أن الخلل في التوازن بين الموارد الأساسية وغير الأساسية لم يعد يمثل اتجاهها بل هو حالة طال أمدها لم يعثر لها بعد على حل مستدام. وذكرت أن تلك القضايا تعد أساسية، وتطرقت إلى الدعم السياسي والبدايل المتاحة لمنظومة الأمم المتحدة لإعمال حيادها ونزاهتها بطريقة ذات مصداقية. ويلزم صياغة المناقشة في سياق الاتجاهات الإنمائية الناشئة المنبثقة عن هيكل التغيير الجديد، كما هو وارد في سياق ما بعد منتدى بوسان، الذي تحدده الحقائق الجديدة التي يلزم أن تجد منظومة الأمم المتحدة دورها بناء عليها. وفيما يتعلق بالتقرير ذاته، ذكرت أن البرنامج الإنمائي حريص على أن يبرز التطورات الجارية حول بناء القدرات الوطنية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. واحتتمت بياها بقولها إن الأعمال التحضيرية للاستعراض الشامل الرباعي السنوات توفر سياقاً ملائماً لمناقشة تلك المسائل بمزيد من التفصيل.

١١٠ - وأشار مدير مكتب أمريكا الشمالية التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى التوجيهات الصادرة في وقت سابق، فأكد أن المكتب في وضع جيد للاستجابة لها. كما أكد على أن المكتب هو حالياً، وسيظل في المستقبل المنظور، منظمة ذاتية التمويل قائمة على المشاريع معترف بها بوصفها مورداً مركزياً للهيكل الأساسية والمشتريات لمنظومة الأمم المتحدة. وكما أشير إليه في دورة المجلس التنفيذي تلك، فإن مكتب خدمات المشاريع يعرض نفسه باعتباره يستجيب للاحتياجات المتغيرة للشركاء. وأكد لأعضاء المجلس أن المكتب يضطلع بدور نشط للغاية في أفرقة الأمم المتحدة القطرية في البلدان التي له وجود فيها، وسلط الضوء على أن أبرز دور تقوم به المنظمة بالاشتراك مع تلك الأفرقة هو في حالات الكوارث الطبيعية وحالات ما بعد انتهاء النزاع.

١١١ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٧/٢٠١٢: تقرير مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرين التنفيذيين لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

## حادي عشر - مسائل أخرى

١١٢ - عُقدت جلسات الإحاطة/المشاورات غير الرسمية التالية:

(أ) مشاورات غير رسمية مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع حول خطة لبلوغ الشفافية التامة فيما يتعلق بالكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات؛

(ب) إحاطة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن الأعمال التحضيرية لمؤتمر ريو + ٢٠: الهياكل الأساسية والتنمية المستدامة؛

(ج) إحاطة غير رسمية مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف بشأن الجدول الزمني لاستعراض وتحليل المعدلات الموحدة لاسترداد التكاليف؛

(د) مشاورات غير رسمية حول تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

(هـ) إحاطة من المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للأنشطة الإنتاجية بشأن النتائج الأولية التي حققها صندوق الأمم المتحدة للأنشطة الإنتاجية في عام ٢٠١١ والآفاق المستقبلية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.



## تقرير الاجتماع المشترك<sup>(١)</sup> للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي

### أولاً - البلدان المتوسطة الدخل: دور الأمم المتحدة ووجودها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً

١ - قام رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بافتتاح الاجتماع ودعا المدير التنفيذي لصندوق السكان إلى تقديم بيان استهلاكي بالنيابة عن المنظمات الست. ثم قُدمت عروض من قبل أربعة محاورين هم: سعادة السيد أرطوغرول أباكان، الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة؛ وعبد المالك أشرفي، رئيس قسم شؤون منظومة الأمم المتحدة للتنمية في وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، المغرب؛ ورافي كانبور، أستاذ كرسي تي. إيتش. لي للشؤون العالمية، أستاذ دولي في الاقتصاد التطبيقي والإدارة وأستاذ اقتصاد، جامعة كورنيل؛ وديغو بالاسيوس، ممثل فريق الأمم المتحدة القطري وممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان، المكسيك (مشاركة عبر الفيديو).

٢ - وفي أعقاب هذه العروض، دارت مناقشة دينامية وتفاعلية بين ممثلي الدول الأعضاء والمحاورين وممثلي البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي. ومن القضايا الرئيسية التي أثارها الوفود أثناء المناقشة ما يلي:

(١) عُقد الاجتماع المشترك في الأمم المتحدة في نيويورك يومي ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. ويمكن الاطلاع على جدول الأعمال وعلى ورقات المعلومات الأساسية الخاصة بالأجزاء الأربعة للاجتماع المشترك وعلى المتوافر من العروض التي قُدمت خلال الاجتماع عن طريق المواقع الشبكية للمنظمات الست:

[www.beta.undp.org/content/undp/en/home/operations/executive\\_board/documents\\_for\\_sessions/adv2012-first.html](http://www.beta.undp.org/content/undp/en/home/operations/executive_board/documents_for_sessions/adv2012-first.html);

[www.unfpa.org/public/home/exbrd/pid/8683](http://www.unfpa.org/public/home/exbrd/pid/8683);

[www.unops.org/english/whoweare/ExecutiveBoard/EBsessiondocs/Pages/EB2012.aspx](http://www.unops.org/english/whoweare/ExecutiveBoard/EBsessiondocs/Pages/EB2012.aspx);

[www.unicef.org/about/execboard/index\\_59925.html](http://www.unicef.org/about/execboard/index_59925.html); [www.unwomen.org/about-us/governance/executive-board/joint-meeting-2012](http://www.unwomen.org/about-us/governance/executive-board/joint-meeting-2012); <http://documents.wfp.org/stellent/groups/public/documents/resources/wfp243903.pdf>.

(أ) لا تزال البلدان المتوسطة الدخل بحاجة إلى دعم من الأوساط المعنية بالتنمية بسبب رواسب الفقر وعدم المساواة، وبسبب جوانب أخرى لخططها الإنمائية غير المكتملة. ويعني التخلّي عن البلدان المتوسطة الدخل إهمالاً أغلبية الفقراء والمحرومين في العالم، وهو أمر لا يمكن قبوله؛

(ب) يمثل التعامل مع البلدان المتوسطة الدخل على نحو متعدّد الأطراف وتعزيز الشراكات مع هذه البلدان أمرين مهمّين بشكل خاص، ذلك أنه يجب ضمان كون المساعدات المقدّمة إلى هذه البلدان مفيدة لجميع فئات البلدان، ولا سيما أقلّها نمواً. ويستتبع ذلك استمرار الدور المهمّ للأمم المتحدة وتعاظم دور الشراكات بين بلدان الجنوب والشراكات الثلاثية، التي ينبغي أن تكون عنصراً مكملاً للمساعدة الإنمائية المقدّمة من الشمال إلى الجنوب (لا بديلاً عنها). ويعدّ التركيز على بناء القدرات الوطنية أمراً في غاية الأهمية؛

(ج) ثمة حاجة إلى تعديل نظام تصنيف البلدان. فلا يمكن عن طريق مؤشر واحد، كالدخل، رسم الصورة الحقيقية لتنوّع تحديات التنمية. وقد ينطوي الانصراف عن المعيار الشامل على وضع تصنيف أكثر تفصيلاً للبلدان "المتوسطة النمو"، وعلى الاعتماد على مؤشرات متعدّدة تتعلق بمختلف جوانب الخطط الإنمائية غير المكتملة، كالفقر والجوع ووفيات الرضع والأمهات وعدم المساواة بين الجنسين وانعدام فرص الحصول على التعليم. ويمكن للأمم المتحدة لدى وضع التصنيف الجديد أن تستفيد من تجارب المنظمات الشريكة التي تُدمج بالفعل مؤشرات عدّة في النظم التي تطبّقها لتخصيص الموارد. وينبغي أيضاً العمل على توحيد هذه النظم على كامل نطاق منظومة الأمم المتحدة؛

(د) في ظلّ ما بين البلدان المتوسطة الدخل من تباين، يقتضي الأمر اتّباع نهج دينامية تكون مصمّمة على نحو مراعي لظروف كل بلد وملبّ لتطلّباته. فمن الأهمية بمكان ضمان المرونة عملاً بالمبدأ القائل بأنه ما من نهج واحد يناسب الجميع؛

(هـ) يتوقّف تحسين كفاءة العمليات وفعاليتها على قيام الأمم المتحدة بدورها التحفيزي في البلدان المتوسطة الدخل، وعلى إيجاد علاقات تلاحم بين المنظمات الشريكة، وعلى استغلال الموارد على نحو أفضل. وينبغي أن يكون تطبيق مبدأ "تحقيق منجزات أكثر بمدخلات أقل" منبئاً على أفضل الممارسات وعلى تكييفها تبعاً للسياقات المختلفة. ولتحقيق الكفاءة، يلزم خلق توازن بين الموارد الأساسية وغير الأساسية المتوافرة.

٣ - ومن المتوقع أن يسهم النقاش الذي دار في الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية في المناقشات الجارية بشأن وضع إطار مرن ومتسق واستراتيجي لتفاعل الأمم المتحدة مع البلدان المتوسطة الدخل.

## ثانياً - أقل البلدان نمواً: المساهمة التعاونية التي تقدمها الأمم المتحدة من أجل تنفيذ برنامج عمل إسطنبول

٤ - استهلّت رئيسة المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة الجلسة بالترحيب بممثلي منظمات الأمم المتحدة الست وبالتكلمين الضيوف الأربعة. ودُعي المدير التنفيذي لمكتب خدمات المشاريع إلى عرض ورقة المعلومات الأساسية بالنيابة عن المنظمات الست. وسلط المدير التنفيذي الضوء على تركيز برنامج عمل إسطنبول لعام ٢٠١١ مجدداً على تعزيز القدرات الإنتاجية، وعلى إحداث توازن في توزيع الموارد بين القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، وعلى بناء القدرة على استيعاب الصدمات.

٥ - وبعد أن قدّم المتكلمون الضيوف عروضهم، أُعطيت الكلمة لستة وفود أثارَت القضايا التالية:

(أ) ينبغي تعزيز الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة في البلدان المنخفضة الدخل وأقل البلدان نمواً والبلدان المتأثرة بالنزاعات، وينبغي في الوقت ذاته أن تُموّل أنشطة المنظمة في البلدان المتوسطة الدخل من المساهمات الوطنية بشكل رئيسي؛

(ب) لدى السعي إلى تعزيز القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً، يلزم إيلاء العناية الواجبة لاتباع الأنماط المستدامة في الإنتاج واستخدام الموارد؛

(ج) لئن كانت مسؤولية تنفيذ برنامج عمل إسطنبول تقع على عاتق أقل البلدان نمواً نفسها، فإن الدعم الدولي أمر لا غنى عنه، بما في ذلك المبادرات التي تُتخذ في ما بين بلدان الجنوب. ومن المهمّ إمكان إشراك طائفة أوسع من الشركاء كقطاع الخاص والبلدان ذات الاقتصادات الناشئة كالصين والهند وجنوب أفريقيا؛

(د) يجب تشجيع مبادرة توحيد الأداء، فهي تؤدي إلى زيادة الاتساق والشفافية والفعالية والكفاءة وتحسين التنسيق؛

(هـ) ينبغي لمنظمات الأمم المتحدة الست العمل بشكل أوثق مع مكتب الممثل السامي للأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية

الصغيرة النامية، والمشاركة بنشاط في فرق العمل التي أنشئت لوضع مزيد من تفاصيل تنفيذ برنامج عمل إسطنبول.

٦ - وشدّد ممثلو منظمات الأمم المتحدة الست على المسائل التالية:

(أ) أكّدت المنظّمات الست التزامها التام تجاه أقل البلدان نمواً وأشارت إلى أنه سيجري دمج تنفيذ برنامج عمل إسطنبول ضمن الخطط الاستراتيجية الجديدة؛

(ب) يتمثل التحدي الذي سيواجهه في الجيل القادم من أنشطة مبادرة توحيد الأداء في مواصلة خفض تكاليف المعاملات داخل منظومة الأمم المتحدة من خلال تبسيط الإجراءات الداخلية؛

(ج) سيواصل البرنامج الإنمائي تفاعله مع البلدان الناشطة في قطاع الصناعات الاستخراجية (بما في ذلك المعادن والنفط والغاز) لدعم جهودها في مجالات المفاوضات وسياسات إعادة توزيع الدخل وبناء القدرات التجارية؛

(د) يلزم جعل البنى التحتية في صلب الخطط الإنمائية، فهناك مجال لأن تشكل البنى التحتية عاملاً أساسياً لإطلاق العنان لإمكانات أقل البلدان نمواً. ولتقديم الدعم الفعّال للبنى التحتية في المجتمعات المحلية، كالمستوصفات والطرق الريفية والمنازل والمدارس، يلزم الاستفادة من المعارف والخبرات المحلية؛

(هـ) يمكن للمشتريات أن تشكل أداة فعّالة لتنشيط الاقتصادات المحلية وتعزيز الاستدامة. فعلى سبيل المثال، يعمل برنامج الأغذية العالمي على وضع قواعد تراعي احتياجات المزارعين المحليين بصورة أكبر، ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب خدمات المشاريع على وضع مبادئ توجيهية للشراء المستدام؛

(و) يلزم التركيز على التنفيذ وعلى تحديد العوائق الأساسية التي تحول دون الحصول على هذه الخدمات، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية، وتنظيم الأسرة والتعليم، وتوفير الفرص الاقتصادية في أقل البلدان نمواً، مع التركيز بشكل خاص على الشباب والنساء. ويجب الاستفادة من نواتج الرصد والتقييم في إجراء التحليلات بصورة أدقّ وتخطيط البرامج بشكل سليم لإتاحة المجال للاستفادة مما ثبتت جدواه من أفضل الممارسات؛

(ز) يجب حماية رأس المال الاجتماعي والبشري. فيلزم مثلاً الاستثمار في شبكات الأمان الغذائية، ذلك أن سوء التغذية ما زال يمثل أكبر سبب منفرد لوفيات الأطفال.

## ثالثا - إنجاح النشاط التنفيذي الذي تضطلع به الأمم المتحدة من أجل التنمية المعجلة: استعراض السياسات الذي يجرى كل أربع سنوات (الإبلاغ عن نتائج توحيد الأداء)

٧ - ترأس الجلسة رئيس المجلس التنفيذي لليونيسيف. وفي أعقاب الملاحظات التمهيديّة التي قدمتها مديرة البرنامج الإنمائي والمدير التنفيذي لليونيسيف، أجرى ممثلو البرنامج الإنمائي وصندوق السكان واليونيسيف ومكتب خدمات المشاريع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي وعدد من الوفود نقاشا معمّقا تمخّص عن توصيات مفيدة.

٨ - وأيدت عدة وفود التركيز على الإنصاف، مع التشديد على قياس النتائج. وسلّطت هذه الوفود الضوء على تتبّع النتائج، وعلى المبادئ المعتمدة مؤخرا للإبلاغ عن النتائج، ونتائج المساواة بين الجنسين، وتصنيف النتائج، وأهمية المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية. وأشار أحد الوفود إلى أن المعلومات المتعلقة بالنتائج من شأنها مساعدة الدول الأعضاء على اتخاذ القرارات من موقع المطلّع. وفي إشارة إلى إطار الرصد المعروف باسم نظام "الكأس"، الذي يركز على تحقيق النتائج عبر تحديد الاختناقات التي تعوق سبيل التقدّم والتغلّب عليها، اقترح بعض الوفود إمكانية أن تعتمد منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة، إلى جانب اليونيسيف، نهجا قائما على ذلك الإطار حيثما كان هذا مناسبا. وأكد أحد الوفود أهمية النتائج في مجالات أخرى غير الإبلاغ، ومنها مجالات التخطيط والتنفيذ والقياس والاستدامة والمساءلة. وذكر أنّ الالتزام بنهج الإدارة القائمة على النتائج كفيل بتعزيز مصداقية منظومة الأمم المتحدة.

٩ - وأكد عدد من الوفود على أهمية الحلول المبنية على السياقات القطرية. وشدّدت وفود أخرى على الأهداف الإنمائية للألفية والقضاء على الفقر باعتبارهما في طبيعة أولويات الأمم المتحدة. وأشار أيضا إلى أهمية تنسيق - لا تكرار - مختلف خطط ومبادرات التنمية الحالية والمقبلة، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠)، والتخطيط لما بعد عام ٢٠١٥.

١٠ - وجرى أيضا تشجيع زيادة الدعم المقدم لتنمية القدرات، واستخدام الموارد المحلية، وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي ظل سياق التنمية الآخذ في التغيّر، أبدت بعض الوفود مخاوفها بشأن تناقص الموارد الأساسية.

١١ - وإذ لاحظ بعض الوفود أن المنتدى الرابع الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة الذي عُقد في عام ٢٠١١ في بوسان، جمهورية كوريا، إنما جرى خارج إطار الأمم المتحدة

نفسها، فقد اقترحت هذه الوفود أن يعكس استعراض السياسات الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية جدول أعمال بوسان لفعالية المعونة، ولا سيما "العهد الجديد للعمل في الدول المهشة". وشددت الوفود أيضا على أهمية مسألتي البلدان المارة بمرحلة ما بعد النزاع والدول المهشة.

١٢ - وأوجزت مديرة البرنامج الإنمائي في ملاحظاتها الختامية أولويات استعراض السياسات الذي يجري كل أربع سنوات، وهي: (أ) تأكيد أهمية منظومة الأمم المتحدة؛ (ب) والاعتراف بتنوع منظمات الأمم المتحدة وقوتها؛ (ج) والتشديد على أهمية التماسك في العمليات الإنمائية للأمم المتحدة، ولا سيما في المسائل الشاملة لعدة قطاعات.

١٣ - وأكد المدير التنفيذي لليونيسيف من جديد دعمه الراسخ لمبادرة توحيد الأداء مشيرا إلى أنه يتطلع إلى تلقي الدروس المستفادة من التقييم المستقل. وشدد على أن استمرار تمويل مبادرة توحيد الأداء سيستلزم البرهنة على تحقيقها نتائج ملموسة على أرض الواقع.

١٤ - واختتم رئيس المجلس التنفيذي لليونيسيف الجلسة مشددا على ضرورة أن تعمل منظمات الأمم المتحدة بشكل جماعي، وأن يكون هدفها المشترك هو التنمية. وقال إنه ينبغي لكل من المنظمات أن تضع ولايتها الفردية جانبا عند اللزوم وتركز على القضايا الجوهرية.

## رابعا - المراحل الانتقالية

١٥ - تولّى رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي رئاسة الجزء المتعلق بالمراحل الانتقالية الذي شارك في تنسيقه كل من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي.

١٦ - وعرضت المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ورقة المعلومات الأساسية بالنيابة عن المنظمات الست، فتحدثت عن الميزة النسبية التي تتمتع بها الأمم المتحدة في السياقات الانتقالية وعن التحديات التي تواجهها في مثل هذه السياقات. وشددت نائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على أن الاستجابة الإنسانية تتسم بالحدودية من حيث القدرة على بناء القدرات والنظم الطويلة الأجل. وقالت إنه ينبغي للأمم المتحدة دعم المواثيق الوطنية، وينبغي لمنظمتها أن تعمل معا على تحقيق الأولويات المشتركة. وهناك حاجة لوضع استراتيجيات إنمائية مشتركة، كما أن هناك مجالا لأن تقوم المجموعات الإنسانية بدور في تنمية القدرات. وأبرزت ممثلة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية دور المنسق المقيم في تحقيق الاتساق الاستراتيجي.

١٧ - ورحبت الدول الأعضاء بالنقاش الذي تناول المرحلة الانتقالية، وشددت على أهمية امتلاك القوى الوطنية زمامها. وأكدت الدول الأعضاء أيضا أن الأمم المتحدة تتمتع بوضعية

تجعلها الأفدر على التعامل مع مراحل الانتقال من الأوضاع الإنسانية إلى حالات التنمية؛ وأن جدول الأعمال التحويلي لعام ٢٠١٢ الذي وضعته اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات عنصر حاسم لتحقيق النجاح في هذا الصدد. وأشارت الوفود إلى أن بعثات الأمم المتحدة المتكاملة قد تحدث أثرا في المجال الإنساني، وشددت على أهمية اختيار المنسقين المقيمين من ذوي الخبرة في الشؤون الإنسانية.

١٨ - وأوصت الوفود بالبدء في التخطيط الإنمائي في مرحلة مبكرة من المرحلة الانتقالية، ودعت المنظمات والجهات المانحة إلى تحليل المخاطر وإدارتها وتقبلها. وجرى التأكيد على ضرورة تحسين التنسيق بين جميع الشركاء. وحثت الوفود على دعم الاتفاقات التي يدعو إليها "العهد الجديد للعمل في الدول الهشة". وأشار إلى الأهمية البالغة لآليات التمويل المرنة، وكذا للقيادة القوية ولسرعة نشر الأفراد المؤهلين ذوي الخبرات المناسبة.

١٩ - ووجه الانتباه إلى المسائل المتصلة ببناء السلام وبناء الدولة وإلى أهمية ضمان مشاركة منظمات الأمم المتحدة فيها وتوفير الدعم الكافي للمنسقين المقيمين. وأشار إلى وجوب إدراج الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة في السياقات الانتقالية ضمن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات.

٢٠ - وأبرزت عدة وفود الحاجة إلى إكساب البلدان المرنة التي تمكّنها من استيعاب الصدمات، مع استهداف البلدان الأكثر هشاشة على وجه الخصوص، بما في ذلك البلدان ذات الدخل المتوسط. ودعت الوفود إلى اعتماد منهاج موحد وبرامج مشتركة للأمم المتحدة في مجال المرونة. وأشارت عدة وفود إلى أن الأوضاع الانتقالية قد تشكل فرصة سانحة لتعزيز المساواة بين الجنسين.

٢١ - وردا على ذلك، شددت اليونيسيف على أهمية الخدمات الاجتماعية التي يقدمها الشركاء الوطنيون بشكل منصف. وسلط البرنامج الإنمائي الضوء على أهمية الحوكمة وأهمية تناول مسألة المرونة ضمن أطر التخطيط التي تعتمد على الأمم المتحدة. وشدد مكتب خدمات المشاريع على أهمية الحد من خطر الكوارث المتصلة بالمناخ، وإعادة بث الأمل من خلال البرهنة عمليا، وبشكل مرئي، على القدرة على تحقيق النتائج، مع التركيز على النتائج والعمل على تحقيق الاتساق السياسي. ولفت صندوق السكان الانتباه إلى ضرورة خلق تكامل أفضل بين الإطارين الإنساني والإنمائي، وضرورة إدماج أعمال الإنعاش والأعمال المرتبطة بالمرحلة الانتقالية من بداية الاستجابة لحالة الطوارئ، وضرورة إدراج مسائل التأهب لمواجهة حالات الطوارئ والحد من خطر الكوارث والمرونة في مواجهة الصدمات ضمن الخطط القطرية. وأكد برنامج الأغذية العالمي ضرورة أن تتسم ترتيبات تمويل المراحل الانتقالية بالمرونة. وشدد على ضرورة الاعتراف بتمكين المرأة، ليس كمبدأ فقط، بل وكقضية إنمائية أيضا.

الجزء الثاني  
الدورة السنوية لعام ٢٠١٢  
المعقودة في مكتب الأمم المتحدة بجنيف  
في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢



## أولا - المسائل التنظيمية

- ١ - عقدت الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٢ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مكتب الأمم المتحدة بجنيف، في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢.
- ٢ - ووافق المجلس التنفيذي على جدول الأعمال وخطة العمل للدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٢ (DP/2012/L.2) ووافق على تقرير الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٢ (DP/2012/5) و (Add.1).
- ٣ - واتفق المجلس التنفيذي في مقره ٨/٢٠١٢ على الجدول الزمني التالي للدورتين المقبلتين للمجلس التنفيذي في عام ٢٠١٢:  
الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٢: من ٤ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢
- ٤ - وترد المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٢ في الوثيقة DP/2012/16، التي يمكن الاطلاع عليها على الموقع [www.undp.org/execbrd](http://www.undp.org/execbrd).
- ٥ - وأقرت الوفود بالأثر الناجم عن اقتراح العام الماضي والمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة بنقل تكاليف الاجتماعات الرسمية من الأمانة العامة للأمم المتحدة إلى فرادى الصناديق والبرامج وأشارت إلى أن الخيارات المتصلة بتحقيق الوفورات في التكاليف تزيد من تعزيز الحوار، وتبادل المعارف، والشفافية في صنع القرار، والتوازن الناجم عن توفر سبل كافية للدول الأعضاء للإشراف على أنشطة المنظمات الثلاث، وخاصة في ما يتعلق بلغات العمل واللغات الرسمية، وترجمة الوثائق في الوقت المحدد، والإدارة وحثت على إجراء استعراض شامل لأساليب العمل في هذه المجالات بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة وكياناتها.

## الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

### ثانيا - البيان الذي أدلت به مديرة البرنامج وترتيبات البرمجة

- ٦ - في الكلمة الافتتاحية التي ألقته مديرة البرنامج، السيدة هيلين كلارك، أمام المجلس التنفيذي، قدمت ثلاثة أعضاء جدد في الإدارة العليا: المدير المعاون للبرنامج ومدير المكتب الإقليمي للدول العربية؛ والمدير المعاون للبرنامج ومدير مكتب الشؤون الإدارية؛ والمدير المعاون للبرنامج ومدير المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة. ورحبت بوجود أعضاء المجلس التنفيذي وممثلي الدول الأعضاء الأخرى وأشادت بالتزامهم، لا سيما وأن الاجتماع السنوي لهذا العام جاء في خضم سلسلة من المؤتمرات والفعاليات الرفيعة المستوى.

٧ - وسلطت مديرة البرنامج الضوء على النتائج الرئيسية للمساعدة التي قدمها البرنامج الإنمائي في عام ٢٠١١، وعلى استخدام مؤشرات جديدة للنتائج والنواتج في التقرير السنوي. وركزت على ما تحقق من نجاح في مجالات الحد من الفقر، والأمن الغذائي، ومراعاة الفوارق بين الجنسين في ما يتصل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، والحوكمة الديمقراطية، وتفادي الأزمات والقدرة على الانتعاش، والبيئة، والطاقة. وأعربت عن سرورها لإطلاق البرنامج الإنمائي أول تقرير للتنمية البشرية بشأن أفريقيا.

٨ - وعرض لتصوراتها لعام ٢٠١٢ وما بعده، تحدثت مديرة البرنامج، كرئيسة للبرنامج الإنمائي ورئيسة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، عن الفرص المتاحة للبرنامج للنهوض بخطة التنمية. وركزت على مجالات مشاركة البرنامج الإنمائي في العمليات المشتركة بين الحكومات وضمن إطار المجالات التي أولاها الأمين العام للأمم المتحدة الأولوية في خطة العمل الخمسية التي وضعها والتي تشمل: نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو +٢٠)؛ وإطار التنمية للأهداف الإنمائية للألفية لما بعد عام ٢٠١٥؛ والاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات؛ والتقييم المستقل لتوحيد الأداء (تيرانا). ثم عرضت النقاط الرئيسية لخارطة الطريق بشأن الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وعلقت على أوجه الترابط القائمة بين الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، وجدول الأعمال الداخلي للتغيير التنظيمي، وخطة العمل السنوية.

٩ - وأكدت المديرة التزام البرنامج الإنمائي الثابت بتحسين الشفافية والمساءلة. وأبرزت الخطوات التي اتخذت بالفعل مع الدول الأعضاء والجهات المانحة الحكومية لزيادة فرص الاطلاع على تقارير المراجعة الداخلية للحسابات، وأعدت التأكيد على ضمانات الحفاظ على السرية، وعلى تخصيص القدرات المناسبة من أجل الكشف العلني الكامل عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات.

١٠ - وفي الملاحظات العامة التي أبدتها الوفود، أعربت عن ارتياحها للتوجهات الاستراتيجية والتقدم المحرز في جدول الأعمال الداخلي للتغيير التنظيمي، ولاستحداث خطة العمل السنوية. ورحبت الوفود بكون الخطة تشجع كل مكتب قطري ووحدة برنامجية على وضع استراتيجية من ثلاثة أجزاء، وتتطلع إلى الحصول في المستقبل على مزيد من المعلومات بشأن هذا المسعى. وطلبت عدة وفود مزيداً من المعلومات عن النتائج الفعلية لجدول الأعمال الداخلي للتغيير وخطة العمل وعن تأثيرهما من حيث النهوض بالسلوك المؤسسي وتغييره، بما في ذلك على مستوى المكاتب القطرية، والخيارات المتاحة لتمكين التواجد القطري من الاستجابة، بمرونة وبشكل مبتكر، للاحتياجات على الأرض.

١١ - وشددت وفود على أهمية دور البرنامج الإنمائي في مناقشة الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، وعلى فرصة وضع إطار للتعاون الفعال بين المنظمات على مستوى المكاتب القطرية. وتحدثت الوفود عن مستقبل توحيد الأداء في سياق الإشارة إلى التقييم المستقل (تيرانا)، مسلطة الضوء على المجالات التالية: (أ) الحاجة إلى إيجاد أساليب للتمويل المستدام لبرنامج "توحيد التمويل"؛ و (ب) اعتماد "توحيد عمل الأمم المتحدة" كطريقة رئيسية للعمل على المستوى القطري؛ و (ج) زيادة التعاون الاستباقي للبرنامج مع الوكالات لتعزيز دور المنسق المقيم ومواءمة الممارسات المتبعة في إدارة شؤون العمل.

١٢ - وقدمت الوفود تعليقات متنوعة شملت الأولويات، وتوفير الموارد، ونهج التنمية التي يتعين إدخالها في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وفي هذا الصدد، شددت الوفود على أنه ينبغي لجدول أعمال البرنامج الإنمائي أن يعكس نتائج مؤتمر ريو ٢٠٠٠، وإطار التنمية للأهداف الإنمائية للألفية لما بعد عام ٢٠١٥، وتوحيد الأداء (تيرانا)، ومؤتمر اسطنبول المعني بأقل البلدان نمواً، والاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. وأكدت على عدد من المجالات الشاملة لعدة قطاعات التي ينبغي للبرنامج الإنمائي التركيز عليها، ومنها: (أ) البلدان المنخفضة الدخل وأقل البلدان نمواً، لا سيما في أفريقيا؛ و (ب) بناء القدرات في البلدان النامية، مع اتباع نهج متمايز إزاء البلدان المتوسطة الدخل، في مجالات مثل نقل التكنولوجيا، وتوفير الموارد الذاتية وآليات التمويل الأخرى، ومبادرات الطاقة النظيفة، وإيجاد فرص عمل للشباب، والتجارة، والزراعة؛ و (ج) زيادة استخدام وحدة التعاون بين بلدان الجنوب وجعل هيكلها أكثر مرونة للمساهمة في السياسات العامة وجهود التنمية على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

١٣ - وأكدت الوفود على ضرورة النهوض بالمركز الاستراتيجي للبرنامج الإنمائي بسبب التغيير الذي تشهده بيئة التنمية، والابتكارات التكنولوجية، والبلدان المانحة الناشئة، وإقامة شراكات جديدة مع القطاع الخاص. وأكدت على أهمية وجود إطار معزز للإدارة القائمة على النتائج، ومؤشرات جديدة وأكثر تحديداً في الخطة الاستراتيجية المقبلة، فضلاً عن زيادة التركيز على المجالات ذات القيمة المضافة للبرنامج الإنمائي. وتحقيقاً لذلك، شجعت الوفود على بذل مزيد من الجهود لبناء القدرة على مواجهة الأزمات، وخاصة في ما يتعلق بالأمن الغذائي، وفي سياق القضاء على الفقر، وكذلك التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وعلى الخصوص النمو الشامل والدخل.

١٤ - وفي هذا السياق، رأى عدد من الوفود أنه يمكن للحكومة الديمقراطية أن تصبح مجالاً رئيسياً من مجالات عمل البرنامج الإنمائي نظراً لكونها تغطي العديد من جوانب التنمية

المستدامة. وحث الوفود البرنامج الإنمائي على إدراج الحوكمة الديمقراطية في جميع برامجها، لتشمل سيادة القانون، والمؤسسات الديمقراطية، والحكم الرشيد، وحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، دعت الوفود إلى توفير مزيد من الموارد، على سبيل المثال من خلال الصندوق المواضيعي للحوكمة الديمقراطية، وفي ما يتصل بتخصيص الموارد الداخلية والمساهمات.

١٥ - وفي بيان للدول الأفريقية، شددت هذه على أنه ينبغي للجهود التعاون الإنمائي الدولي أن تعمل بشكل أفضل على خلق بيئة مواتية لتحقيق التقدم في أفريقيا، وخاصة في ما يتعلق بالتعجيل بعملية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأكدت على أن الفجوات القائمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية سوف تحد من قدرة العديد من الدول الأفريقية على المضي قدما في تنفيذ جدول أعمال الأهداف الإنمائية للألفية ما بعد عام ٢٠١٥، وخاصة تلك البلدان التي تواجه تبعات تغير المناخ، وانعدام الأمن البشري والغذائي. وتم التشديد على أن الحصول على التمويل والتكنولوجيا، وتحسين الوصول إلى الأسواق، وإتاحة فرص التعليم، وخصوصا للشباب، هي أمور حاسمة لتحقيق التكيف مع المناخ وتنفيذ الأهداف الإنمائية.

١٦ - ورحبت الوفود بتقديم أول تقرير سنوي بالاستناد إلى الإطار القائم على النتائج بصيغته المنقحة باعتباره علامة فارقة في التقارير التي يقدمها البرنامج الإنمائي على أساس الإطار القائم على النتائج وكطريقة عمل يتعين استمرارها. وقدمت الوفود الاقتراحات التالية من أجل التقارير المقبلة: (أ) تحديد أدق للنتائج والمؤشرات حتى يتسم القياس بمصدقية أكبر لدى الإبلاغ عن التغيير الإيجابي والنتائج؛ و (ب) إبراز مساهمات البرنامج الإنمائي والقيمة المضافة التي يمثلها من خلال تقديم سرد يركز أكثر على النوعية، وهو ما يمكن تحقيقه جزئيا بالاستناد إلى البيانات الكثيرة الواردة في المرفقات؛ و (ج) البحث عن بدائل لأنماط المشاركة على صعيد النواتج من أجل تحديد تأثير مساهمة البرنامج الإنمائي في النتائج المحققة على المستوى الوطني؛ و (د) إدراج الدروس المستفادة والمخاطر والتحديات (على صعيد السياسة العامة، والعمليات، والمنظمة)، وأسباب عدم تحقيق الأهداف المعلنة وما يجب القيام به للعودة إلى المسار السليم؛ و (هـ) إدراج المسائل الشاملة لحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، وكذلك التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

١٧ - وشدد عدد من الوفود على الأهمية الحاسمة لوظيفة التقييم في الحصول على الدعم المالي للبلدان المانحة وتحسين الوضع على الصعيد الوطني. ودعت هذه الوفود إلى تحسين استخدام نتائج التقييم، وخاصة على المستوى الإقليمي، كأداة للتعليم من أجل تحسين الأداء، وفي أغراض تقديم التقارير والتخطيط. وأكدت الوفود على ضرورة أن يضطلع كبار المديرين بمسؤولية إجراء عمليات تقييم للجودة على مستوى المكاتب القطرية.

١٨ - وشددت وفود على الشفافية والمساءلة بوصفهما حاسمتين في فهم نقاط القوة والضعف، ورحبت بالخطوات التي اتخذها البرنامج الإنمائي في هذا الصدد. ورحبت معظم الوفود باقتراح الكشف الكامل عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات بحلول نهاية السنة، مؤكدة على ضرورة توفير ضمانات مناسبة للحفاظ على السرية، وتوفير الموارد، والقدرة على الرد على الاستفسارات المقدمة من الجمهور.

١٩ - وسلّمت الوفود بوجود زيادة طفيفة في الموارد الأساسية مقارنة بالسنوات الثلاث السابقة، لكنها أعربت عن القلق بشأن الانخفاض العام في الموارد وانخفاض مستوى المساهمات المتوقعة للتمويل الأساسي في عام ٢٠١٢. وحثت البرنامج الإنمائي على تنفيذ مفهوم "الكتلة الحرجة"، وفي الواقع، تحقيق نتائج أكثر بموارد أقل، وإدراج ذلك في جدول الأعمال من أجل التغيير التنظيمي وفي الخطة الاستراتيجية المقبلة. وأكدت الوفود من جديد على دعوتها إلى توفير موارد يمكن التنبؤ بها ومستدامة، وشجع العديد منها البرنامج الإنمائي على تحديث وتنويع قاعدة التمويل التي يعمل بها، مثل اللجوء إلى القطاع الخاص وبلدان مانحة جديدة، ومعالجة المسائل المتصلة باسترداد التكاليف. وأعربت الوفود عن قلقها إزاء تزايد استخدام الأموال المخصصة لأغراض محددة واقترحت استكشاف إمكانية استخدام موارد تخصص بمرونة للأنشطة الأطول أجلا.

٢٠ - وشكرت المديرية الوفود على ما أبدته من تعليقات مشجعة وبناءة عن التقدم المحرز في الأداء والإنجازات في عام ٢٠١١، وعن التقرير السنوي المنقح، وعن الاعتراف بالبرنامج الإنمائي كجهة رائدة في المناقشات والمؤتمرات التي تتناول التعاون في مجال التنمية. وشددت على أهمية الاتفاقات الجديدة في مجال الشراكة المبرمة مع عدد من البلدان المتوسطة الدخل، ورحبت بما حدث مؤخرا من تبادل للخبرات في مجال الانتخابات، على سبيل المثال بين المكسيك والدول التي تشهد مرحلة انتقالية في الشرق الأوسط، وغير ذلك من مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب. وتحدثت عن التقدم المحرز في مجال الإغاثة والتنسيق في حالات الطوارئ والاستجابات في مجال التنمية، وتأثير إطار التعجيل بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في الواقع الهش الذي تعاني منه منطقة الساحل، مشيرة على سبيل المثال إلى تعاون البرنامج الإنمائي مع النيجر في وضع خطة عمل واستراتيجيات لمعالجة حالات انعدام الأمن الغذائي المتكررة.

٢١ - وأعادت مديرية البرنامج التأكيد أن التقرير السنوي عملية جارية. وفي هذا الصدد، رحبت بالتعاون مع الدول الأعضاء من أجل تحديد نواتج أقل وأوضح لإعطاء صورة أدق عن تأثير البرنامج الإنمائي وزيادة القدرة على التعريف بهذا التأثير، وخاصة في سياق إعداد الخطة الاستراتيجية المقبلة والتقارير السنوية المقبلة. واعترفت بالحاجة إلى بحث مدى أهمية أنماط

المشاركة، والتحدي المتمثل في إبلاغ المكاتب القطرية عن النشاط نفسه في إطار نتائج مختلفة. وفي الختام، أعربت عن تقديرها لجميع الذين يمولون الصندوق الإنمائي والقبول بمساءلتهم أمام الجمهور، معيدة تأكيد الالتزام بتقديم تقارير أفضل على أساس النتائج وبالتعريف بالبرنامج الإنمائي.

٢٢ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٩/٢٠١٢: التقرير السنوي لمديرة البرنامج بشأن الخطة الاستراتيجية: الأداء والنتائج لعام ٢٠١١.

### ثالثاً - التزامات تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢٣ - عرضت المديرية المعاونة ومديرة مكتب العلاقات الخارجية والدعوة حالة التزامات تمويل الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق والبرامج المرتبطة به لعام ٢٠١٢ وما بعده (DP/2012/8).

٢٤ - في البداية، اقترحت بعض الوفود دمج هذا البند في التقرير السنوي لمدير البرنامج في الدورات المقبلة نظراً لكون الغالبية العظمى من الوفود تقدم تعليقاتها عن مسائل التمويل ضمن ملاحظاتها العامة.

٢٥ - وأعربت الوفود عن قلقها البالغ إزاء الانخفاض الكبير في مجمل الموارد وأعادت التأكيد على ضرورة أن يكون من الممكن التنبؤ بموارد التمويل الأساسي للبرنامج الإنمائي وأن تتسم بقدر أكبر من الاستقرار وبقدر أقل من التقييد، وأن تكون على النحو الأمثل على أساس متعدد السنوات حتى يتمكن البرنامج من تحقيق الأولويات الاستراتيجية للتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، شددت الوفود على أنه ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يستمر في تطوير توجهه القائم على تحقيق النتائج والإبلاغ عن النتائج المحققة، وأن يكون واقعياً في عملية التخطيط التي يجب التسليم فيها بأن الوضع المالي لن يشهد على الأرجح تغييراً كبيراً في السنوات القادمة. وحثت الوفود الدول الأعضاء المانحة التقليدية على أن تحافظ، على أقل تقدير، على المستويات الحالية، والجهات المانحة الجديدة على أن ترفع مستوى مساهماتها.

٢٦ - واقترح عدد من الوفود أن الوقت قد حان لتجاوز الجدل القائم بشأن الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية. وأكد على الحاجة الملحة إلى إجراء مناقشة مفتوحة بشأن الموارد عموماً ضمن إطار الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات وخارجه، بما في ذلك ما يلي: (أ) التحدي المتمثل في الاستخدام المتزايد للتمويل قصير الأجل، والموجه نحو مشاريع محددة، والمخصص لأغراض معينة؛ و (ب) ما الذي تقتضيه الجهات المانحة لتقديم مزيد من الموارد المخصصة بمرونة أو لتمويل نوع معين من البرامج على المستوى البرنامجي وفقاً لموضوع

شامل، أو منطقة، أو برنامج قطري ككل أو بحسب القطاعات؛ و (ج) ما الذي يمكن عمله لجعل الجهات المانحة أكثر رغبة في تقديم المساهمات للبرنامج الإنمائي، مع اقتراح وضع استراتيجية معينة لإقامة الاتصالات معها وجعل معدلات استرداد التكاليف قابلة للتعديل حسب الوضع.

٢٧ - ورحب عدد من الوفود بوضع الإطار المتكامل لإدارة الموارد، على النحو المبين في إطار جدول الأعمال الداخلي للتغيير التنظيمي، من أجل تحسين عملية تتبع الموارد وتوأمها مع الأولويات الواردة في الخطة الاستراتيجية. وأعربت الوفود عن الرغبة في أن لا يكون هذا الإطار مجرد آلية للتتبع، بل إطارا تتواءم فيه جميع موارد البرنامج الإنمائي، الأساسية منها وغير الأساسية، مع الأولويات التي حددت في الخطة الاستراتيجية بمشاركة المجلس وحظيت على موافقته. وتساءلت هذه الوفود عن السبب في إبقاء هذا الإطار داخليا فحسب، واقترحت تقديمه إلى المجلس من أجل إجراء الحوار واتخاذ القرارات بشأن التمويل بالاقتران مع الخطة الاستراتيجية الجديدة، وذلك بهدف ربط جميع الموارد بالنتائج التي يزمع البرنامج الإنمائي تحقيقها.

٢٨ - وشكرت المديرية المعاونة الوفود على تعليقاتها. وأكدت من جديد على التوافق في الأفكار بين البرنامج الإنمائي والوفود بشأن وضع التمويل، مشيرة إلى ضرورة إجراء عدد من الدراسات قبل التمكن من إجراء مناقشات أكثر تفصيلا. وطلبت التوجيه من المجلس من أجل التوصل إلى تعريف مناسب لمفهوم "الكتلة الحرجة" للتمويل، وطلبت منه كذلك تقديم اقتراحات بشأن زيادة فعالية الإبلاغ عن النتائج. وسلطت الضوء على احتمال أن تحظى التقديرات والتقييمات التي يضعها البرنامج الإنمائي بالدعم السياسي والمالي. وشددت على الفرص المتاحة لتمويل التنمية في عصر ما بعد ريو +٢٠، بما في ذلك مع القطاع الخاص. وفي الختام، رحبت بإجراء مزيد من الحوار مع المجلس التنفيذي خلال مناقشة الإطار المتكامل لإدارة الميزانية بشأن الأموال "المخصصة بمرونة" لأغراض معينة كسبيل لإحراز التقدم، ومع البلدان التي وقعت على اتفاق الإطار الاستراتيجي مع البرنامج الإنمائي بشأن مساهماتها في التوجيه الاستراتيجي.

٢٩ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١٠/٢٠١٢: حالة التزامات تمويل الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق والبرامج المرتبطة به لعام ٢٠١٢ وما بعده.

## رابعاً - تقرير التنمية البشرية

٣٠ - وفقاً لقرار الجمعية العامة ٥٧/٢٦٤، قدم نائب مدير مكتب تقرير التنمية البشرية عرضاً بشأن مستجدات التحضيرات والمشاورات المتعلقة بتقرير التنمية البشرية (DP/2012/9). وبالإضافة إلى ذلك، أعلن أن التاريخ المقرر لإصدار تقرير التنمية البشرية لهذا العام، والمعنون "انطلاقة الجنوب: التقدم البشري في عالم متنوع"، هو أواخر تشرين الأول/أكتوبر.

٣١ - وأكدت الوفود مجدداً على قيمة تقرير التنمية البشرية كأداة لزيادة الوعي بقضايا التنمية البشرية في جميع أنحاء العالم، ووصفته بأنه منشور رئيسي. وأعربت الوفود عن تأييدها لتعميم منظور التنمية البشرية في إطار الأهداف الإنمائية للألفية بعد عام ٢٠١٥ وغيره من برامج التعاون الإنمائي المماثلة. وأثنت وفود عديدة على عملية إعداد التقرير الأخير والجهود المبذولة لبناء توافق في الآراء، مسلطة الضوء على أهمية المشاورات من ناحية الكم والنوع والتنوع والموقع الجغرافي، وطلبت مواصلة هذا النهج في المستقبل.

٣٢ - وأشادت وفود بموضوع تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٢ معتبرة أنه جاء في الوقت المناسب وأنه ذو صلة بالواقع وذلك في ضوء تغير الديناميات العالمية، والمبادرات القائمة بين بلدان الجنوب، وجدول الأعمال لفترة ما بعد عام ٢٠١٥. وأكدت الوفود على ضرورة أن يعكس المضمون جملة أمور منها: مبدأ الحياد؛ والإنصاف والتزاهة في مجال الإحصاء، وذلك تمثيلاً مع تنفيذ التوصيات التي قدمتها اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة؛ ودور بلدان الشمال؛ والتفاوت في أوضاع بلدان الجنوب؛ والنتائج المنبثقة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً (اسطنبول).

٣٣ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بمستجدات التحضيرات والمشاورات المتعلقة بتقرير التنمية البشرية.

## خامساً - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

٣٤ - عرضت المديرية المعاونة البند (DP/2012/10/Rev.1؛ DP/2012/10/Add.1). وأعادت التأكيد على البيان الافتتاحي لمديرية البرنامج بشأن فرص عمل البرنامج الإنمائي في ميانمار في برنامج قطري كامل بالتعاون مع الشركاء وفي سياق الإصلاحات التي تحدث داخل البلد.

٣٥ - قدم مديرو المكاتب الإقليمية والمنسق المقيم للأمم المتحدة والممثل المقيم للبرنامج الإنمائي في مولدوفا ١٣ مشروعاً لبرامج قطرية وعدداً من التمديدات لبرامج قطرية، على



التوالي، وعرضت أفلام قصيرة عن عمل البرنامج الإنمائي في أفغانستان وتونس ورواندا. ثم دعت الوفود إلى إبداء تعليقاتها.

٣٦ - ورحبت الوفود بمشاريع البرامج القطرية باعتبارها أكثر تعبيراً عن الأولويات الوطنية واستجابة لها، ولكونها تتوافق مع المزايا النسبية للبرنامج الإنمائي، ومبنية على الإطار القائم على النتائج المحسن. وأكد عدد من الوفود على أهمية إنجاز المشاريع ضمن الإطار الزمني المقترح وأهمية المساءلة والشفافية. وأكدت هذه الوفود من جديد على الحاجة إلى زيادة التركيز على وظيفة التقييم، في مرحلتي الصياغة والتنفيذ، مؤكدة أن التقدم المحرز في هذا المجال في السنوات القليلة الماضية كان متفاوتاً. وحثت المكاتب الإقليمية بجميع مستوياتها على الالتزام باستخدام التقييم، واستخدامه كأداة للتعليم بهدف تحسين الأداء.

٣٧ - وشدد عدد من الوفود على التركيز بشكل أكبر على المسائل الجنسانية، مثل معالجة القضايا النظامية المتعلقة بالعنف القائم على نوع الجنس وزيادة تعميم المنظور الجنساني في البرنامج القطري ككل. وشددت بعض الوفود على تحسين التنسيق مع الشركاء الإنمائيين في ما يتصل بالمسائل المشتركة بين القطاعات والشاملة. ودعا أحد الوفود إلى توجيه الانتباه من جديد إلى الدور الحاسم للحصول المستدام على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، مشيراً إلى أهميتها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٨ - وأيدت الوفود تأييداً واسعاً اقتراح توسيع نطاق المساعدة التي يقدمها البرنامج الإنمائي إلى ميانمار. وفي إطار بناء برنامج قطري من أجل تحقيق تعاون مستدام طويل الأمد للتنمية في ميانمار، حثت الوفود البرنامج الإنمائي على القيام بما يلي: (أ) إجراء مشاورات واسعة النطاق خارج إطار الحكومة، كإقامتها مع المعارضة والمجتمع المدني والعدد المتنامي من الجهات الفاعلة الدولية؛ و (ب) الاعتماد على تقييم موثق للاحتياجات والمخاطر لدى صياغة البرنامج؛ و (ج) اختبار النهج قبل تنفيذها على نطاق واسع؛ و (د) وضع برنامج مفصل مع إيلاء الأولوية العليا للحكومة، وبناء القدرات، والحد من مخاطر التعرض للكوارث الطبيعية وتغير المناخ، والطاقة المتجددة، وذلك بالتنسيق الوثيق مع الجهات المانحة والجهات الفاعلة الإنمائية الأخرى. وطلبت الوفود وضع استراتيجية بشأن الإنهاء التدريجي لمبادرة التنمية البشرية ونقلها إلى كيانات أخرى.

٣٩ - وتقدمت وفود البلدان التي ستنفذ فيها البرامج القطرية الجديدة بالشكر إلى البرنامج الإنمائي لما يقدمه لها من دعم وللعمليات الاستشارية التي جرت على المستوى القطري، ولا سيما من خلال إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وشجعت بعض التعليقات على زيادة استخدام الشراكات والتعاون بين بلدان الجنوب كنهج رئيسي في التنفيذ، وزيادة استخدام الدروس المستفادة من دورات البرامج السابقة.

٤٠ - واستعرض المجلس التنفيذي ١٣ مشروعاً لبرامج قطرية، وهي: منطقة أفريقيا - سيراليون، وغينيا، وليسوتو، وموريشيوس؛ ومنطقة دول آسيا والمحيط الهادئ - سري لانكا، وماليزيا، والهند؛ ومنطقة الدول العربية - الأردن وجيبوتي؛ ومنطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - بليز وبوليفيا وكوستاريكا؛ ومنطقة أوروبا ورابطة الدول المستقلة - جمهورية مولدوفا.

٤١ - ووافق المجلس التنفيذي على أساس عدم الاعتراض على تمديد لمدة سنتين لجزر القمر، وكولومبيا، والكويت، ولمدة سنة واحدة أخرى لتونس وناميبيا، للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٤٢ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً أيضاً بالتمديد لمدة سنة واحدة لبوتان وتوغو وغينيا بيساو وكوبا ومالي والمكسيك ونيجيريا، وكذلك بالتمديد لمدة ستة أشهر للبرنامج القطري لرواندا (DP/2012/10 و Add.1).

٤٣ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بمشاريع البرامج القطرية والتمديدات، واتخذ المقرر ١١/٢٠١٢: مساعدات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لميانمار؛ والمقرر ١٧/٢٠١٢: طلب رواندا أن تعرض مشروع وثيقة برنامج قطري مشترك على المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي.

## سادساً - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

٤٤ - افتتحت المديرية المعاونة مناقشة البند مقدمة لحة عامة عن هيكل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية والولاية المنوطة به بوصفه مؤسسة لتمويل الإنمائي. وأبرزت النتائج والمبادرات الرئيسية التي أنجزها الصندوق في تعزيز التنمية المستدامة والنمو الشامل، وأشارت إلى أن الصندوق هو الوكالة التنفيذية الوحيدة في الأمم المتحدة التي تركز بشكل رئيسي على أقل البلدان نمواً. وفي الختام، وجهت الشكر إلى الأمانة التنفيذية المؤقتة لما أظهرته من مهارات قيادية منذ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

٤٥ - ولخصت الأمانة التنفيذية للصندوق التقرير المقدم عن النتائج التي تحققت في عام ٢٠١١ (DP/2012/11) وقدمت توقعات الصندوق لعام ٢٠١٢ وما بعده. وتحدثت عن النمو في الميزانية والبرنامج، وما تم تحقيقه من نتائج وابتكارات في عام ٢٠١١. أما بالنسبة للأولويات لعام ٢٠١٢ وما بعده، فتطرقت إلى إطلاق منتجات جديدة في مجموعة واسعة من مجالات التنمية المالية المحلية، وتغير المناخ، والطاقة النظيفة. وتحدثت عن تعزيز الشراكات

في مجالات الدعوة وتشاطر المعارف والتدريب، فضلاً عن التركيز على الأداء، مع زيادة الاستثمار في إدارة البرامج وتقييمها، والمسائل الجنسانية، وإدارة المعارف، وقدرات الموظفين. كما أبلغت المجلس بأن الصندوق واجه تحديين رئيسيين من حيث مواصلة النمو والابتكار: (أ) التمويل الأساسي المحدود للغاية؛ و (ب) سياسة استرداد التكاليف، حيث يمكن إدخال قدر أكبر من المرونة، خاصة في ما يتعلق بالمساهمات من مصادر خاصة.

٤٦ - ورحبت الوفود بزيادة المساهمات المقدمة للصندوق بنسبة ٢٧ في المائة مقارنة بمستواها في عام ٢٠١٠ وأقرت بوجود طلب متزايد على الخدمات. وفي الوقت نفسه، أعربت عن قلقها من أن النمو في المساهمات يعود إلى حد كبير إلى المساهمات المخصصة. كما أعربت الوفود عن قلقها من أن طرح منتجات كثيرة جداً وتحقيق النمو بسرعة فائقة يمكن أن يؤدي إلى تشرذم في برامج الصندوق مما يسفر عن إضعاف قيمته المضافة وخلق تحديات سواء بالنسبة لإدارة المنظمة أو بالنسبة للرقابة التي يمارسها المجلس التنفيذي. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت الوفود إلى احتمال نشوء مشكلة نتيجة استخدام المساهمات الحكومية للتعويض عن عدم كفاية التكاليف المستردة من المؤسسات الخاصة، لا سيما بالنظر إلى صغر حجم الوكالة، وطلبت مزيداً من المعلومات عن الطريقة التي سيعالج بها الصندوق هذه المسألة.

٤٧ - أما بالنسبة لتأمين الموارد في المستقبل ومبادرات القطاع الخاص، دعت الوفود إلى توفير مزيد من الموارد الأساسية. وبالنسبة لإيجاد مصادر جديدة للتمويل المستدام، اقترحت بعض الوفود إشراك عدد أكبر من البلدان المتوسطة الدخل إذ أن من مصلحة تلك البلدان نفسها تحقيق الانتعاش في مناطقها. وفي هذا الصدد، شددت الوفود على أهمية الدعم المتميز من جانب منظومة الأمم المتحدة لتمكين البلدان المتوسطة الدخل من زيادة مشاركتها في مبادرات التنمية. ولهذا الغاية، شددت الوفود على ضرورة إجراء تعديل مناسب لاسترداد تكاليف جهود التعاون الإنمائي للبلدان المتوسطة الدخل، سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص.

٤٨ - وبالنسبة للتقارير المقبلة، شددت الوفود على أن تعزيز الإبلاغ عن النتائج على مستوى النواتج سيجعل عرض النتائج الإيجابية والسلبية أكثر فعالية. وأعربت الوفود عن تطلعها إلى المشاورات الواسعة التي ستجرى مع أصحاب المصلحة في وقت لاحق من هذا العام بشأن مستقبل الصندوق.

٤٩ - وشكرت الأمانة التنفيذية الوفود على تعليقاتها. ورحبت بإجراء مزيد من الحوار مع المجلس التنفيذي في الاجتماع المقبل لأصحاب المصلحة، وتحديدًا بشأن ضرورة إقامة توازن بين النمو والتركيز على الولاية، وبشأن نموذج التمويل المناسب للصندوق. وردا على

الأسئلة التي طرحت، تحدثت عن العديد من المبادرات والشراكات الجارية في ما يتعلق بأفضل طريقة لقياس الأثر، والطاقة النظيفة للفقراء، وإشراك البلدان المتوسطة الدخل في مساعدة أقل البلدان نمواً، وقدرة الحكومات المحلية والوطنية على توليد إيراداتها الخاصة.

٥٠ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١٢/٢٠١٢: تقرير عن النتائج التي حققها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام ٢٠١١.

## سابعاً - متطوعو الأمم المتحدة

٥١ - عرضت المديرية المعاونة البند مؤكدة على أهمية العمل التطوعي كأداة تنمية قوية. وسلطت الضوء على الدور الرئيسي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة في تعزيز العمل التطوعي في صفوف الشباب، وكذلك على الاحتفال الناجح بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للمتطوعين، الذي تضمن إصدار أول تقرير عن حالة العمل التطوعي في العالم. وفي الختام، أشادت بذكرى متطوعي الأمم المتحدة الذين لقوا حتفهم في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، وشكرت جميع متطوعي الأمم المتحدة على مساهماتهم في تحقيق السلام والتنمية. وفي سياق الإعلان عن كون هذه الدورة هي الدورة الأخيرة للمجلس التي تشارك فيها المنسقة التنفيذية ونائبة المنسقة التنفيذية، نظراً لاكتمال مدة ولايتهما، أكدت أنهما تخلفان إرثاً مهماً لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، وشكرتهما على ذلك.

٥٢ - وعرضت المنسقة التنفيذية التقرير السنوي لمدير البرنامج (DP/2012/12) من خلال تقديم لمحة عامة عن النتائج التي حققها البرنامج خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ والتحديات الماثلة والفرص المتاحة. وأثنت أيضاً على جميع متطوعي الأمم المتحدة وموظفي برنامج متطوعي الأمم المتحدة لإسهامهم في تحقيق السلام والتنمية من خلال العمل التطوعي.

٥٣ - وأشادت الوفود بذكرى متطوعي الأمم المتحدة الذين فقدوا حياتهم أثناء أداء واجبهم. وأعربت عن تقديرها لقيادة المنسقة التنفيذية ونائبة المنسقة التنفيذية في تعزيز العمل التطوعي دعماً لجهود تحقيق السلام والتنمية، مشيرة بشكل خاص إلى مجال حماية البيئة وعمل الشباب. وتحقيقاً لهذه الغاية، شجعت الوفود على إدماج العمل التطوعي في جدول أعمال فترة ما بعد عام ٢٠١٥، وفي جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، والبرمجة المشتركة، وكذلك في وضع الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، والأهداف الإنمائية الجديدة.

٥٤ - وأشادت الوفود على نطاق واسع بالاحتفال بالذكرى العاشرة للسنة الدولية للمتطوعين وإصدار أول تقرير عن حالة العمل التطوعي في العالم. وفي هذا الصدد، شجعت

الوفود برنامج متطوعي الأمم المتحدة على مواصلة نشر هذا التقرير في السنوات المقبلة. وطلبت أيضا توفير معلومات إضافية عن خطط تعزيز الوعي بالعمل التطوعي وتعزيز الشراكات، لا سيما على مستوى المجتمعات المحلية، وفي صفوف الشباب، ومع البلدان المانحة غير التقليدية، والقطاع الخاص.

٥٥ - وتحدث عدد من الوفود تحديدا عن التأثير الإيجابي للمتطوعين الشباب وعن أمثلة عن مبادرات جرت في بلدانهم بالتعاون مع برنامج متطوعي الأمم المتحدة، بما في ذلك في مؤتمر ريو ٢٠٠٠. وشددت هذه الوفود على الأثر الإيجابي في كل من الأجلين القصير والطويل لتدريب الشباب على العمل التطوعي، وخاصة في صفوف من عانى منهم من الحرمان. وفي هذا الصدد، أيدت الوفود إطلاق مبادرة لإنشاء صندوق ائتماني مخصص للمتطوعين الشباب.

٥٦ - وأحاطت الوفود علما بوضع إطار النتائج وشجعت برنامج متطوعي الأمم المتحدة على صقله ومواصلة تطويره لتحسين تقديم التقارير على أساس النتائج من واقع الخبرات المتراكمة لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، شجعت البرنامج على إجراء مزيد التقييم الاستراتيجي والموضوعي والقائم على المشاريع على مستوى البرنامج من أجل المساءلة وتحسين أداء موظفي البرنامج ومتطوعي. كما أعربت عن رغبتها في إدراج الدروس المستفادة والخطوات المتخذة استجابة لتوصيات التقييم في التقارير المقبلة. ورحبت الوفود بنشر الكتيب عن تقييم مساهمة العمل التطوعي في التنمية، وطلبت معرفة الطريقة التي سيستخدم بها في المستقبل في دعم عمليات التقييم.

٥٧ - وأشارت الوفود إلى فهمها بأن جميع متطوعي الأمم المتحدة الدوليين مشمولون باتفاقات المساعدة الأساسية الموحدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ما يتعلق بالامتيازات والحصانات الوظيفية، بغض النظر عن كيان الأمم المتحدة الذي يعملون فيه. كما أعربت عن قلقها إزاء ندرة المتطوعات، وخاصة في بعثات حفظ السلام، وأشارت إلى ضرورة السعي إلى تحقيق توازن أفضل بين الجنسين.

٥٨ - ورحبت إدارة الدعم الميداني بالأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ترحيبا حارا وأنتنا على عمل برنامج متطوعي الأمم المتحدة من حيث الإنجازات والشراكات وأوجه التأزر، وكذلك من حيث المساهمة الهامة لمتطوعي الأمم المتحدة في عملياتهما. وأشار الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر إلى الشراكة المثينة القائمة بينه وبين برنامج متطوعي الأمم المتحدة، ولا سيما في مجال الدعوة من أجل تعزيز الاعتراف بأثر العمل التطوعي.

٥٩ - وشكرت المنسقة التنفيذية الوفود على تعليقاتها الداعمة لعمل البرنامج ومتطوعي الأمم المتحدة. وأقرت بالتركيز الذي يوليه برنامج متطوعي الأمم المتحدة بالفعل لمنح الفرص للشباب، وخاصة الأكثر حرماناً منهم، وأشارت على سبيل المثال إلى البرازيل (ريو+٢٠) في هذا الصدد. وأكدت من جديد الالتزام بعمليات فرز متطوعي الأمم المتحدة بحسب جنسياتهم لضمان التمثيل المتوازن لجميع الجنسيات، فضلاً عن الجهود المتواصلة لزيادة عدد متطوعي الأمم المتحدة من الإناث والتي بدأت بالفعل تؤتي ثمارها. وتطرقنا إلى المبادرات المتخذة في مجال التقييم، بما في ذلك عمليات التقييم الجارية والمقبلة مع الشركاء، وتوفر نتائج عمليات التقييم وردود الإدارة على موقع التقييم التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي ما يتعلق بالمستقبل، رحبت بالعمل مع القطاع الخاص والجهات المانحة غير التقليدية، وبناء القدرات لبرامج المتطوعين الوطنية، وكذلك بأداء دور فعال في الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وجدول أعمال فترة ما بعد عام ٢٠١٥، والأطر الأخرى.

٦٠ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١٣/٢٠١٢: متطوعو الأمم المتحدة: تقرير مدير البرنامج.

## الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

### ثامنا - البيان الذي أدلى به المدير التنفيذي وتقريره السنوي

٦١ - لدى عرض المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع التقرير السنوي لعام ٢٠١١ (DP/OPS/2012/4)، تحدث عن التقدم المحرز في النتائج المالية ونتائج العمليات والمشتريات، وما يتصل بذلك من تحديات وفرص سانحة، ولا سيما في سياق عدم اليقين المالي على الصعيد العالمي. وسلط الضوء على حجم عمليات البناء والمشتريات والتدريب التي اضطلع بها نيابة عن الشركاء، وزيادة التركيز على البلدان المنخفضة الدخل والمتأثرة بالتزاعا، والمكانة المتقدمة التي حققها في الجودة والشفافية قياساً بالمعايير الدولية في هذا المجال. وفي هذا الصدد، قال إن المكتب هو أول وكالة للأمم المتحدة تستخدم برنامج معايير مبادرة الشفافية في تقديم المساعدة الدولية في النشر، وأنه أطلق الموقع [data.unops.org](http://data.unops.org)، وهو موقع يتيح للجمهور الوصول بسهولة إلى المعلومات. وفي سياق تصورات المستقبلية، تحدث عن تعزيز الشراكات، والإبلاغ عن النتائج، والأثر، وكذلك عن مبادرات لتحقيق هيكل مستدام في ضوء ريو +٢٠. وشدد على أنه في الوقت الذي يمكن فيه وصف هذه السنة بأنها

سنة جني الثمار بعد عدة سنوات من الإصلاح المضني، ستواصل المنظمة تبني منهج التغيير بهدف التحسين وتحديد ومواجهة التحديات في المستقبل.

٦٢ - ثم قدم رئيس الاتصالات في المكتب آخر المعلومات المتوفرة عن وضع أدوات الشفافية المصممة للاستخدام العام ولتعزيز فعالية التنمية، والاتجاه الذي ستتخذه في المستقبل.

٦٣ - وهنأت الوفود المكتب على النتائج التي حققتها في ما يتصل بطائفة من القضايا، بما فيها اعتماد مبدأ التمويل الذاتي، والإدارة والتركيز على مجالات اختصاص الوكالة، وذلك رغم الانخفاض العام في مجموع القيمة النقدية للخدمات المقدمة. وأكدت الوفود من جديد على الحاجة إلى معالجة التحدي الذي يواجهه المكتب في تقييم النتائج على المدى الطويل. وفي هذا الصدد، تود الوفود أن ترى، في التقارير المقبلة، مزيداً من المعلومات عن الإسهامات التي تحققتها أنشطة المكتب تحت بند النواتج، مثل تلك المعروضة في الإطار ٥ من التقرير السنوي، وحثت على تكثيف التواصل مع الشركاء في مجال قياس الأثر. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك طلب للحصول على تفاصيل عن الكيفية التي أدت بها الخدمات الاستشارية التي قدمها المكتب إلى تعزيز نظم الشراء والبنى التحتية والتخطيط والإدارة على الصعيد الوطني.

٦٤ - وأشارت الوفود على وجه الخصوص إلى النجاحات التي حققتها المكتب في جدول أعمال الشفافية ومواءمة البيانات. ووصفت النتائج بأنها "رائدة" بين وكالات الأمم المتحدة، مشيدة بإنجازات مبادرة الشفافية في تقديم المساعدة الدولية، ومنح المكتب شهادة ISO 9001 لنظام الإدارة العالمي، وغير ذلك. وشجعت المكتب على تبادل أفضل الممارسات في هذه المجالات.

٦٥ - وفي مجال العمليات، رحبت وفود بالزيادة الكبيرة في الخدمات المقدمة للبلدان المنخفضة الدخل والمناطق المتضررة من النزاعات. وأثنت على غلبة الموظفين الميدانيين، واستخدام الموارد المحلية، والمساهمات المقدمة لتنمية القدرات. وبالاستناد إلى هذه النجاحات، اقترحت الوفود زيادة التركيز على تحسين قدرة البلدان النامية في مجال إدارة المشاريع والمساءلة وكفاءة نظم المشتريات. واقترحت كذلك أن يجري تعميم جدول أعمال تنمية القدرات المتبع في المكتب على وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

٦٦ - وأعربت الوفود عن تقديرها لممارسات الوكالة في مجال المشتريات، وعلى وجه الخصوص إصدار وثائق عطاءات واضحة ومفهومة، وتلقي الوكالة شهادة (CIPS)، وإدارة الفعالية من حيث التكلفة. وحثت على بذل مزيد من الجهود لتمكين البلدان النامية من المشاركة في المشتريات على الصعيد الدولي بطريقة منصفة، وعلى أن يبادر المكتب إلى تشجيع وكالات الأمم المتحدة الأخرى على زيادة استخدامها للموارد المحلية.

٦٧ - وأقرت الوفود بالزيادة التي طرأت على عدد تحالفات المكتب مع الجهات الفاعلة الإنمائية الأخرى، والمؤسسات المالية، والدول المانحة المحتملة، والهيئات الخاصة، والهيئات غير الهادفة للربح. وفي هذا الصدد، طلبت معلومات عن استراتيجيات الشراكة على المستوى العالمي والإقليمي والوطني، وكذلك عن الاستفادة من إمكانيات التعاون بين بلدان الجنوب.

٦٨ - وشكر المدير التنفيذي الوفود على تعليقاتها المشجعة. وفي ما يتعلق بتحسين الإبلاغ عن النتائج على مستوى النواتج في التقارير السنوية المقبلة، أعاد تأكيد الالتزام بمواصلة تطوير آلية قياس الأثر مع الشركاء. وضمن هذا السياق، أعرب عن رغبته في مواصلة الحوار مع المجلس بشأن إعداد الخطة الإستراتيجية المقبلة (٢٠١٤-٢٠١٧) من أجل تحديد المجالات الهامة لأغراض القياس والإبلاغ.

٦٩ - وأقر بإمكانات التعاون بين بلدان الجنوب، وأكد على تقديم مزيد من الدعم لهذا المجال. وشدد على أحدث الأمثلة عن التعاون بين المكتب والبلدان النامية، مثل الترويج لبنى تحتية مقاومة لعوامل المناخ بشكل عام، وعلى ريو+٢٠، وكذلك على دعم البلدان النامية كجهات مانحة، مثل البرازيل والهند، للمساعدة في بناء البنى التحتية في البلدان الأقل تصنيعا مثل هايتي.

٧٠ - وتحدث المدير عن نتائج المنتدى الرفيع المستوى الرابع بشأن فعالية المعونة (بوسان) باعتباره الطريقة التي سيعتبعها المكتب في تحديد الشراكات في المستقبل والتي ستسهم بقدر أعلى من الاستراتيجية والانتقائية، وفي تقديم الخدمات الاستشارية. وتحقيقا لهذه الغاية، أشار إلى زيادة الطلبات الواردة من البلدان المتوسطة الدخل للحصول على المشورة بشأن مجالات تتراوح من هندسة الطرق ونظم التخلص من النفايات الصلبة إلى عمليات الشراء والمناقصات الخاصة بالبنود المتصلة بمجالات الطوارئ. وفي الختام، عرض إمكانية تبادل خبرة المكتب في مجال مبادرة الشفافية في تقديم المساعدة الدولية مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، مع العلم أن بعضها سبق أن أعرب عن اهتمامه بذلك، ثم شكر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على دعمه خلال المرحلة الأولى من المشروع.

٧١ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١٦/٢٠١٢: التقرير السنوي للمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.



## الجزء المشترك

## تاسعا - المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة

٧٢ - تولى مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومدير شعبة خدمات الرقابة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومدير فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، عرض التقارير السنوية، كل عن منظمته (DP/2012/13/Rev.1؛ و DP/FPA/2012/9؛ و DP/OPS/2012/5).

٧٣ - وقدم المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ونائب المدير التنفيذية (للسؤون الإدارية) لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ونائب المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ردود كل من إدارات المنظمات الثلاث.

٧٤ - وفي الملاحظات العامة التي قدمتها الوفود، أُنْتُ على إدارة كل من المنظمات الثلاث لمهاراتها القيادية في الاستجابة لدعوات المجتمع الدولي إلى جعل وكالاتها أكثر قابلية للمساءلة وأكثر فعالية. وأعربت الوفود عن تقديرها للتقدم الكبير المحرز في تنفيذ التوصيات.

٧٥ - وأيدت الوفود المقترح المشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للكشف العلني الكامل عن تقارير مراجعة الحسابات. وشددت على ضرورة كفاءة ضمانات الحفاظ على السرية. وبالإضافة إلى ذلك، طلبت مزيدا من المعلومات حول الطريقة التي ستعزز بها المنظمات الثلاث قدرات مكاتبها المعنية بمراجعة الحسابات والتحقيقات للرد على الزيادة المتوقعة في الاستفسارات المتصلة بمراجعة الحسابات و/أو طلبات الحصول على تقارير المراجعة الداخلية للحسابات.

## برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٧٦ - رحبت الوفود بالتقرير الشامل وأُنْتُ على ارتفاع معدلات الأعمال المنجزة. وأعربت عن تأييدها لنهج المراجعة المشتركة لحسابات الصناديق الاستثنائية المتعددة الشركاء وبرامج توحيد الأداء، وشجعت على المبادرة إلى تبادل الدروس المستفادة لاستخدامها في مشاريع مشتركة أخرى، مثل تنسيق عملية التحويلات النقدية ووضع إرشادات للموظفين. وبالإضافة إلى ذلك، قدم تعليق إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن توفير مزيد من المعلومات عما يبتكر في مجال عمليات مراجعة الحسابات.

٧٧ - وأعربت وفود عن القلق إزاء استمرار العدد المرتفع من التوصيات المتصلة بالموارد البشرية، وإدارة المشاريع، والمشتريات، وعدد تلك المصنفة "مرض جزئيا". وحثت على

اتخاذ إجراءات من أجل الإصلاح وإدارة الأداء في هذه المجالات. أما بالنسبة للتوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات التي يجري النظر فيها حالياً، طلبت الوفود كفالة اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة الأداء الضعيف. وأعربت عدة وفود عن اهتمامها بمعرفة كيفية إبلاغ المكاتب القطرية التي تتم مراجعة حساباتها بالتوصيات الصادرة في هذا الشأن بغية متابعة ما تتخذه من إجراءات، وشددت على ضرورة توحيد الإجراءات المتبعة في مراجعة الحسابات عندما تضطلع بها شركات خاصة.

٧٨ - وبالنسبة للتقارير المقبلة، طلب عدد من الوفود أن تدرج نقاط القوة في عمليات البرنامج الإنمائي وأن تكون ردود الإدارة أكثر وضوحاً في ما يتعلق بالآثار المترتبة على نقاط الضعف التي تم تحديدها.

٧٩ - وشددت الوفود على ضرورة تخصيص موارد وقدرات كافية لعملية مراجعة الحسابات. ولاحظت أن تلك الموارد ظلت في أدنى مستوى لها على الرغم من الزيادة الواضحة في حجم العمل. وأكدت على أنه ليس من المستحسن تحقيق وفورات في هذا المجال إذ أن تقديم المساهمات يستند إلى الثقة في حسن إدارة الأموال.

٨٠ - وأيدت الوفود تأييداً واسعاً اقتراح الكشف العلني عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات. ودعا عدد قليل منها إلى نشر حالة تنفيذ التوصيات على الموقع وتحديثها.

٨١ - وشكرت المديرية المعاونة للبرنامج الإنمائي الوفود على تعليقاتها. وأشارت إلى آليات يجري وضعها ضمن جدول أعمال التغيير التنظيمي لمعالجة العدد المتبقي من التوصيات في المجالات مثار القلق المذكورة آنفاً، وإلى تدابير تتعلق بالمشتريات لتحقيق مزيد من المرونة على صعيد المكاتب القطرية لمعالجة الوضع على الصعيد المحلي وتحسين قدرات الموظفين. وذكر مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات أنه سيجري تعزيز عملية اختيار مكاتب مراجعة الحسابات لكفالة تطبيق متسق للمعايير والنتائج، وأكد من جديد الالتزام بضمان الجودة وبتخاذ إجراءات سريعة لمعالجة الشكاوى المتعلقة بسوء السلوك.

٨٢ - وأكدت رئيسة اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات للبرنامج الإنمائي على أهمية كفاية الموارد في معالجة قضايا مراجعة الحسابات والتحقيقات، وخاصة من أجل الكشف العلني عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

٨٣ - أشادت عدة وفود بالمديرية التنفيذية للصندوق وبالموظفين للتحسينات الكبيرة المحققة في تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات، بما في ذلك في مجال التنفيذ الوطني. وأعربت هذه

الوفود عن تطلعها إلى رؤية مزيد من التحسينات، بما في ذلك البرنامج الجديد لتنمية قدرات الموظفين. وأعربت عن القلق إزاء النتائج المتكررة في ما يتصل بالامتثال للعمليات والإجراءات، وقالت إنها تأمل أن ترى زيادة في التدريب والإشراف لضمان الامتثال بنسبة ١٠٠ في المائة. وحث صندوق السكان على تنفيذ التوصيات التي تقع ضمن نطاق اختصاصه، وأشارت إلى أنها تتطلع إلى الاطلاع على تقرير مجلس مراجعي الحسابات الذي اعترف بالتقدم الذي أحرزه صندوق السكان. وطلب أحد الوفود معرفة المزيد عن مراجعة حسابات توحيد الأداء سواء بالنسبة للبلدان الرائدة أو التي قررت بنفسها تطبيق توحيد الأداء. وفي إشارة إلى مشروع المقرر بشأن الكشف العلني عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات، وجه الوفد الانتباه إلى المبادئ المنصوص عليها في المقرر الذي اعتمده المجلس التنفيذي لليونيسيف مؤخرًا، بما فيها التركيز على الحفاظ على السرية.

٨٤ - ولاحظت وفود أن القضية الأساسية الأهم بالنسبة للصندوق هي تنفيذ التوصيات الـ ١٥ الصادرة عن شعبة خدمات الرقابة الداخلية في الوثيقة DP/FPA/2011/5. وأثنت على التزام صندوق السكان الشديد بتنفيذ التوصيات، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تعزيز إدارة المعارف، والإدارة القائمة على النتائج، والبرمجة المستندة إلى الأدلة، وضمان الجودة، وتحديد المخاطر في المكاتب القطرية. وإذ لاحظت الوفود التقدم المحرز في تلك المجالات، شجعت صندوق السكان على مواصلة جهوده. ورحبت بنشر حالة تنفيذ التوصيات. وطلبت أن تحدد في التقارير المقبلة الوحدات/الشعب المسؤولة عن تنفيذ التوصيات المتصلة بمراجعة الحسابات.

٨٥ - وأشارت وفود إلى أن عددًا بسيطًا فقط من التكاليفات بشأن تدقيق الحسابات الداخلية صنفت بأنها "مرضية"، وشجعت صندوق السكان على معالجة هذه المسائل وطلبت الاستماع إلى رأي مدير شعبة خدمات الرقابة الداخلية. ولاحظت أنه تم تصنيف مراجعة حسابات عملية التنفيذ الوطني بأنها "مرضية" نتيجة للخطوات الجريئة التي اتخذها الصندوق لتصحيح أوجه القصور. وفي ما يتعلق بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، حثت الوفود الصندوق على معالجة القضايا المتعلقة بإدارة المخزون. وعلاوة على ذلك، سألت إن كانت القدرة الحالية لفرع المراجعة الداخلية للحسابات التابع لشعبة خدمات الرقابة كافية لرصد تنفيذ التوصيات الـ ١٥ والاضطلاع بعدد كاف من التقييمات القطرية. ورحبت الوفود بالجهود المبذولة لمنع سوء السلوك المالي والكشف عنه وشجعت على الإبلاغ المستمر عن ذلك في التقرير السنوي لشعبة خدمات الرقابة، بما في ذلك تقديرات الخسائر المالية. وأعربت عن ارتياحها للانخفاض الكبير في عدد الوظائف الشاغرة وطلبت من الصندوق الحفاظ على التقدم المحرز.

٨٦ - وشكرت نائبة المديرية التنفيذية (للسؤون الإدارية) الدول الأعضاء على تقديرها للأعمال الهامة التي اضطلع بها الصندوق استجابة للتوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات. ووافقت على أن يحدد الصندوق في التقارير المقبلة الوحدات/الشعب المسؤولة عن تنفيذ التوصيات الـ ١٥ لشعبة خدمات الرقابة. وأضافت أنه، مثل البرنامج الإنمائي، سيوفر صندوق السكان المعلومات عن متابعة التحقيقات في سوء السلوك. وفي ما يتعلق بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، أكدت للمجلس التنفيذي أن صندوق السكان على ثقة بإمكانية معالجة إدارة المخزون والأصول الثابتة بحلول نهاية العام. وأشارت إلى أن إدارة الشواغر هي جزء من تنفيذ خطة الأعمال وسيواصل الصندوق تركيزه على تحسين سرعة التوظيف والتخطيط لتعاقب الموظفين.

٨٧ - وأشارت مديرة شعبة خدمات الرقابة إلى أعمال المراجعة المشتركة مع البرنامج الإنمائي والوكالات الأخرى، وإصدار تقرير واحد عن النهج المنسق في التحويلات النقدية وتوحيد الأداء، وكذلك إلى العمل المشترك على مستوى اجتماع ممثلي خدمات مراجعة الحسابات الداخلية لمؤسسات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والمنظمات الدولية المرتبطة بها. وفي إشارة إلى أن شعبة خدمات الرقابة تضطلع بثلاث مهام وهي: التقييم، والمراجعة الداخلية للحسابات، والتحقيق، ذكرت أن اتخاذ مقرر بشأن الكشف العلني عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات من شأنه أن يزيد من عبء العمل الملقى على عاتق فرع المراجعة الداخلية للحسابات. وأشارت إلى أن الحفاظ على النطاق المشمول بالمراجعة والامتثال لتوفير ضمانات الحفاظ على السرية يمثلان تحدياً بالنسبة لشعبة خدمات الرقابة، ورحبت بتلقي دعم من الإدارة لمعالجة هذا الوضع. وبالنسبة للنطاق المشمول بمراجعة الحسابات، ذكرت أنه في خطة الشعبة لعام ٢٠١٢ كان هناك توازن بين التكاليف بتدقيق حسابات المكاتب القطرية وتلك المتعلقة بالمقر، والأخيرة بطبيعتها تتعلق بكل المنظمات. وفي إشارة إلى طلب بعض الجهات المانحة الاطلاع على تقارير مراجعة الحسابات المتعلقة بالتنفيذ الوطني، ذكرت أن تلك التقارير ليست من تقارير صندوق السكان وأن دور المنظمة هو أداة وصل فحسب، فبإمكانها أن تطلب من الشركاء المنفذين إن كانوا على استعداد للكشف عن تقاريرهم للجهات المانحة التي طلبتها. وفي ما يتعلق بسوء السلوك، أعربت عن تأييدها للكشف عن تقاريرهم للجهات المانحة التي طلبتها. وفي ما يتعلق بسوء السلوك، إجراء رادعا. واختتمت كلمتها بتوجيه الشكر لنظيرها في البرنامج الإنمائي (الذي سيتقاعد قريباً) على ما أبداه من تعاون.

٨٨ - وذكر رئيس اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات التابعة لصندوق السكان أن اللجنة اضطلعت بمسؤولياتها بمنتهى الجدية. وقال إن اللجنة أبلغت عن أوجه القلق بشأن

التنفيذ الوطني منذ تقريرها الأول. وسجل رئيس اللجنة الاستشارية ارتياحه لرفع التحفظات عن مراجعة حسابات الصندوق. وعزا ذلك الإنجاز إلى القيادة الفذة للمديرة التنفيذية للصندوق وللمدير شعبة الخدمات الإدارية.

#### مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٨٩ - أعربت الوفود عن تقديرها للتدعيم المتواصل للشفافية والمساءلة والتقدم المحرز في ذلك المجال في مكتب خدمات المشاريع على مدى السنوات الأربع الماضية وفي عام ٢٠١١. وأثنت على وجه الخصوص على بدء العمل بنموذج مبسط لتقديم التقارير يشدد على الملاحظات الواضحة، والتحليل الموضوعي، والتوصيات العملية المنحى. وأعربت الوفود عن أملها في أن يؤدي ذلك إلى تعزيز فعالية وظيفة مراجعة الحسابات، وكذلك إلى جعل التقارير أدوات سهلة الاستعمال بالنسبة للمديرين.

٩٠ - وأعربت الوفود عن سرورها بشأن تحسن نوعية التوصيات المقدمة وكمية الإجراءات المتخذة بشأن التوصيات. ومع ذلك، أعربت عن قلقها لعدم حصول أي مراجعة للحسابات على تقدير "مرض" في عام ٢٠١١، ولكون التقارير عن المشاريع وعن المراجعة الداخلية للحسابات كشفت عن نقاط ضعف متكررة في إدارة المشاريع، والضوابط المالية، والمشتريات، والموارد البشرية. وحثت الوفود على ضرورة معالجة هذه القضايا التنظيمية في أقرب وقت ممكن. وشدد أحد الوفود على ضرورة أن يتسم تنفيذ المكاتب الإقليمية والقطرية للتوصيات المتعلقة بالمراجعة الداخلية للحسابات بقدر أكبر من الدقة وحسن التوقيت حتى تكون نتيجة تقييم مراجعي الحسابات مرضية، وحتى يتحسن مستوى الرصد والرقابة والتعليمات المقدمة إلى الموظفين.

٩١ - ولم يكن لدى مدير فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات ونائب المدير التنفيذي أي تعليقات إضافية.

#### الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات

٩٢ - عرضت المديرية المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، باسم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، الاقتراح الداعي إلى تحقيق الشفافية الكاملة في الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات (DP-FPA-OPS/2012/1). وأشار مدير مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمراجعة الحسابات والتحقيقات إلى زيادة التفاعل مع الدول الأعضاء بشأن الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات، ورحب بإجراء مزيد من المناقشات في المستقبل حسب الاقتضاء.

٩٣ - ولم يتناول أي وفد الكلمة.

٩٤ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١٨/٢٠١٢: تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية في عام ٢٠١١.

## عاشرا - تقارير مكاتب الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٩٥ - عرض المدير السابق لمكتب الأخلاقيات ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمستشار المعني بشؤون الأخلاقيات لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومدير الفريق المعني بالأخلاقيات لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع التقارير السنوية عن أنشطة منظماتهم (DP/2012/14؛ DP/FPA/2012/10؛ DP/OPS/2012/6).

٩٦ - وقدمت المديرية المعاونة للبرنامج الإنمائي ونائبة المدير التنفيذي (لشؤون الإدارة) لصندوق السكان ردود إدارة كل من منطمتيهما. وقدم نائب المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تعليقا موجزا.

٩٧ - وفي الملاحظات العامة التي وجهتها الوفود إلى المنظمات الثلاث، شكرت إدارة المنظمات الثلاث على قيادتها والتزامها بإرساء ثقافة الأخلاقيات، واعترفت بالزيادة في عدد طلبات الحصول على الخدمات داخل مكتب الأخلاقيات لكل منها في عام ٢٠١١. وأكدت الوفود على الدور الحاسم للوظيفة المتصلة بالأخلاقيات في تعزيز النزاهة. وشجعت الإدارة على اعتبار مسألة الأخلاقيات أولوية قصوى وعلى استخدام جميع فرص التدريب والموارد المتاحة لتوعية الموظفين بالمسائل المتعلقة بالأخلاقيات.

٩٨ - وشددت الوفود على أهمية حماية المبلغين عن المخالفات لأنها تؤثر على قدرة الموظفين على الإبلاغ عن الاحتيال والتبديد والتجاوزات. وأعربت عن اهتمامها بمعرفة الخطوات التي تتخذها المنظمات للتأكد من أن الموظفين يشعرون بالثقة في ما يحصلون عليه من حماية إذا ما كانوا هدفا للانتقام.

٩٩ - وفي سياق التأكيد على الدور الحاسم للتدريب والتوعية، حثت الوفود على زيادة الأنشطة في تلك المجالات، بما في ذلك التدريب وجها لوجه وباستخدام مختلف الخيارات التكنولوجية، مثل التعلم عن طريق الإنترنت، وذلك لزيادة الفعالية من حيث التكاليف.

## برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٠٠ - أُنْتُ الوفود على البرنامج الإنمائي لحصوله على نتائج إيجابية نتيجة استعراض الأقران لأعماله. وأعربت الوفود عن ارتياحها بشكل خاص لارتفاع معدل الامتثال في مجال الكشف عن المعلومات المالية خلال العام. ومع ذلك، اعتبرت الوفود أن التقديم المتأخر لإقرارات الذمة المالية مجال بحاجة إلى التحسين. كما أعربت عن قلقها لعدم حسم المسائل المتعلقة بتضارب المصالح في الوقت المحدد، مشيرة إلى أنه لا يزال هناك عدد متبقٍ من الحالات من دورة عام ٢٠٠٩. وفي هذا الصدد، طلبت الوفود الحصول على معلومات عن الإجراءات المتخذة لتسوية حالات تضارب المصالح أو استخدام العقوبات في حالات عدم الامتثال.

١٠١ - ثم قدمت المديرية السابقة لمكتب الأخلاقيات بالبرنامج الإنمائي معلومات إلى المجلس التنفيذي عن الخطوات المتخذة والنتائج المحققة بشأن حالات تضارب المصالح المتبقية المذكورة آنفاً. وأعدت أيضاً تأكيد التزام المنظمة برفع مستوى الاتصالات مع الموظفين بشأن جهود حماية المبلغين عن المخالفات.

## صندوق الأمم المتحدة للسكان

١٠٢ - أُنْتُ وفود عديدة على عمل مكتب الأخلاقيات التابع لصندوق السكان وأشارت إلى التزام إدارة الصندوق بتعزيز إرساء ثقافة الأخلاقيات في المنظمة. وشددت على أهمية تقديم إقرارات الذمة المالية في الوقت المناسب، واستفسرت عن عملية متابعة حالة التضارب في المصالح التي تم تحديدها. وتساءلت الوفود عن الخطوات المتخذة لمعالجة شواغل الموظفين بشأن الانتقام.

١٠٣ - وشكرت مستشارة مكتب الأخلاقيات التابع لصندوق السكان الوفود على تعليقاتها البناءة. وأشارت إلى أن ٧٥ في المائة من الموظفين المطلوب منهم تقديم إقرارات الذمة المالية قد فعلوا ذلك في الوقت المحدد، وقدم العدد الباقي الإقرارات في غضون أسبوعين من الموعد النهائي وأبلغوا مكتب الأخلاقيات بذلك. وأكدت للمجلس التنفيذي أن الصندوق سيسعى جاهداً للتقيد بالموعد النهائي. أما بالنسبة لحالة التضارب في المصالح، فقد أبلغت المجلس أنها تتعلق بنشاط خارجي وقد تم التوصل بشأنها إلى حل مرض: تابع مكتب الأخلاقيات المسألة مع الموظف لضمان اتباع العمليات اللازمة لتأمين الترخيص. أما في ما يخص مسألة الانتقام، أوضحت أن الانتقام قد يحدث خارج نطاق سياسة حماية المبلغين عن المخالفات، وبالتالي ستحتاج الإدارة إلى ضمان عدم حدوث أي شكل من أشكال الانتقام ضمن المنظمة.

## مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

١٠٤ - كررت الوفود الإعراب عن تقديرها لارتفاع نسبة الامتثال لتقديم إقرارات الذمة المالية في عام ٢٠١١. وفي هذا الصدد، طلبت الوفود مزيدا من المعلومات بشأن أي تأخير في تقديم إقرارات الذمة المالية قد يحدث في المكتب.

١٠٥ - وأوضح نائب المدير التنفيذي للمكتب التحديات الخاصة التي يواجهها المكتب بالنسبة لتقديم إقرارات الذمة المالية في الوقت المحدد والتي ترجع جزئيا إلى كون عدد كبير من المتعاقدين لا يعملون لحساب مكتب خدمات المشاريع على أساس دائم. وقدم أيضا لمحة عامة عن الإجراءات التي اتخذت بالفعل لمعالجة هذه المشكلة بنجاح.

١٠٦ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١٩/٢٠١٢: تقارير مكاتب الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

## الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

### حادي عشر - البيان الذي أدلى به المدير التنفيذي وتقريره السنوي

١٠٧ - ركّز المدير التنفيذي، في بيانه على التقدم الذي أحرزه صندوق السكان والإنجازات التي حققها في عام ٢٠١١، والبيئة السياسية العالمية، والتحديات التي تواجه المنظمة، وكيف كانت تعالجها. وشدد على الترابط القائم بين الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠، وجدول أعمال الأمم المتحدة الإنمائي ما بعد عام ٢٠١٥، وأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأكد على ضرورة المضي بعزم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك معالجة أوجه عدم المساواة، وخاصة في ما يتعلق بتلبية احتياجات أكثر الناس ضعفا، أي الشباب والنساء، ولا سيما المراهقات. وناقش المدير التنفيذي ضمان اتساق عمل الأمم المتحدة، وبرنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة، وتوحيد الأداء، والاستعراض الشامل المقبل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. وركز على مجالات أخرى من المجالات ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة لعمليات الصندوق وهي: الاستجابة الإنسانية؛ وأمن الموظفين؛ والتقييم؛ والأنظمة والقواعد المالية، والميزانية؛ والخطة الاستراتيجية المنقحة وخطة العمل؛ وتوقع عدم وجود تحفظات على حسابات الصندوق، والذي يرجع إلى حد كبير إلى حدوث تغيير إيجابي في طريقة التنفيذ الوطني؛ وقمة لندن المقبلة لتنظيم الأسرة؛ والموارد. وفي سياق التأكيد على التزامه بالمساءلة، ذكر أن الصندوق يمارس سياسة



عدم التسامح على الإطلاق مع السلوك غير الأخلاقي. وشكر الوفود على دعمها وأعرب عن تطلعه إلى مواصلة العمل الوثيق مع المجلس التنفيذي.

١٠٨ - وأثنى العديد من الوفود على البيان المتعمق الذي أدلى به المدير التنفيذي وعلى آخر المعلومات التي قدمها في ما يتعلق بتنفيذ خطة العمل. وفي إشارة إلى النتائج المحددة في التقرير السنوي (DP/FPA/2012/6 و Part.I و Part.I/Add.1 و Part.II)، أعربت الوفود عن تقديرها للتحسن الذي طرأ في مجال تقديم التقارير، ولا سيما الشفافية في مناقشة التحديات في مجالات مثل التقييم وتنفيذ توصيات مراجعة الحسابات.

١٠٩ - وأثنى العديد من الوفود على تحليل النتائج في التقرير السنوي، بما في ذلك الوضوح في الإبلاغ عن الأهداف والمؤشرات في إطار النتائج الإنمائية وإطار الإدارة القائم على النتائج، وتحليل الدروس المستفادة والتحديات. وذكرت بعض الوفود أنها تتوقع مزيداً من التحسين ضمن إطار النتائج المنقح في تقديم تقارير أكثر منهجية عن النتائج مع تحليل أكثر وضوحاً لطريقة ارتباط الأنشطة والنواتج بالنتائج والآثار على الصعيد القطري. وفي حين طلبت بعض الوفود المزيد من المعلومات عن النتائج المحققة، دعت وفود أخرى إلى تقديم وصف أكثر تفصيلاً عن النتائج المحققة في التقارير بدل التركيز على المؤشرات، إذ أن ذلك سيمكن من إيراد تفاصيل أكثر عن الأعمال المنجزة على أرض الواقع. وأعربت الوفود عن القلق لوجود نقص في البيانات بالنسبة لعدد كبير من المؤشرات، وحثت صندوق السكان على الإشارة في التقارير السنوية المقبلة إلى التدابير المتخذة والتقدم المحرز في تعزيز جودة البيانات ومدى توافرها. وطلب أيضاً الإبلاغ عن شراكة الصندوق مع الوكالات المتعددة الأطراف الأخرى، بما في ذلك هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وأشار أحد الوفود إلى أن وجود تمثيل متوازن للبلدان المستفيدة من البرنامج في صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، ولا سيما في صندوق السكان، من شأنه أن يسهم بشكل إيجابي في صياغة السياسات وتنفيذ البرامج.

١١٠ - وأعربت الوفود عن أملها في أن تكون عملية وضع الخطة الاستراتيجية الجديدة شاملة وتشاورية مثلها مثل عملية استعراض منتصف المدة. وذكر أنه يجب أن تظهر الخطة الاستراتيجية الجديدة تركيزاً أكبر على الطريقة التي يتبعها الصندوق في تحقيق النتائج وقياسها وضمان "أعلى جودة بأقل ثمن" سواء من خلال الخيارات البرمجية أو تخصيص الموارد. وفي ذلك الصدد، جرى التأكيد على الفعالية من حيث التكاليف والإدارة المالية الجيدة. وعلّق أحد الوفود على ضرورة إعادة النظر في نظام تخصيص موارد الصندوق للبرامج القطرية.

١١١ - وأشارت عدة وفود إلى مؤتمر ريو + ٢٠ الذي عقد في الأسبوع السابق ولاحظت الإشارات الواردة في الوثيقة الختامية إلى الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة.

وحثت على تكثيف الجهود الدولية لتحقيق الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية. وشددت على الدور الرئيسي لصندوق السكان في تلبية احتياجات الصحة الجنسية والإنجابية للنساء والرجال، بما في ذلك الشباب؛ وعلى أهمية نهج الصندوق القائم على حقوق الإنسان. وشجعت الصندوق على زيادة التأكيد على أهمية إشراك الرجال والفتيان في جميع جوانب الصحة والحقوق الإنجابية. وأشارت بعض الوفود إلى أنه ينبغي للصندوق أن يعمل بشكل وثيق مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات النسائية والشبابية لضمان إدراج قضايا السكان في الأهداف الإنمائية الجديدة.

١١٢ - ورحب عدد من الوفود بمساهمة الصندوق في النتيجة الإيجابية التي توصلت إليها لجنة السكان والتنمية. وطلب أحد الوفود أن يقدم الصندوق إحاطة عن عملية مؤتمر السكان والتنمية في فترة ما بعد استعراض عام ٢٠١٤ في دورة المجلس التنفيذي القادمة. وأكدت وفود عديدة أن الاستعراض الشامل القادم للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات سيتيح فرصا هامة لتعزيز التركيز على النتائج والتعاون الفعال بين الوكالات على المستوى القطري. وفي هذا الصدد، شجعت الصندوق على إطلاع الدول الأعضاء على التحديات والدروس المستفادة والعقبات التي واجهها.

١١٣ - وأعربت الوفود عن تقديرها لتعزيز التركيز على عملية وضع البرامج القطرية. وأعرب عن الارتياح لالتزام الصندوق بإصلاح الأمم المتحدة والاتساق على نطاق المنظومة، بما في ذلك موامة الممارسات المتبعة في إدارة شؤون العمل. وأكدت وفود عديدة على أهمية التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وخاصة في تحقيق النتائج. ودعت الصندوق إلى زيادة الدعم المقدم في مجال التعاون بين بلدان الجنوب. وشجعت أحد الوفود الصندوق على مواصلة بناء أوجه التآزر بين البرامج الاقتصادية والاجتماعية، وأعرب عن تطلعه إلى الإبلاغ عن ذلك في التقارير القادمة. وأثنى عدد من الوفود على العمل الذي اضطلع به الصندوق في تنسيق الزيارة الميدانية المشتركة للمجالس التنفيذية للبرنامج الإنمائي/صندوق السكان/مكتب خدمات المشاريع، واليونيسيف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي إلى إثيوبيا وجيبوتي. وأثنى على جهود الصندوق الجارية لتنفيذ الجيل الثاني من استراتيجية الاستجابة الإنسانية، وشجعت الصندوق على زيادة القدرات الفنية والإدارية على الصعيدين دون الإقليمي والقطري لتحسين التأهب والاستجابة، وكذلك من أجل العمل بفعالية مع الشركاء في الأزمات والحالات الإنسانية.

١١٤ - وأشارت الدول الأفريقية إلى أن البلدان في أفريقيا تواجه تحديات كثيرة، وعلى وجه الخصوص لا يزال تحقيق الهدف ٥ بعيد المنال. وشددت على أن أهداف مؤتمر السكان

والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية، إذا ما أريد لها أن تتحقق، فلا بد من معالجة أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، وبصفة خاصة لا بد من زيادة فرص التعليم والعمل، وخاصة في صفوف الشباب. وشددت على ضرورة إبداء المجتمع الإنمائي الدولي المزيد من الالتزام.

١١٥ - وأشارت الدول الآسيوية إلى أن الصندوق، نظرا للزيادة في عدد سكان العالم، يحتاج إلى المضي قدما في تنفيذ ولايته، لا سيما في تلبية احتياجات الفئات السكانية المهمشة والضعيفة؛ وفي تعزيز البرامج التي تركز على المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. وذكرت أنه ينبغي أن تشكل العمالة وخلق فرص العمل جزءا من العناصر البرنامجية في المستقبل وينبغي للصندوق أن يتعاون مع الشركاء الآخرين في هذين المجالين. وقد قدمت الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو + ٢٠ التوجيهات في ذلك الصدد.

١١٦ - وطُلب من الصندوق أن يعمل بنشاط أكبر للسعي إلى تحقيق أعلى جودة بأقل ثمن في مجال المشتريات، بما في ذلك ضمان أفضل الأسعار لأمن السلع. وإذ لاحظ أحد الوفود أن الخطوات جارية لتعزيز مهارات موظفي المشتريات في المقر، سأل عن الإجراءات المتخذة لتحسين قدرة الموظفين في الميدان في مجال المشتريات.

١١٧ - وفي حين لاحظت بعض الوفود التحسين الذي طرأ على وظيفة التقييم في الصندوق والزيادة في عدد عمليات تقييم البرامج القطرية، أعربت عن القلق إزاء مدى جودة تلك العمليات. وأعربت عن تطلعها إلى الانتهاء من استعراض سياسة التقييم المتبعة في الصندوق، والتي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية، وأشارت إلى استعدادها للعمل مع الصندوق بشأن السبل التي يمكن من خلالها تنفيذ التوصيات الناجمة عن الاستعراض. وشجعت الصندوق على مواصلة تعزيز وظيفة التقييم في الصندوق؛ وتحسين وظائف الرقابة وإدارة المخاطر ومراجعة الحسابات والتحقق. وتم التأكيد على أن وجود مكتب تقييم مستقل ومعزز هو أمر حاسم لاكتساب ثقة جميع أصحاب المصلحة في عمل الصندوق.

١١٨ - وأعربت وفود عديدة عن تأييدها لاقتراح تحقيق الشفافية الكاملة في ما يتعلق بالكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات. وهنأت الوفود الصندوق على انضمامه إلى المبادرة الدولية لشفافية المعونة.

١١٩ - وأشارت بعض الوفود إلى قمة لندن المقبلة لتنظيم الأسرة ولاحظت أنها ستتيح الفرصة لاتخاذ إجراءات عاجلة لتلبية الاحتياجات التي لم تلب بعد في مجال تنظيم الأسرة. فالقمة ستوجد شراكات مبتكرة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني من أجل تحسين حياة النساء والرجال والمراهقين. وأعربت عن استمرار الأهمية الحاسمة للقيادة التي يديها الصندوق في بناء الدعم لمؤتمر القمة. وأعربت الوفود عن تقديرها لالتزام المديرية التنفيذية

للصندوق بتعزيز عمل الصندوق في مجال تنظيم الأسرة، بما في ذلك من خلال جهود البرنامج العالمي لأمن السلع الصحية الإنجابية وهو برنامج رئيسي من برامج الصندوق.

١٢٠ - وشكر المدير التنفيذي المجلس التنفيذي على دعمه وعلى التعليقات الإيجابية والبناءة التي أبدتها بشأن عمل الصندوق، بما في ذلك الدور القيادي للصندوق في تعزيز الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية. وأعرب عن تقديره لملاحظات المجلس بشأن وضوح الإبلاغ عن الأهداف والمؤشرات وبشأن إدراج التحديات والدروس المستفادة. وأشار إلى أن التقرير السنوي المقبل، بالاستناد إلى أطر النتائج المنقحة، سيحقق مزيداً من التحسن. ومن خلال تقديم أمثلة قطرية محددة، تحدث عن الأثر الكبير الناجم عن الموارد من خارج الميزانية على تنظيم الأسرة، وأشار إلى أن البيانات أبرزت تحقيق "أعلى جودة بأقل ثمن" والحاجة إلى زيادة التمويل لتلبية الاحتياجات الشديدة التي لم تلب بعد. وذكر أن تحسين صحة الأمهات وخفض معدلات وفيات الأمهات واعتلاهن أثناء فترة النفاس بحاجة إلى استثمارات طويلة الأجل لتعزيز النظم وبناء القدرات، بما في ذلك تعزيز النظم الصحية وبناء كادر من العاملين الصحيين المتوفرة لديهم مهارات القبالة. وسلط الضوء على الثغرات القائمة على مستوى السياسات والتمويل والتنفيذ وعلى العقبات التي تواجهها النساء والمراهقات في الحصول على الخدمات. ففي بلدان عديدة لا تتوفر خدمات التوليد في الحالات الطارئة ورعاية الوليد أو أنها ذات نوعية رديئة. وتحدث بالتفصيل عن الزيادة الكبيرة في مستوى التركيز القطري للصندوق، بما في ذلك إعادة تنظيم البرامج القطرية لتعكس إطار النتائج الإنمائية المنقح؛ وإعادة الالتزام بالدعم المتكامل لهذا المجال باعتباره أولوية رئيسية، بما في ذلك إنشاء مجموعتين مواضيعيتين مشتركتين بين الشعب (عن الصحة الإنجابية للمرأة، وعن المراهقين والشباب).

١٢١ - وأضاف المدير التنفيذي أنه نظراً للجهود الكبيرة التي بذلها الصندوق فهو متفائل بعدم تقديم تحفظات على حساباته للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وفي ما يتعلق بجودة عمليات التقييم، وافق على أن مستوى الجودة ليس بالمستوى المطلوب. وقدم تفاصيل عن الاستراتيجية الشاملة الجاري تنفيذها لتحسين جودة التقييم، بما في ذلك تعزيز النتائج وأطر الرصد والتقييم؛ ووضع مبادئ توجيهية وتعزيز القائم منها؛ وتدريب الموظفين. وأعرب عن تطلع الصندوق إلى نتائج استعراض سياسة التقييم التي يجريها مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وأكد المدير التنفيذي التزام الصندوق بجملة أمور منها الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، والاتساق على نطاق المنظومة، وتوحيد الأداء، وإصلاح الأمم المتحدة. وأعرب عن تقديره للتعليقات بخصوص الاستجابة الإنسانية للصندوق، وقال إن من الضروري تعميم منظور الاستجابة الإنسانية من أجل تقديم الأفضل. وعلاوة على ذلك، فهناك حاجة إلى موارد إضافية. وحدد التدابير التي وضعها الصندوق

لتعزيز الكفاءة، وتحقيق أفضل النتائج، وضمان أعلى جودة بأقل ثمن، بما في ذلك اتخاذ التدابير لبناء قدرات الموظفين في مجال المشتريات. وأكد للمجلس التنفيذي التزامه بمواصلة تعزيز المساءلة والشفافية. وشكر المجلس على دعمه وتشجيعه وقال إنه يتطلع إلى العمل عن كثب مع المجلس في تطوير الخطة الاستراتيجية الجديدة والميزانية المتكاملة.

١٢٢ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١٤/٢٠١٢: تقرير المدير التنفيذي لعام ٢٠١١: التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣.

## ثاني عشر - الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان

١٢٣ - عرض مدير شعبة الإعلام والعلاقات الخارجية التقرير عن المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء وغيرها إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان والإيرادات المتوقعة لعام ٢٠١٢ والسنوات المقبلة (DP/FPA/2012/7)، وقدم آخر المعلومات المتوفرة عن تقديرات الإيرادات المتوقعة من الموارد العادية ومن موارد التمويل المشترك.

١٢٤ - وأعربت عدة وفود عن تقديرها للتقرير الواضح والشامل وذكرت أنه على الرغم من التحديات التي تنطوي عليها البيئة الاقتصادية العالمية نجح الصندوق في زيادة إيراداته بنسبة ٧,٦ في المائة في عام ٢٠١١. وأثنت على الصندوق على إنجازاته المذهلة، ولكنها أشارت إلى أنها كانت تود رؤية زيادة في المساهمات في الموارد العادية. وشاركت المدير التنفيذي قلقه بشأن الاتجاه السائد نحو الزيادة في التمويل المشترك والانخفاض في المساهمات للموارد العادية. وأكدت على أن الموارد العادية هي الأساس الذي تقوم عليه أنشطة الصندوق وقدرة الصندوق على تنفيذ الخطة الاستراتيجية. وأفادت أنها قد أعطت الأولوية للموارد العادية في المساهمات التي قدمتها للصندوق، وشجعت المانحين الآخرين على النظر في زيادة المساهمات في الموارد العادية أو إعطاء الأولوية لهذه المساهمات.

١٢٥ - وشكر المدير التنفيذي الوفود لكونها من المناصرين الأقوياء للتمويل بالموارد العادية. وشجع جميع الجهات المانحة التقليدية والناشئة على مساعدة الصندوق في تنفيذ جدول أعمال التنمية الذي يضطلع به. وأكد أن الصندوق سيشرك الدول الأعضاء في العمل على تغيير الأوضاع من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وشدد على أهمية التعاون بين بلدان الجنوب، بما في ذلك في حشد الموارد.

١٢٦ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١٥/٢٠١٢: تقرير عن المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء وغيرها إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان وتوقعات الإيرادات لعام ٢٠١١ والسنوات المقبلة.

## ثالث عشر - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

١٢٧ - وفرت نائبة المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان لمحة عامة عن مشاريع وثائق البرامج القطرية البالغ عددها ١٢ مشروعاً المقدمة إلى المجلس التنفيذي لاستعراضها: عن أفريقيا - سيراليون، وغينيا بيساو، وليسوتو؛ وعن الدول العربية - الأردن وجيبوتي؛ وعن آسيا والمحيط الهادئ - سرى لانكا، والبلدان والأقاليم الجزرية في المحيط الهادئ، والهند، ونيبال؛ وعن أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى - جمهورية مولدوفا؛ وعن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - بوليفيا وكوستاريكا. وعرضت أيضاً تمديدات البرامج لكل من: توغو وجزر القمر ورواندا وغينيا - بيساو ومالي وناميبيا ونيجيريا من منطقة أفريقيا؛ وتونس والجمهورية العربية السورية من منطقة الدول العربية؛ وبوتان من منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ وكوبا وكولومبيا والمكسيك من منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وبعد ذلك، تحدث المديرين الإقليميين لصندوق الأمم المتحدة للسكان لأفريقيا؛ والدول العربية؛ وآسيا والمحيط الهادئ؛ وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى؛ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالتفصيل عن البرامج، كل عن المنطقة المسؤول عنها.

١٢٨ - وأعربت الوفود عن التقدير لوضع مشاريع وثائق البرامج القطرية بالتشاور الوثيق مع الحكومات والشركاء الإنمائيين، كل في مجاله، وأثنت على جعلها متسقة مع الخطط والأولويات الوطنية، وعلى تقديم الدعم لتوحيد الأداء. وعلاوة على ذلك، أثنت على الدور الرئيسي للصندوق في الاستجابة لأولويات البلدان في مجال الصحة الإنجابية، بما فيها تنظيم الأسرة؛ وتلبية احتياجات المراهقين والشباب، والفئات السكانية المحرومة؛ وتركيز الاهتمام على المساواة بين الجنسين ومنع العنف القائم على نوع الجنس. ودعي الصندوق إلى مشاطرة الآخرين قصص نجاح البرنامج ونشرها. وأعربت عدة وفود عن تقديرها للدعم الذي قدمه الصندوق وأشارت إلى الشراكة الطويلة الأمد لبلداتها مع الصندوق.

١٢٩ - وعلقت بعض الوفود على مشاريع وثائق برامج قطرية محددة، بما في ذلك اقتراحات بشأن الحاجة إلى ما يلي: خفض أكبر لمعدل الوفيات النفاسية؛ وزيادة التعاون مع الشركاء الإنمائيين الثنائيين وغيرهم من الشركاء الإنمائيين، بما في ذلك الذين يعملون في مجال معالجة الحالات الإنسانية؛ وزيادة الدعم للدراسات الاستقصائية الصحية الديمغرافية؛ وزيادة النسبة المتوقعة المستهدفة للشبان والشابات المطلعين اطلاعاً شاملاً على فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز؛ ومعالجة التحديات المواجهة في ما يتعلق بأمن وسائل منع الحمل؛ وتعزيز التركيز على التخفيف من حدة المخاطر.

١٣٠ - وأثنت بعض الوفود على النهج المتدرج للبرامج وعملية المراجعة الداخلية التي بدأ تطبيقها في بعض البرامج. وأعربت عن تأييدها للتركيز على عدد قليل من النواتج المحددة ولفتت الانتباه إلى التحديات الكبيرة القائمة في ما يتعلق بصحة الأم والطفل والاحتياجات الكثيرة التي لم تلب بعد في مجال تنظيم الأسرة في بعض البلدان والأقاليم. وأيدت الوفود أيضا الأولوية التي منحها الصندوق للتدريب، فضلا عن الجهود التي يبذلها لتحسين سلامة البيانات وبناء القدرات المحلية. ورحبت بالتركيز على التعاون بين بلدان الجنوب، بما في ذلك الشراكات مع القطاع الخاص. وأثنت بعض الوفود على الصندوق لتنسيقه الفعال للزيارة الميدانية المشتركة للمجالس التنفيذية للبرنامج الإنمائي/صندوق السكان/مكتب خدمات المشاريع، واليونيسيف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي في عام ٢٠١٢ إلى أثيوبيا وجيبوتي.

١٣١ - وشكرت نائبة المدير التنفيذي (للبرنامج) أعضاء المجلس التنفيذي على دعمهم. وأكدت لأعضاء المجلس أن الصندوق، في إطار تنفيذه لعمله، سيواصل تعزيز التركيز البرنامجي، بما في ذلك التأكيد على الأولويات الواضحة والنواتج المستهدفة. وشكر المديرين الإقليميين للصندوق الوفود على تعليقاتها البناءة ودعمها، وأكدوا للمجلس التنفيذي أنه، وفقا للمقرر ٣٦/٢٠٠٦، سيجري تقديم التعليقات على مشاريع وثائق البرامج القطرية إلى البلدان المعنية لتأخذها في حسابها عند وضع مشاريع وثائق البرامج القطرية في صيغتها النهائية.

١٣٢ - وأقرَّ المجلس التنفيذي التمديدات البرنامجية لتونس وجزر القمر والجمهورية العربية السورية كولومبيا وناميبيا؛ وأحاط علما بالتمديدات البرنامجية لبوتان وتوغو ورواندا وغينيا - بيساو وكوبا ومالي والمكسيك ونيجيريا. وبالإضافة إلى ذلك، أحاط المجلس علما بمشاريع وثائق البرامج القطرية الـ ١٢ التالية والتعليقات عليها: الأردن، والبلدان والأقاليم الجزرية في المحيط الهادئ، وبوليفيا، وجمهورية مولدوفا، وجيبوتي، وسري لانكا، وسيراليون، وليسوتو، ونيبال، والهند. وسوف يقدم برنامج السكان التعليقات إلى كل من تلك البلدان.

١٣٣ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١٧/٢٠١٢: طلب رواندا أن تعرض مشروع وثيقة برنامج قطري مشترك على المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي.

## رابع عشر - مسائل أخرى

مشاورات غير رسمية

١٣٤ - جرت المشاورات غير الرسمية التالية:

- (أ) مشاورات غير رسمية بشأن الدروس المستفادة من التقارير السنوية ذات الصلة بتصميم الخطة الإستراتيجية المقبلة للبرنامج الإنمائي وإطار النتائج، وبشأن خارطة الطريق لتنفيذ مقرر المجلس التنفيذي ١٤/٢٠١١؛
- (ب) مشاورات غير رسمية لمكتب خدمات المشاريع بشأن استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣؛
- (ج) مشاورات غير رسمية مشتركة بشأن التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التقييم وعن التقرير الذي يقدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان كل سنتين عن التقييم.



الجزء الثالث  
الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٢  
المعقودة في مقر الأمم المتحدة بنيويورك  
في الفترة من ٤ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

## أولا - المسائل التنظيمية

١ - افتتح الرئيس الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٢ ورحب بجميع الوفود. وقدم أمين المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والموظف المسؤول عن فرع المجلس التنفيذي والعلاقات الخارجية في صندوق الأمم المتحدة للسكان نظرة عامة على بنود جدول الأعمال في الجزء المتعلق بكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والجزء المشترك. واعتمد مجلس الإدارة جدول أعمال وخطة عمل الدورة. وقال أحد الوفود إنه يتعين، لخفض التكاليف وزيادة الفعالية، تصميم جدول أعمال المجلس بطريقة تجعل المشاورات غير الرسمية المتعلقة بوكالات معينة تجري في إطار الجزء المتعلق بكل وكالة.

٢ - وأصدرت عدة وفود بياناً مشتركاً أشارت فيه إلى بيان سبق صدوره في الدورة السنوية لعام ٢٠١٢ بشأن سير عمل المجلس التنفيذية، ووجهت الانتباه إلى احتمال إمكان تحقيق فعالية التكاليف بعدة طرائق، منها تحسين التخطيط والإدارة وعقد الجلسات، بما في ذلك التسايع الزمني والجدولة الفعالان للجلسات وإدارة الوثائق. وشجعت الوفود البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع على استعراض تجربة المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في "الاقتصاد في استخدام الورق" والتعلم منها، من أجل تقليل التكاليف المتعلقة بالوثائق وتعزيز الممارسات غير الضارة بالبيئة.

٣ - واعتمد المجلس التنفيذي تقرير الدورة السنوية لعام ٢٠١٢ (DP/2012/15)؛ واستعراض مشروع خطة العمل السنوية لعام ٢٠١٣ (مع التعديلات)؛ واعتمد خطة العمل الأولية للدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٣. وترد في الوثيقة DP/2013/2 المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٢.

## الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانياً - البيان الذي أدلت به مديرة البرنامج والشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

٤ - قدمت مديرة البرنامج، في ملاحظاتها الاستهلالية إلى المجلس التنفيذي (متاحة على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي)، الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ٢٠١١ (DP/2012/17 و Corr.1 و 2)، وعرضت معلومات مفصلة تتعلق بالاستعراض السنوي للحالة المالية (DP/2012/17/Add.1) وتفسير المصطلحات المستخدمة في DP/2012/17 و DP/2012/17/Add.1.

٥ - وأشارت إلى التحديات المتطورة في التنمية الدولية، فركزت في تعليقاتها على نتيجة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + ٢٠)، الذي عقد في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ٢٠١٢، والعمل المتعلق بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وعملية الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. وتعرضت أيضا للخطة الاستراتيجية والميزانية المتكاملة وترتيبات البرمجة القادمة للبرنامج الإنمائي، وكذلك الشفافية والمساءلة وحالة التمويل.

٦ - وقالت إنه يسعددها إبلاغ الوفود أن البرنامج الإنمائي يقوم بالبحث الشبكي الحي للاجتماع المجلس التنفيذي، وأنه ينفذ أول ماراثون عالمي له على موقع تويتر بمشاركة أكثر من ٢٤ من المكاتب القطرية والمراكز الإقليمية.

٧ - وفيما يتعلق بريو + ٢٠، أشارت إلى أن مؤتمر القمة تلقى استعراضات مختلطة من الحكومات والمجتمع المدني، ومع ذلك فإن الوثيقة الختامية كانت شاملة وغطت جميع ما يتصل بالموضوع من مسائل التنمية المستدامة. ورغم أن الوثيقة لم تحفل بالكثير من القرارات الوطيدة، فإن فحواها يتفق تماما مع النهج الثلاثي الفائدة المتبع إزاء السياسات الإنمائية، وهو نهج يركز على مفهوم للتنمية محوره الناس يؤيده البرنامج الإنمائي بقوة.

٨ - وشددت على أهمية تناول ريو + ٢٠ في المجالات التالية: (أ) مبادرة الطاقة المستدامة للجميع؛ (ب) التطلع الطموح إلى تحقيق القضاء على الجوع؛ (ج) تجاوز الناتج المحلي الإجمالي باستخدام قياسات أوسع للتقدم في تبصير السياسات؛ (د) التزام أقوى بالنهج الثلاثية الفائدة؛ (هـ) الإلغاء التدريجي لمعونات الوقود الأحفوري وتشجيع استخدام الوقود النظيف؛ (و) الاستفادة من مستوى الالتزامات الطوعية في ريو + ٢٠؛ (ز) تصميم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٩ - وفيما يتعلق بخطة ما بعد عام ٢٠١٥، ركز البرنامج الإنمائي بصورة خاصة على دوره كمشارك في الرئاسة لإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، قائدا لفرقة عمل الأمم المتحدة لما بعد عام ٢٠١٥. وقد قبلت المنظمة أيضا وستؤدي دورا هاما في التنظيم والتعاون عالميا ومن خلال نظام المنسقين المقيمين الذين يعملون ضمن جميع الأطراف المؤثرة في عملية ما بعد عام ٢٠١٥.

١٠ - وأشارت إلى أن المفاوضات بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات ستستفيد من متابعة ما بعد ريو+٢٠، وستحدد الاتجاهات لمنظومة الأمم المتحدة في المناقشات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وبالنظر إلى التحديات الإنمائية العالمية، شددت على أن الاستعراض الشامل يجب أن يعطي الأمم المتحدة الولاية اللازمة

للاضطلاع بدورها، بما في ذلك دورها في وضع المعايير، والسلطة التنظيمية، والطابع العالمي. وهذا الاستعراض الشامل يساعد عادة على تعزيز السيطرة الوطنية، مستفيدا من تجربة توحيد الأداء، وعلى التأكيد على دور التعاون بين دول الجنوب، وأهميته في بناء القدرات والإدماجية وتنوع الشركاء. ويمكن للدول الأعضاء تعزيز الاستعراض الشامل بتوسيع نطاق تطبيقه من خلال منظومة الأمم المتحدة. وقد عمل البرنامج الإنمائي بشكل وثيق مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، التي تقف متأهبة لمساعدة الدول الأعضاء في عملية الاستعراض الشامل.

١١ - وفيما يتعلق بالخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، قالت إن معالجة إطارها القائم على النتائج وُضعت بحيث تحقق تقدما كميًا بأن تكون مباشرة واستراتيجية بقدر أكبر. وجرى بالفعل تهيئة البرامج التجريبية لاختبار الأفكار. وستكون خطة الموارد المتكاملة والميزانية المتكاملة بمثابة آلية شاملة لتوزيع الموارد دعما للخطة الجديدة. وستعرض أول ميزانية متكاملة على المجلس التنفيذي لإقرارها في الدورة العادية الثانية في عام ٢٠١٣. وقالت إنها متفائلة بتوصل المجلس إلى توافق للآراء حول ترتيبات البرمجة في الدورة الراهنة بشأن خيار الأهلية المفضل المتعلق بالبند ١ من هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية ونموذج تخصيص المتعلق بالبند ١ من هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية. وهذا أمر مهم لأن المجلس يحتاج إلى التركيز على مسائل أخرى تتعلق بترتيبات البرمجة، توطئة لموافقته على الميزانية المتكاملة في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣. وستكون الخطة الاستراتيجية جاهزة في مطلع عام ٢٠١٣ ليستعرضها أعضاء المجلس بشكل أولي.

١٢ - وذكرت مديرة البرنامج أن إجمالي المساهمات في البرنامج الإنمائي في عام ٢٠١١، بما في ذلك مساهمات صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، بلغ ٥,١ بلايين دولار، بنقص بنسبة ٣ في المائة عن عام ٢٠١٠، بعد التعديل المتعلق بنقل أنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة إلى هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). ووصل إجمالي النفقات في عام ٢٠١١ إلى ٥,٥٧ بلايين دولار، بنقص عن عام ٢٠١٠. وارتفعت المساهمات في الموارد العادية بشكل طفيف عن العام السابق بنسبة ١ في المائة، فوصلت إلى ٩٧٥ مليون دولار بعد ثلاثة أعوام من التراجع المتوالي، وذلك أساسا بسبب أسعار الصرف المتواتية. وتنبأت التوقعات لعام ٢٠١٢ بانخفاض مستمر. وفي نهاية عام ٢٠١١ استمر تراجع الرصيد الإجمالي للموارد غير المنفقة إلى ٤,٦٩ بلايين دولار، مما يعكس معدلات إنجاز على دخل زائد، وهذا يصل بالإجمالي الصافي للموارد غير المنفقة إلى ٣٣٣ مليون دولار. وأكدت أن الغالبية العظمى من الموارد قد جرت برمجتها وأصبح لها

ترتيب للبرمجة متعدد السنوات، وشددت على أن قدرة البرنامج الإنمائي على إنجاز مهمته تتوقف على موارد أساسية متعددة السنوات يمكن التنبؤ بها.

١٣ - وأشارت إلى أنه عقب موافقة المجلس التنفيذي على الكشف العام عن تقارير مراجعة الحسابات في الدورة السنوية لعام ٢٠١٢، أخذ البرنامج الإنمائي منذ تموز/يوليه ٢٠١٢ يضع على موقعه الشبكي ملخصات تنفيذية لتقارير مراجعة الحسابات. وسيبدأ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وضع التقارير الكاملة. وبحلول نهاية عام ٢٠١٣، ستتاح أيضا على الإنترنت للجميع مقادير أكبر من البيانات وفقا للمبادرة الدولية للشفافية في المعونة. ويتولى البرنامج الإنمائي الريادة في تعزيز الشفافية في منظومة الأمم المتحدة، مشجعا المنظمات الأخرى على الانضمام.

١٤ - وشكرت الوفود مديرة البرنامج على ملاحظاتها الشاملة، واتفقت على أن نتيجة المفاوضات المتعلقة بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات ستوفر مبادئ توجيهية مهمة في إعداد الخطة الاستراتيجية والميزانية المتكاملة المقبلتين للبرنامج الإنمائي. وشددت الوفود أيضا على الحاجة إلى تحديد بارامترات لترتيبات وعمليات البرمجة والترتيبات المؤسسية. وأشارت إلى أن الاستعراض الشامل للسياسات يجب أن يركز على تعزيز دور الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بالتمويل والأنشطة التنفيذية. وصدرت دعوات أيضا إلى البرنامج الإنمائي أن يضاعف من عمله في مجال التعاون بين بلدان الجنوب، وأن يحسّن من القدرات داخل نظام المنسقين المقيمين، حتى يتسنى للبرنامج الإنمائي تأكيد دوره التنسيقي. وقال عدد من الوفود مجددا إن القضاء على الفقر هو ذات الغاية من التعاون الإنمائي الذي جوهره العلاقة بين الاقتصاد والفقر، وهو ما ينبغي أن ينعكس بوضوح في الاستعراض الشامل للسياسات.

١٥ - وواصلت الوفود الإعراب عن قلقها إزاء تراجع الموارد الأساسية الطويلة الأجل التي يمكن التنبؤ بها، مشددة على أن التراجع المستمر سينال من قدرة البرنامج الإنمائي على الاضطلاع بمهمته. وأشارت الوفود إلى أن البلدان النامية تضررت بشدة من الانتكاسات الناجمة عن الأزمات والتزاعات وتغير المناخ. وحثت الوفود البرنامج الإنمائي على ألا يدخر وسعا في تعبئة موارد إضافية. وحث عدد من الوفود البلدان على الوفاء بتعهداتها بالتمويل، وبخاصة فيما يتعلق بالموارد الأساسية. وأعربت الوفود عن دعمها التام لاستمرار الوجود الشامل للبرنامج الإنمائي في البلدان المستفيدة من البرامج، وطالبت بتوسيع هذا الوجود.

١٦ - وأثنت الوفود على البرنامج الإنمائي لتقدمه في مجال شفافية مراجعة الحسابات وخضوع البرامج للمساءلة، وشددت على أن الخطة الاستراتيجية القادمة يجب أيضا أن

تستفيد من إطار للمساءلة الرادعة. ويجب أيضا أن يهتدي تخصيص الموارد بمبادئ الإدارة القائمة على النتائج، وأن تخضع جميع مستويات إدارة البرامج لتقييمات مستقلة. وقالت الوفود إنها متأهبة للعمل بشكل وثيق مع البرنامج الإنمائي في إنجاز الخطة الاستراتيجية والميزانية المتكاملة.

١٧ - وردت مديرة البرنامج فشكرت أعضاء المجلس التنفيذي على ما أبدوه من نوايا طيبة تجاه عمل البرنامج الإنمائي في بيانهم الجامعة. وأكدت مرة أخرى أهمية عام ٢٠١٢ بالنسبة إلى المنظمة، ملقبة الضوء من جديد على عمل المنظمة فيما يتعلق بريو+٢٠، وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، وما تقوم به المنظمة في إعداد الخطة الاستراتيجية الجديدة. وأكدت أن البرنامج الإنمائي متأهب لتحقيق توقعات أعضاء المجلس، ولكنه لن يتمكن من ذلك إلا بدعم كامل منهم، وبخاصة بوضع خطة استراتيجية فعالة ذات صلة بالموضوع ومدعومة بإطار قوي للمساءلة. وشكرت أعضاء المجلس مرة أخرى لاشتراكهم النشط في صقل الخطة الاستراتيجية، وطمأنتهم على أن المنظمة ملتزمة تماما ببناء إطار للرصد والإبلاغ يمكن أن يتيح للمنظمة إبلاغ المجلس بفعالية بتنفيذ الخطة. وشددت مرة أخرى على أهمية التوصل إلى توافق آراء بشأن ترتيبات البرمجة يفضي إلى مناقشات متعددة بشأن الخطة الاستراتيجية والميزانية المتكاملة المقبلتين.

١٨ - وأشارت فيما يتعلق بالتمويل إلى أن عددا من الوفود أشار إلى انخفاض بنسبة ٧ في المائة عن عام ٢٠١٠. غير أن مديرة البرنامج أكدت أن نسبة الـ ٧ في المائة تعكس ضم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة كبرنامج شريك للبرنامج الإنمائي في التمويل الإجمالي، وهذا ما كان متبعا في الماضي. وقالت إنه إذا أخذنا في الاعتبار ضم الصندوق الإنمائي إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة، يكون الانخفاض الحقيقي بنسبة ٣ في المائة.

١٩ - وانتقلت مديرة البرنامج إلى مسألة التوازن بين الموارد غير الأساسية والموارد الأساسية، فشددت على أن اهتمامها الأساسي هو أن تكون نوعية الموارد الأساسية كافية بحيث تتيح للكتلة الحرجة للبرنامج الإنمائي إنجاز مهمتها، وأن تكون استراتيجية وتحافظ على وجود شامل وهادف في البلدان المستفيدة من البرامج. ووجهت الانتباه في هذا الصدد إلى أهمية الوجود الشامل للبرنامج الإنمائي بالنسبة إلى مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وألقت الضوء على أهمية الموارد غير الأساسية التي يقدرها البرنامج الإنمائي إلى حد كبير، مؤكدة أن المنظمة تتخذ ما يلزم من التدابير للحفاظ على الاحتياطي المطلوب الذي حدده المجلس التنفيذي. وأشارت إلى أن البرنامج الإنمائي يواصل مراجعة هياكل

تكلفته لتحقيق مزيد من الفعالية، وأنه ملتزم بتعبئة موارد إضافية لتأكيد قدرته على الاضطلاع بمهمته. وأكدت في هذا الشأن أنه يجري الاحتفاظ بالموارد الأساسية من أجل الأنشطة البرنامجية، وليس للمهام التنظيمية أو الإدارية.

٢٠ - وشكرت أعضاء المجلس التنفيذي مرة أخرى على مشاركتهم وتعليقاتهم وتعقيباتهم، وقالت إن البرنامج الإنمائي سيشارك معهم بشكل كامل من خلال الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات وعمليات ما بعد عام ٢٠١٥.

٢١ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢١/٢٠١٢ بشأن الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ٢٠١١.

### ثالثاً - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

٢٢ - قدمت مديرة البرنامج المعاونة مشاريع البرامج القطرية الاثني عشر التالية: جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا وغينيا الاستوائية والكاميرون وليبيريا، من منطقة أفريقيا، ميانمار ونيبال، من منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ الإمارات العربية المتحدة والسودان وليبيا، من منطقة الدول العربية؛ نيكاراغوا وهايتي من منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

٢٣ - وقدمت أيضاً مشروع البرنامج القطري المشترك لباكستان من منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وكذلك مشروع وثيقة البرنامج دون الإقليمي للبلدان والأقاليم الجزرية في المحيط الهادئ. وقدمت أيضاً طلباً من إريتريا مضمونه أن يقدم، بصفة استثنائية مشروعاً وثيقتي البرنامجين القطريين لإريتريا اللذان أعدهما البرنامج الإنمائي وصندوق السكان في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٣. وقام مديرو البرنامج الإنمائي الإقليميون لآسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والدول العربية بدورهم بالتوسع في البرامج انطلاقاً من المنظور الإقليمي لكل منهم.

٢٤ - وشكرت الوفود البرنامج الإنمائي لاستمراره في التعاون مع بلدانها والتزامه إزاءها ودعمه لها. وأثنت الوفود على المنظمة لما تتسم به البرامج القطرية من نطاق وطموح، وأشارت إلى أن هذه البرامج وضعت بتشاور وثيق مع الحكومات وشركاء التنمية الآخرين، وأنها تتسق مع الأولويات والخطط الوطنية. وفيما يتعلق بمجالات التحسين، حثت الوفود البرنامج الإنمائي على التركيز على ما يلي: (أ) دعم قدرات البلدان على التحليل والتقييم؛ (ب) كفاءة قيام البلدان بانتظام بتحليل وتقييم البرامج القطرية باعتبار ذلك جزءاً عادياً من الدورة البرنامجية؛ (ج) إنشاء نظم أقوى للرصد والتقييم والإبلاغ؛ (د) وضع أطر أكثر إحكاماً وفائدة للنتائج والموارد مع بيانات للنتائج محددة الهدف؛ (هـ) العمل على تحديد

أفضل للدروس المستفادة لتبصير قرارات الإدارة ووضع البرامج مستقبلاً؛ (و) العمل على إيجاد تآزر أمتن مع الشركاء على الصعيد القطري. وستبلغ البلدان المعنية بتعليقات محددة أدلى بها عدد من الوفود على بعض مشاريع وثائق البرامج القطرية.

٢٥ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالمشاريع الـ ١٢ التالية لوثائق البرامج القطرية والتعليقات عليها: الإمارات العربية المتحدة، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب أفريقيا، السودان، غينيا الاستوائية، الكاميرون، ليبيريا، ليبيا، ميانمار، نيبال، نيكاراغوا، هايتي. وأحاط المجلس علماً أيضاً بمشروع البرنامج القطري المشترك لباكستان، ومشروع وثيقة البرنامج دون الإقليمي للبلدان والأقاليم الجزرية في المحيط الهادئ.

٢٦ - واتخذ المجلس المقرر ٢٢/٢٠١٢، وفيه قرر أن يستعرض ويعتمد، بصفة استثنائية، مشروع وثيقتي البرنامجين القطريين لإريتريا اللذين أعدهما البرنامج الإنمائي وصندوق السكان في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٣.

٢٧ - وعملاً بالمقرر ٣٦/٢٠٠٦، وافق المجلس التنفيذي، على البرامج القطرية الـ ١٣ التالية، التي كانت قد نوقشت في الدورة السنوية لعام ٢٠١٢، على أساس عدم الاعتراض دون عرضها أو مناقشتها: سيراليون وغينيا وليسوتو وموريشيوس، من المنطقة الأفريقية؛ سري لانكا وماليزيا والهند، من منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ الأردن وجيبوتي، من منطقة الدول العربية؛ جمهورية مولدوفا، من منطقة أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة؛ بليز وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وكوستاريكا، من منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

٢٨ - ووافق المجلس التنفيذي أيضاً على تمديد البرنامج القطري لمصر لمدة ستة أشهر، وكذلك على التمديد الثاني لمدة عام للبرنامج القطري والعمليات التي ينفذها البرنامج الإنمائي في الجمهورية العربية السورية، لدعم المساعدة الإنسانية وسبل كسب الرزق والأنشطة التنسيقية.

## رابعاً - التقييم

٢٩ - قدم مدير مكتب التقييم في البرنامج الإنمائي التقرير السنوي عن التقييم (DP/2012/20). وقدمت مديرة البرنامج المعاونة في البرنامج الإنمائي عرضاً عاماً لعمل المنظمة من أجل تعزيز ثقافة التقييم والتعلم بها، وعرضت منظور إدارة البرنامج الإنمائي للمسائل التي طرحت في التقرير السنوي عن التقييم.



٣٠ - قدم مستشار التقييم ومدير مهام مكتب التقييم في البرنامج الإنمائي تقييم إسهام البرنامج الإنمائي في تعزيز النظم والعمليات الانتخابية (DP/2012/21)؛ وقدم مدير مكتب السياسات الإنمائية في البرنامج الإنمائي رد الإدارة على هذا التقرير (DP/2012/22). وقدم مستشار التقييم ومدير مهام مكتب التقييم في البرنامج الإنمائي تقييما لشركات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الصناديق العالمية والمؤسسات الخيرية (DP/2012/23)؛ وقدم مدير مكتب السياسات الإنمائية في البرنامج الإنمائي رد الإدارة على هذا التقرير (DP/2012/24). وقدم مدير مكتب العلاقات الخارجية والتوعية مزيدا من التعليقات على رد الإدارة على تقييم شركات البرنامج الإنمائي مع الصناديق العالمية والمؤسسات الخيرية.

٣١ - وأثنت الوفود على البرنامج الإنمائي وعلى مكتب التقييم لعمله على تعزيز نوعية وظيفة التقييم وعلى توطيد ثقافة التقييم في صفوف الإدارة والموظفين، من خلال أدوات توجيه مفيدة، وبناء القدرات على الصعيدين الوطني والعالمي، وخلق أداة تقييم إلكترونية. وأعرب عن التقدير الخاص لما يقوم به البرنامج الإنمائي من أحل بناء قدرة على التقييم على الصعيد الوطني. وأكدت الوفود أن التقييم العالمي النوعية مكوّن أساسي في الدورات البرنامجية، ولا غنى عنه لتبصير وتطوير السياسات، وكفالة وجود إدارة كفؤة وفعالة تقوم على النتائج، وتقييم أثر النتائج، واكتساب دروس مستفادة، وتشجيع الموظفين وحفزهم.

٣٢ - وأعربت الوفود عن اغتباطها بالعدد المتزايد من التقييمات التي أجريت في عام ٢٠١١، وقالت إن من المشجع أن التقييمات على الصعيد القطري تشري وثائق البرامج القطرية. ورحبت الوفود أيضا باستنتاجات التقييمات فيما يتعلق بالتقييمات الـ ١٥ لنتائج التنمية، وقالت إن البرنامج الإنمائي يساهم بوضوح في عملية التنمية على الصعيد الوطني ويعتبر عامّة شريكا له قدره. وحثت الوفود البرنامج الإنمائي على التوسع في تحليل الأسباب الدفينة لتحديات التنمية واتجاهاتها في التقارير السنوية القادمة، وعلى إدراج نهج يقوم على حقوق الإنسان في وظيفة التقييم. وقالت إنها تتطلع إلى تقييمات في المستقبل تستفيد من أدوات التقييم الجديدة التي تستحدثها المنظمة.

٣٣ - ولاحظ عدد من الوفود بقلق أن التقرير السنوي كشف عن عدد من أوجه القصور. وأشارت هذه الوفود بصفة خاصة إلى النتيجة التي مؤداها أن ما يقرب من ثلث التقييمات اللامركزية يعتبر غير مرضٍ إلى حد ما أو غير مرض، وإلى النتيجة القائلة إن البرنامج الإنمائي يحتاج إلى المزيد من العمل على الصعيد القطري لبناء القدرات، وتحسين الفعالية، وكفالة استدامة نتائج التنمية. وفيما يتعلق بالاستدامة، كان هناك إقرار بأن محدودية قدرات وموارد الحكومة غالبا ما تعوق استدامة نتائج التنمية، ومع ذلك جرى التشديد على أن المنظمة هي

في النهاية المسؤولة عن كفاءة قابلية النتائج للتحقق منذ البداية. وفي ضوء ذلك جرى حث البرنامج الإنمائي على تعزيز شراكاته كخطوة أولى نحو كفاءة الاستدامة، وبخاصة مع الحكومة، وبالتساق مع الأولويات الإنمائية الوطنية.

٣٤ - وطلبت الوفود إلى البرنامج الإنمائي تقديم إطار يتضمن تدابير واضحة وإطارا زمنيا للتنفيذ، علاجا لأوجه القصور هذه. وطلبت الوفود أيضا معلومات عما يفعله البرنامج الإنمائي لتقييم قدرته على تلبية طلبات التقييم، وتعزيز التعاون بين الوكالات، ووضع خطة استراتيجية تتضمن أهدافا ونتائج واضحة. وقالت أيضا إنها تود أن تعرف كيف يقيم البرنامج الإنمائي تنفيذ ردود إدارته، مشددة على أن ردود الإدارة على التقييمات اللامركزية بالغة الأهمية. وفي هذا الصدد طُلب مزيد من المعلومات عن وظيفة ودور الأفرقة المرجعية الوطنية.

٣٥ - وأعرب أحد الوفود عن أسفه لعدم وجود معلومات عن التقييمات المشتركة. وأعرب الوفد عن اهتمامه بالتقييمات المواضيعية، قائلًا إنه يود معرفة المزيد عن تقييم ولاية المنظمة في الحد من الفقر. وشجع وفد آخر البرنامج الإنمائي على إيجاد آليات في البرمجة على الصعيد القطري، لتعويض الإخفاق المحتمل والنقص في القدرات، مع أدوار ومسؤوليات لجميع الشركاء محددة بوضوح.

٣٦ - وفيما يتعلق بتقييم النظم والعمليات الانتخابية، قالت الوفود إنها مغتبطة بالتقرير. وفي ضوء العمل الحيوي للمنظمة في هذا المجال والاعتراف الواسع بالنتائج الإيجابية التي حققتها، حثت الوفود البرنامج الإنمائي على تعزيز قدراته على دعم الانتخابات وزيادة إدراجها في خطته الاستراتيجية وميزانيته المتكاملة القادمتين. وقالت هذه الوفود إنه يسعدها أن ترى تخطيطا استراتيجيا في رد الإدارة لمعالجة التحديات التي حددها التقييم.

٣٧ - وأعربت الوفود عن قلقها إزاء ما خلص إليه التقرير من أن المنظمة لم تستفد تماما من معارفها الجيدة وقدراتها في دعم الانتخابات. وأشارت الوفود في هذا الشأن إلى النتيجة التي مؤداها أن البرنامج الإنمائي لم يركز تركيزا كافيا على نهج الدورات الانتخابية، وأنه قام في بعض الأحيان بأنشطة مكلفة لم تكن دوما محددة السياق. وأشارت الوفود إلى أن البرنامج الإنمائي بحاجة إلى الاستفادة بشكل أفضل من نتائج التقييمات لأغراض التعلم، من أجل إيجاد سبل كفاءة استدامة عمله في مجال بناء القدرات. وحثت الوفود البرنامج الإنمائي في هذا الصدد على الاهتمام أكثر بإطار الحوكمة الأوسع في البلد لدعم إرساء الديمقراطية، وبخاصة القدرة الطويلة الأجل لمؤسسات الحوكمة. وحثت البرنامج الإنمائي على العمل بشكل وثيق مع السلطات الوطنية لإيجاد نظام رصد وتقييم مناسب به أسس للقياس موضوعة وطنيا، كجزء من استراتيجياته لدعم الانتخابات.

٣٨ - وطلب إلى البرنامج الإنمائي ألا يباشر أنشطته على الصعيد القطري، بما في ذلك التقييمات، إلا تحت قيادة الحكومات الوطنية وبموافقتها، على النحو الوارد في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. وجرى في هذا الصدد التشديد على أولوية تعددية الأطراف. وأشار أيضا إلى أن التقييمات تساعد المنظمة وشركاءها على تحديد هل يقوم البرنامج الإنمائي بمهمته أم لا، تلك المهمة التي ستتطلب أكثر نتيجة للانخفاض المستمر في الموارد الأساسية.

٣٩ - وفيما يتعلق بتقييم الصناديق العالمية والمؤسسات الخيرية، قالت الوفود إنها سعدت بازدياد شراكات البرنامج الإنمائي في هذا القطاع. وردا على التحديات التي لوحظت في نتائج التقييم، شجعت الوفود البرنامج الإنمائي بقوة، في شراكته مع الصناديق العالمية، على العمل على بناء القدرات على الصعيد الوطني، والمشاركة بشكل أوثق مع شركاء المجتمع المدني في تنفيذ البرامج. وطلبت الوفود مزيدا من المعلومات عما يفعله البرنامج الإنمائي لتدعيم هذه الشراكات في الخطة الاستراتيجية القادمة.

٤٠ - وركز أحد الوفود على العمل التقييمي للبرنامج الإنمائي مع مرفق البيئة العالمية، وطلب توضيحا لثلاث نقاط وردت في ردود الإدارة على التقرير السنوي عن التقييم: (أ) اعتماد خدمات مبتكرة؛ (ب) خفض رسوم الخدمات؛ (ج) التقليل من الاعتماد على مرفق البيئة العالمية، وبخاصة فيما يتعلق بالوصول المباشر. وفيما يتعلق بالصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا، شدد الوفد على أن دور البرنامج الإنمائي بصفته المتلقي الرئيسي يجب أن يكون مؤقتا ومحددا زمنيا، مع وجود دور واضح في بناء القدرات، بما في ذلك خطط الخروج وبناء القدرات لدعم سيطرة البلد بقدر أكبر وعلى المدى الطويل.

٤١ - وقدمت الوفود تعليقات إضافية على التقرير السنوي عن التقييم، وحثت البرنامج الإنمائي على تعزيز قدرته ووظيفته في مجال التقييم، ولا سيما فيما يتعلق بالتقييمات اللامركزية، من أجل بناء قدرة وطنية على التقييم. وأشارت الوفود إلى حاجة البرنامج الإنمائي إلى مزيد من العمل على إثراء برمجته ومجالات خبرته المواضيعية بنتائج التقييم والدروس المستفادة. ورأت الوفود أيضا أن التقييمات تعدّ أداة مفيدة لبناء ثقة الشركاء والأطراف المؤثرة. ولذلك فإنه يتعين أن يكون مكتب التقييم ممولا ومزودا بالموظفين على نحو كاف. وطلب عدد من الوفود معلومات أخرى عن قدرة متطوعي الأمم المتحدة بالذات على التقييم. وطلبت الوفود أيضا توضيحا للطريقة التي يعتزم بها البرنامج الإنمائي إنفاذ الامتثال للتقييم فيما يتعلق بالبرامج القطرية.

٤٢ - وردّ مدير مكتب التقييم في البرنامج الإنمائي فألقى الضوء، فيما يتعلق بمسألة مراقبة الجودة، على أن البرنامج الإنمائي يصدد تشكيل فريق من الخبراء لاستعراض ونقد عمله ندياً، وبذلك يساعد على وجود رقابة طويلة الأجل على التقييمات التي تجرى في مكتب التقييم. وأشار إلى أن النتيجة المتعلقة بسوء نوعية التقييمات اللامركزية تتسق عموماً مع نتائج التقارير السنوية السابقة عن التقييم. وكان التقرير السنوي لعام ٢٠١١ رائداً في استخدام نظام للتقدير للمرة الأولى، مما ساعد على وجود مجموعة نتائج أكثر معيارية تتعلق بنوعية التقييمات اللامركزية. وسيستمر مكتب التقييم في استخدام نظام التقدير هذا مستقبلاً. وسيتمّ سنة بسنة التغييرات في أداء المكاتب القطرية. وبالنسبة إلى طلب المجلس التنفيذي إجراء مزيد من التحليل في التقارير السنوية عن أفضل ممارسات البرامج، قال إن مكتب التقييم سيقوم بذلك، مع تضمين التقرير السنوي لعام ٢٠١٢ مزيداً من التحليل المتعمق. وقال المدير أيضاً إن مكتب التقييم يعتمز تشكيل أفرقة استشارية في عام ٢٠١٣ تضم خبراء ومؤسسات في مجال التقييم، ويمكن الاستعانة بها لدعم مكتب التقييم وكذلك مكاتب البرنامج الإنمائي ومكاتبه القطرية في إجراءات التقييمات مستقبلاً على الصعيدين الإقليمي والمحلي. وأشار إلى أن التقييمات المشتركة تجري على مستوى المقر ويقل إجراؤها على المستوى القطري، مع أن المنظمة تسعى إلى التوسع في عدد التقييمات المشتركة حسب المقتضى. وأكد أن البرنامج الإنمائي ملتزم بالفعل بالتوسع في الاستعانة بالقدرات الوطنية عند إجراء التقييمات، مع الحرص في الوقت ذاته على كفاءة أعلى درجات الموضوعية التي يمكن أن تخل بها أحيانا الاستعانة بالقدرات الوطنية. والبرنامج الإنمائي ملتزم أيضاً كل الالتزام بتجميع الدروس المستفادة من شتى التقييمات الجارة.

٤٣ - وشاركت مديرة البرنامج المعاونة إدارة البرنامج الإنمائي نظرهما العامة، بادئة بتناول مسألة استدامة نتائج التنمية، فقالت إن البرنامج الإنمائي تناول المسألة من زوايا مختلفة، نظراً إلى مستوى تعقدها. وشددت في هذا الصدد على أهمية بناء شراكات والحفاظ عليها، والتركيز الشديد على بناء القدرات. وتطرقت إلى مسألة التقييمات اللامركزية من منظورين مختلفين: (أ) بناء القدرات الوطنية على إجراء تقييمات، وبعد ذلك تتولى كيانات خارج البرنامج الإنمائي إجراء التقييمات وإدارتها؛ (ب) الحفاظ على قائمة موثوق بها ومحكمة لخبراء التقييم يكون للبرنامج الإنمائي إشراف مباشر عليها. وفيما يتعلق بالقائمة، يقوم البرنامج الإنمائي بتعزيز قائمته للخبراء الاستشاريين في مجال التقييم على الصعيد الإقليمي. واتفقت مديرة البرنامج المعاونة وشددت على أن البرنامج الإنمائي يعمل على إدراج النهج القائم على حقوق الإنسان في التقييمات. وطمأنت الوفود على أن البرنامج الإنمائي ملتزم بضمان أن تقوم جميع مكاتبه القطرية بتضمين برامجها القطرية خططاً وميزانيات للتقييم اللامركزي.

٤٤ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٣/٢١٠٢ بشأن: (أ) التقرير السنوي عن التقييم وردّ الإدارة؛ (ب) تقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز النظم والعمليات الانتخابية وردّ الإدارة؛ (ج) تقييم شراكة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الصناديق العالمية والمؤسسات الخيرية وردّ الإدارة.

## خامسا - ترتيبات البرمجة

٤٥ - قدمت مديرة البرنامج المعاونة في البرنامج الإنمائي التقرير المتعلق بترتيبات البرمجة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/2012/25 و Corr.1)، وقدم نائب مدير البرنامج المساعد وكبير الموظفين الماليين في مكتب الشؤون الإدارية بالبرنامج الإنمائي عرضاً أوفى للخيارات المطروحة.

٤٦ - وأثنت الوفود على البرنامج الإنمائي لما قام به في العامين الماضيين من تعديل ترتيبات البرمجة لكي تعكس اهتمامات واحتياجات أعضاء المجلس التنفيذي، وبخاصة فيما يتصل بخيارات الأهلية المتعلقة بالفئة ١ من هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية ونماذج احتساب الفئة ١ من هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية. وفي الوقت الذي أعربت فيه وفود عديدة عن قلقها إزاء تأثير اقتراح البرنامج الإنمائي على مستويات موارد الفئة ١ من هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية للبلدان المنخفضة الدخل وأقل البلدان نمواً، أيد عدد من الوفود الأخرى اقتراح البرنامج الإنمائي، قائلة إن هذا الاقتراح يخدم أقل البلدان نمواً والبلدان المنخفضة الدخل والدول الجزرية الصغيرة النامية، في نفس الوقت الذي يلي فيه احتياجات البلدان المتوسطة الدخل.

٤٧ - وشددت الوفود بصورة عامة على وجوب ألا تؤثر اقتراحات البرنامج الإنمائي تأثيراً سلبياً على أقل البلدان نمواً والبلدان المنخفضة الدخل. وأشارت الوفود إلى اقتراح البرنامج الإنمائي المتعلق بوجوده الاستراتيجي العالمي، فطلبت مزيداً من المعلومات عن أثر هذا الاقتراح على البلدان المتوسطة الدخل. واعترف أعضاء المجلس التنفيذي بضرورة التوصل إلى توافق للآراء على اقتراح البرنامج الإنمائي بالنسبة إلى ترتيبات البرمجة في الدورة، قائلين إن عدم القيام بذلك سيصعب الانتهاء من الخطة الاستراتيجية والميزانية المتكاملة القادمتين وإقرار الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣ لهما.

٤٨ - وقال أعضاء المجلس التنفيذي إنهم يتطلعون إلى مزيد من المشاورات بشأن العناصر الأخرى لإطار ترتيبات البرمجة بحيث تتضمن بنوداً برنامجية إقليمية وعالمية وثابتة، من أجل تقديم مشروع اقتراح ليستعرضه المجلس في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٣.

٤٩ - وردت مديرة البرنامج المعاونة في البرنامج الإنمائي، فأشارت إلى أن مبلغ الـ ٣٥٠.٠٠٠ دولار المخصص للبلدان المتوسطة الدخل التي يقل نصيب الفرد فيها من الدخل القومي الإجمالي عن العتبة البالغة ٦٦٠ ٦ دولارا هو الحد الأدنى، ولكنه لا يمثل الاعتماد الكامل الذي ستحصل عليه. وأكدت أن معظم البلدان المتوسطة الدخل ستحصل على مخصصات أعلى في الفئة ١ من هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية، وبخاصة البلدان المتوسطة الدخل التي يقل فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي و/أو التي يرتفع فيها عدد السكان. وقالت بالإضافة إلى ذلك إن اقتراحات البرنامج الإنمائي صقلت للتجاوب مع الشواغل التي طرحت في الدورات السابقة للمجلس التنفيذي، فيما يتعلق بقلة مناعة البلدان التي تمر بمرحلة انتقال من وضع البلدان المنخفضة الدخل إلى وضع البلدان المتوسطة الدخل في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وأشارت إلى أن البلدان المتوسطة الدخل التي يزيد فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي على عتبة الـ ٦٦٠ ٦ دولارا لن تحصل إلا على الاعتماد الأدنى البالغ ١٥٠.٠٠٠ دولار. وباختصار قالت إن الرصيد الذي حققه البرنامج الإنمائي بتوجيه من المجلس يضمن التركيز بقدر أكبر على تخصيص الموارد في الفئة ١ من هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية للبلدان المنخفضة الدخل وأقل البلدان نمواً، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية، مع العمل في الوقت ذاته على كفاءة دعم أكبر للبلدان المتوسطة الدخل من خلال استمرار الوجود البرنامجي للمنظمة.

٥٠ - وأكد نائب مدير البرنامج المساعد وكبير الموظفين الماليين في مكتب الشؤون الإدارية بالبرنامج الإنمائي أنه إذا كانت البلدان التي تمر بمرحلة انتقال من وضع البلدان المنخفضة الدخل إلى وضع البلدان المتوسطة الدخل قد تحصل على أموال أقل نتيجة لارتقاء وضعها، فإنها في النهاية ستحصل على مبلغ يساوي ما كانت ستحصل عليه لو ظلت في وضع البلدان المنخفضة الدخل، وذلك بفضل معيار إمكانية التنبؤ المشار إليه إجمالاً في التقرير.

٥١ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٨/٢٠١٢ عن ترتيبات البرمجة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

## الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

### سادسا - بيان المدير التنفيذي والتقييم

٥٢ - ذكر المدير التنفيذي، في بيانه (المتاح في <http://www.unfpa.org/public/home/exbrd/> (pid/11625))، بأنه كان قد أعلن، في خطابه الأول أمام المجلس التنفيذي بصفته المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في شباط/فبراير ٢٠١١، أن الشفافية والمساءلة ستكونان

مبدأين أساسيين لقيادته. وأضاف أنه بعد انقضاء عشرين شهرا، ما زالت الغاية صامدة. وأبلغ المجلس بما استجدّ في المسائل الأساسية والتطورات منذ الدورة السنوية لعام ٢٠١٢، بما في ذلك ما يتعلق بالبرامج القطرية والتركيز الميداني لصندوق السكان؛ والتقييم؛ والاستراتيجية الإنسانية لصندوق السكان؛ والتقدم صوب الخطة الاستراتيجية والميزانية المتكاملة الجديتين؛ والرأي غير المتحفظ في مراجعة الحسابات؛ وتمويل صندوق السكان؛ ومؤتمر قمة لندن لتنظيم الأسرة؛ وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية<sup>(٢)</sup> في فترة ما بعد استعراض عام ٢٠١٤. وركز على مسائل التقييم، مؤكداً على أهمية التقييم البالغ الدقة للفعالية الشاملة لعمليات صندوق السكان ونقل نتائج البرامج. وأفاض في الحديث عن نتائج وتوصيات تقارير التقييم المقدمة إلى المجلس، وعرض تصورات له لسبل المضي قدماً. وأعرب عن تقديره للتوجيهات القيمة من أعضاء المجلس، وطمأنهم على أن صندوق السكان سيواصل إشراكهم بشكل وثيق في عملية تنقيح سياسة صندوق السكان المتعلقة بالتقييم. وأكد أن التقييم سيكون تحت قيادته مسعى أكثر منهجية واستراتيجية، وأن جودة ونزاهة واستقلالية العملية ستكون مكفولة، مع مساهمتها في المساءلة. وبالإضافة إلى ذلك فإن عملية التقييم الموضوعية ستسترشد بقواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. وقال المدير التنفيذي إنه سيكون نصيراً للتقييم في صندوق السكان. وقدم المدير الجديد لشعبة الإعلام والعلاقات الخارجية في صندوق السكان.

٥٣ - وأعربت الوفود عن تقديرها لبيان المدير التنفيذي المتعمق، وأثنت على قيادته وشفافيته والتزامه بإعطاء المساءلة أولوية عليا في صندوق السكان. وأعرب عن التقدير لرغبة المدير التنفيذي الصريحة في التحاور مع الدول الأعضاء. وأكدت وفود عديدة ثقتها في البرنامج الإصلاحي للمدير التنفيذي الذي أثمر بالفعل، وكان من ثمراته الرأي الخالي من التدخل لمراجعي الحسابات. وأثنت الوفود على عمل موظفي صندوق السكان الذي يتم غالباً في جو من التحدي.

٥٤ - وأشارت وفود عديدة إلى نجاح مؤتمر لندن لتنظيم الأسرة ومساهمة صندوق السكان فيه في مجالات من قبيل الحد من الوفيات النفاسية، ومعالجة قيود تنظيم الأسرة، وتعزيز الصحة والحقوق الإنجابية، ودعم البلدان في بلوغ الغايتين ٤ و ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية. وأعرب عن الاعتراف بدور صندوق السكان المتزايد في جدول أعمال الصحة العالمية، وجرى حث صندوق السكان على تعزيز السياسات على الصعيد العالمي وتوحيد دعم تنظيم الأسرة والتنمية.

(٢) عُقد ذلك المؤتمر في عام ١٩٩٤.

٥٥ - وأنت الوفود على العمل الجاري لتحقيق نتيجة ناجحة ذات مغزى في مسألة مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية في فترة ما بعد استعراض عام ٢٠١٤. وأبلغ وفد إندونيسيا المجلس التنفيذي أن محفل الشباب العالمي المعني بمؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية في فترة ما بعد استعراض عام ٢٠١٤ سينعقد في بالي بإندونيسيا في الفترة من ٤ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وأعرب عن الترحيب بالمبادرات الجديدة للشباب والمراهقين في صندوق السكان، بما في ذلك المشاركة الرائدة بالبرازيل في معالجة مسألة حمل المراهقات. وجرى حث صندوق السكان على مواصلة الاستثمار في الشباب - في صحتهم وتعليمهم، وفي توفير فرص العمل اللائق لهم. وأشار إلى أن هذه الاستثمارات يجب أن تهدف إلى تمكين الشباب من أن يصبحوا مدافعين عن التنمية المستدامة.

٥٦ - وركز عدد من الوفود على الفرص التي يتيحها الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأشار إلى أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يجب أن تصاغ بحيث تستند بفعالية إلى الدروس المستفادة من عملية تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية الراهنة، مع الاستفادة من الأنواع الجديدة للشراكات ومن مشاركة الأطراف المؤثرة التي زادت في العقد الأخير. وطلب إلى صندوق السكان مواصلة الاهتمام بمسألة الشيخوخة، التي يزداد اهتمام البلدان المتقدمة والبلدان النامية معا بها. وقيل إن الديمغرافيا وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والصحة الإنجابية يجب أن تظل على رأس خطة التنمية بعدة سبل، منها تسريع التدخلات في وفيات الأطفال والوفيات النفاسية.

٥٧ - ورحبت الوفود بتقرير التقييم المقدم كل سنتين (DP/FPA/2012/8)؛ والاستعراض المستقل للسياسة التقييمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2012/17) الذي يتولاه مكتب خدمات الرقابة الداخلية؛ وردّ الإدارة عليهما؛ وخطة التقييم لفترة سنتين. وشددت الوفود على أهمية وجود عملية تقييم واضحة ومدارة جيدا من أجل كفاءة وفعالية صندوق السكان. وأشارت إلى ضرورة استقلالية وظيفة التقييم، وكان من ذلك اقتراح لبعض الوفود أن يكون فرع التقييم مسؤولا مباشرة أمام المدير التنفيذي (على غرار المتبع في منظمات أخرى). وشددت الوفود على أهمية التنسيق وعلى ضرورة الوضوح في الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بالتقييم. وجرى التأكيد على ضرورة التفرقة بوضوح بين مراجعة الحسابات والتقييم. وأكدت الوفود أن سياسة التقييم المنقحة يجب أن تعالج الثغرات المحددة، ولا سيما فيما يتعلق باستقلالية وظيفة التقييم ووجود إطار مؤسسي مناسب. وجرى تشجيع صندوق السكان على الشروع في عملية رسم خرائط لتبصير التنمية وتنفيذ سياسة التقييم المنقحة.



٥٨ - وشددت الوفود على حاجة المجلس التنفيذي إلى كفالة توفير ما يكفي من الموارد الأساسية والقدرات لوظيفة التقييم التي يتولاها صندوق السكان، حتى يتسنى له الاضطلاع بمسؤولياته. وأشار بعض الوفود إلى وجود بند مستقل في الميزانية للتقييم. واعترف المجلس بالتقدم الجيد الذي حققه صندوق السكان منذ إقرار سياسة التقييم في عام ٢٠٠٩، بما في ذلك زيادة التغطية بتقييم البرامج القطرية التي بلغت ١٠٠ في المائة في عام ٢٠١١. وكانت هناك دعوة إلى تحسين نوعية التقييمات بعدة سبل، منها بناء القدرات، وتعزيز الرصد الذي يركز على تحقيق نتائج، وإيجاد آلية للتحريك تتفادى الإخفاق على نطاق المنظومة. وجرى الإعراب عن القلق إزاء صياغة المؤشرات والنواتج، وعدم كفاية ما يلزم للتقييم من وقت وتخطيط وموارد. وجرى التشديد على أهمية المبادئ التوجيهية للتقييم وتدريب الموظفين.

٥٩ - وشددت الوفود على أهمية وجود بيانات وتحليلات مقنعة وموثوق بها لأداء البرامج، وأشارت إلى أن جدولة استعراضات منتصف المدة وتقييمات البرامج يجب أن تساعد على أقصى استخدام للنتائج في البرمجة. وأكدت الوفود أن وظيفة التقييم عنصر مركزي في الإدارة والمراقبة وفي كفالة المساءلة الموضوعية. وأشارت الوفود أيضا إلى أنه لا غنى عن التقييم في التعلم الجمعي المتعلق بالأنشطة الإنمائية.

٦٠ - ودعت الوفود إلى كفالة إيجاد رابطة قوية بين وظيفة التقييم والأولويات الاستراتيجية لصندوق السكان. وشددت على ضرورة إيجاد رؤية مفهومة للجميع للتقييم في صندوق السكان على أساس ولاية صندوق السكان وأولوياته الاستراتيجية؛ وتوضيح أغراض التقييمات المركزية واللامركزية. وجرى التشديد على أهمية إدراج نهج تقوم على حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في وظيفة التقييم من خلال الاستفادة من توجيهات فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. وكان هناك اقتراح أن تناقش خطة التقييمات المواضيعية ونتائج التقييمات المواضيعية الموسعة في دورات المجلس التنفيذي، وأن يدرج تقييم صحة الأمم في جدول أعمال الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٣. وأوصي بأن يعرض تقرير التقييم المقدم كل سنتين على المجلس على أساس سنوي. وجرى كذلك تشجيع القيام بمزيد من التقييمات المشتركة مع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها الأخرى.

٦١ - وأعربت الوفود عن اغتباطها بملاحظة أن المدير التنفيذي يزمع القيام بدور المناصر للتقييم في صندوق السكان. وطلبت معلومات عن الجدول الزمني لتنقيح سياسة التقييم. وسلمت الوفود بأن الإصلاح يحتاج إلى وقت، وأشارت إلى أن المدير التنفيذي قطع بالفعل بعض الخطوات صوب تناول التوصيات الواردة في استعراض مكتب خدمات الرقابة

الداخلية. واعترفت الوفود بالتحديات، وعرضت مساندة صندوق السكان في مواجهة هذه التحديات، وقالت إنها تتطلع إلى رؤية سياسة تقييم منقحة لصندوق السكان.

٦٢ - وشكر المدير التنفيذي أعضاء المجلس التنفيذي على مساندتهم وتعليقاتهم القيمة. وحدد الإعراب عن التزامه، كنصير في صندوق السكان، بالتعامل مع تحديات التقييم والتغرات الحرجة في سياسة التقييم الراهنة. وقال إنه يتعهد بالتشارك في خريطة طريق لسياسة التقييم المنقحة لصندوق السكان، وطمأن أعضاء المجلس على أن صندوق السكان سيواصل تعامله مع المجلس بعدة طرائق، منها المشاورات غير الرسمية. وقال إنه يتقبل التعليقات المحددة للوفود بشأن تعزيز الاتساق والتعاون بين وحدات صندوق السكان، وأشار إلى أن صندوق السكان سيعمل مع أعضاء المجلس على تحسين نوعية التقييم. ووافق على الحاجة إلى تعزيز تصميم ورصد برامج تركز على النتائج، وقابلية البرامج القطرية للتقييم. وأحاط علما بالتوصية بتوفير موارد كافية لوظيفة التقييم. وأجاب المدير التنفيذي على ستي الاستفسارات المحددة، ومنها ما يشير إلى أن صندوق السكان يقود عدة تقييمات مشتركة مع منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة أو يشارك فيها. وشكر الوفود على توجيهاتها ورغبتها المستمرة في التعاون مع صندوق السكان. واحتتم كلمته بالثناء على مساهمة مدير مكتب صندوق السكان الإقليمي للدول العربية، الذي سيتقاعد في أواخر عام ٢٠١٢.

٦٣ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٦/٢٠١٢ عن التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان.

٦٤ - وعقب اتخاذ القرار ٢٦/٢٠١٢، تكلم نائب رئيسة المجلس التنفيذي للدول الأفريقية بالنيابة عن البلدان الأفريقية الأعضاء في المجلس التنفيذي، فقال إن المجموعة الأفريقية انضمت إلى توافق الآراء بشأن المقرر ٢٦/٢٠١٢ عن التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان، وإن كانت تود أن تسجل أنه فيما يتعلق بالفقرة ٦ من المقرر ٢٦/٢٠١٢، فإن تخصيص موارد للتقييم يجب ألا يؤثر سلبا على الموارد المتاحة لأنشطة البرمجة.

### مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية في فترة ما بعد استعراض عام ٢٠١٤

٦٥ - أحاط المدير التنفيذي لصندوق السكان المجلس التنفيذي علما بحالة مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية في فترة ما بعد استعراض عام ٢٠١٤، مؤكدا أن من المهم إعادة بناء شراكة وتوافق آراء عالميين لتيسير تنفيذ أحدث برنامج عمل لمؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤. وشدد على أهمية ربط المؤتمر في فترة ما بعد استعراض عام ٢٠١٤ بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأشار إلى المشاورات العالمية والإقليمية المتعددة

التي جرت في العام الماضي واشتركت فيها الحكومات، والمجتمع المدني، بما في ذلك الشباب، ومنظومة الأمم المتحدة. وأكد أن العمليات الإقليمية تشكل مكونا بالغ الأهمية للاستعراض، بما في ذلك التقارير الإقليمية التي ستعد للمؤتمرات الإقليمية في عام ٢٠١٣. ويضاف إلى ذلك أن المكاتب الإقليمية لصندوق السكان عملت بشكل وثيق، على الصعيد القطري، مع الحكومات لإشراك المجتمع المدني وسواه من الأطراف المؤثرة الأخرى ذات الصلة في عملية الاستعراض في عام ٢٠١٢، مع التركيز على الاستقصاء العالمي لتنفيذ مؤتمر السكان والتنمية.

٦٦ - وقال المدير التنفيذي إن من المجالات الرئيسية للتعامل مع الحكومات إدراج ممثلين للمنظمات غير الحكومية والشباب في الوفود الوطنية لدى مؤتمرات السكان الإقليمية في عام ٢٠١٣ والاجتماعات العالمية في عام ٢٠١٤. وأشار إلى أن حكومة إندونيسيا ستستضيف محفل الشباب العالمي في بالي بإندونيسيا، في الفترة من ٤ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ويجري الآن التخطيط لعقد مؤتمرات مواضيعية عالمية أخرى، ومنها مؤتمرات عن حقوق الإنسان، بشراكة مع حكومة هولندا. وناشد المدير التنفيذي جميع الحكومات التي تقدمت بتعهدات التعجيل بالدفع، وحث الدول الأعضاء على سد النقص الحالي، البالغ ١٥ مليون دولار، في تمويل مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية في فترة ما بعد استعراض عام ٢٠١٤.

٦٧ - وأعرب أعضاء المجلس التنفيذي عن تقديرهم للإحاطة، وكذلك عملية الإدماج التي وضحت في إشراك جميع الأطراف المؤثرة في مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية في فترة ما بعد استعراض عام ٢٠١٤.

## سابعاً - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

٦٨ - قدم نائب المدير التنفيذي (لشؤون البرامج) نظرة عامة على مشاريع وثائق البرامج القطرية الثماني التالية ومشروع وثيقة واحدة للبرامج القطرية المشتركة: جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا وغينيا الاستوائية والكاميرون وليبيريا، من منطقة أفريقيا؛ السودان، من منطقة الدول العربية؛ باكستان (مشروع وثيقة واحدة للبرنامج القطري المشترك)، من منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ نيكاراغوا وهايتي، من منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وبعد ذلك أفاض المديرين الإقليميين في صندوق السكان لآسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والدول العربية في الحديث عن البرامج، كلا من منظور منطقتهم.

٦٩ - وشكرت عدة وفود صندوق السكان على ما يقدمه من تعاون ودعم إلى بلدانها. وأشارت إلى أن البرامج القطرية وضعت بتشاور وثيق مع الحكومات وسواها من شركاء التنمية، وأنها متسقة تماما مع الخطط والأولويات وأطر العمل الوطنية. وأكدت أنه لا غنى عن دعم صندوق السكان، الآن أكثر من أي وقت مضى، لمساعدة البلدان في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وقدم عدد من الوفود تعليقات محددة على بعض مشاريع البرامج القطرية، على أن تحال هذه التعليقات إلى البلدان المعنية.

٧٠ - وشكر نائب المدير التنفيذي (لشؤون البرامج) والمديرون الإقليميون لصندوق السكان المجلس التنفيذي على تعليقاته ودعمه. وأكدوا لأعضاء المجلس أنه، وفقا للمقرر ٣٦/٢٠٠٦، ستحال التعليقات على مشاريع وثائق البرامج القطرية ومشاريع وثائق البرامج القطرية المشتركة إلى البلدان المعنية لأخذها في الاعتبار عند وضع الصيغة النهائية للبرامج.

٧١ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بمشاريع وثائق البرامج القطرية الثماني ومشروع وثيقة واحدة للبرنامج القطري المشترك والتعليقات عليها التالية: باكستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا الاستوائية والكاميرون وليبيريا ونيكاراغوا وهايتي (مشروع وثائق البرامج القطرية المشتركة)، وجنوب أفريقيا والسودان. وسيحيل صندوق السكان التعليقات إلى البلدان المعنية. ووافق المجلس على تمديد البرنامج المتعلق بمصر. واتخذ المجلس المقرر ٢٢/٢٠١٢ الذي قرر فيه أن يستعرض ويعتمد، بصفة استثنائية، مشروع وثيقتي البرنامجين القطريين لإريتريا اللذين أعدهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لعام ٢٠١٣.

٧٢ - ووفقا للمقرر ٣٦/٢٠٠٦، وافق المجلس التنفيذي على البرامج القطرية الـ ١٢ التالية، التي كانت قد نوقشت في الدورة السنوية لعام ٢٠١٢، على أساس عدم الاعتراض دون عرضها أو مناقشتها: الأردن، البلدان والأقاليم الجزرية في المحيط الهادئ، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، جمهورية مولدوفا، جيوتي، سري لانكا، سيراليون، غينيا، كوستاريكا، ليسوتو، نيبال، الهند.

## الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

### ثامنا - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٧٣ - قدم المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية (DP/OPS/2012/7)؛ وقدم نائب المدير التنفيذي لمكتب خدمات المشاريع التقرير الإحصائي السنوي عن أنشطة الشراء التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠١١ (DP/OPS/2012/8) والملحق الخاص بالشفافية في المشتريات العامة.

٧٤ - وأيدت الوفود الاستنتاجات الواردة في استعراض منتصف المدة وقِيمَتها بشكل إيجابي. وقالت هذه الوفود إن نتائج استعراض منتصف المدة تشير إلى الحاجة الواضحة لمكتب خدمات المشاريع إلى التركيز على مجالات تخصصه وأهمية ذلك له: المشتريات، خدمات تنفيذ المشاريع، تطوير الهياكل الأساسية المادية، مع اعتبار الخدمات الاستشارية في مجال الإدارة وتطوير القدرات الوطنية مسألتين جامعتين ضروريتين. وحثت الوفود مكتب خدمات المشاريع على الاستفادة من نتائج استعراض منتصف المدة والتركيز على مزاياه النسبية المعترف بها، من أجل كفالة النمو المستدام لعملياته.

٧٥ - وفي ضوء ذلك جرى تشجيع مكتب خدمات المشاريع على توسيع شراكاته، فذلك يساعد على تحسين إنتاجية البلدان النامية وتقديم الخدمات، مع العمل في الوقت ذاته على القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وأُعرب عن الأمل أن يساعد مكتب خدمات المشاريع في تحديد الاختناقات التي تعانيها البلدان النامية في مجال التكنولوجيا والقدرات، والوصول إلى توصيات وحلول محددة الهدف.

٧٦ - وأكدت الوفود من جديد أهمية توفير فرص عادلة وتنافسية ومتكافئة لجميع الشركات المشاركة في عمليات الشراء. وشددت أيضا على وجوب تفادي التنافس مع الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، وعلى أنه لا غنى عن التقسيم الواضح للعمل بين وكالات الأمم المتحدة. وشددت الوفود على وجوب استعراض الخطط الاستراتيجية لمكتب خدمات المشاريع والوكالات الشريكة من أجل تجنب التداخل والتكرار.

٧٧ - وساندت الوفود تطلعات مكتب خدمات المشاريع إلى إدراج أهداف الاستدامة في جميع خدماته بإدخال معايير تخدم الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية. غير أن أحد الوفود أكد أن مكتب خدمات المشاريع (ومنظومة الأمم المتحدة بصفة عامة) لا يمكنه إدخال معايير جديدة خاصة بحماية البيئة إلا بعد موافقة الدول الأعضاء عليها.

٧٨ - وكان العدد المتزايد لمشاريع مكتب خدمات المشاريع في أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر بأزمات موضع ترحيب وتشجيع. وقالت الوفود إنه يسعدها ملاحظة أن الغالبية العظمى من مشتريات مكتب خدمات المشاريع تتم مع البلدان النامية، وحثت المنظمة على مواصلة تعزيز الرابطة بين التنمية المستدامة وجدول أعمال التنمية الاقتصادية المحلية. ولوحظ أن تقارير مكتب خدمات المشاريع تركز على مستوى النواتج، ولذلك دُعي مكتب خدمات المشاريع إلى تكثيف عمله مع الشركاء بحيث تنعكس نتائجه على مستوى المحصلة كذلك.

٧٩ - وجرى التأكيد مجدداً على أهمية العمل في البلدان النامية وفقاً لمبدأ السيطرة الوطنية. وجرى في هذا الشأن حث مكتب خدمات المشاريع على توسيع نطاق أنشطته التي تساعد على بناء القدرات الوطنية وتمكين البلدان من استغلال مواردها. وشكر أحد الوفود مكتب خدمات المشاريع على ما أنجزه في مجال الشفافية، وحثه على تكثيف اتصاله بالحكومات والمؤسسات وغيرها من الكيانات المحلية في البلدان النامية لتمكينها من فهم عمل المكتب بشكل أفضل، بدلا من الاكتفاء بدور الوكالة الشريكة المنفذة لمنظومة الأمم المتحدة.

٨٠ - وردّ المدير التنفيذي لمكتب خدمات المشاريع، فشكر الوفود على تعليقاتها ودعمها، وأكد لها تعهد مكتب خدمات المشاريع باستمرار العمل معها في وضع الصيغة النهائية للخطة الاستراتيجية في العام المقبل. وانهز هذه الفرصة لكي يشكر الدائمك التي تستضيف مكتب خدمات المشاريع على إنشاء مجمع جديد للأمم المتحدة، مستخدمة في ذلك أعلى معايير الاستدامة.

٨١ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٤/٢٠١٢ بشأن استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣؛ والمقرر ٢٥/٢٠١٢ بشأن التقرير الإحصائي السنوي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن أنشطة الشراء التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠١١.

## الجزء المشترك

## تاسعا - متابعة اجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٨٢ - قدمت نائبة المدير التنفيذي (لشؤون البرامج) لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومدير مكتب السياسات الإنمائية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التقرير المتعلق بتنفيذ قرارات وتوصيات مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (DP/2012/26-DP/FPA/2012/18).

٨٣ - واعترفت الوفود بالتقدم الذي حققه البرنامج الإنمائي وصندوق السكان في التعامل مع مسألة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. وأشارت الوفود إلى أن برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز شريك ذو أهمية فائقة في التعامل مع فيروس نقص المناعة البشرية. وكررت الوفود الإشارة إلى مقرر المجلس التنفيذي ٤١/٢٠١١ في الدورة العادية الثانية، الذي ورد به أنه يجب إدماج استراتيجيات وسياسات برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في وضع الخطتين الاستراتيجيتين القادمتين للبرنامج الإنمائي وصندوق السكان، وشدد على أن الإيدز يجب أن يظل أولوية لدى المنظمين. وأعربت الوفود عن تشجيعها القوي للبرنامج الإنمائي وصندوق السكان لدعمهما للعمليات المنفذة على المستوى القطري والمتعلقة بنهج الاستثمار. وجرى التشديد على أن التنسيق على المستوى القطري لا في أسرة الأمم المتحدة فقط، ولكن أيضا مع الأطراف المؤثرة في البلدان وفيما بينها، يتطلب اهتماما خاصا لكي ينجح.

٨٤ - ووجهت الوفود الانتباه إلى التوجيه الوشيك لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز فيما يتعلق بعوامل التمكين الحاسمة وخلق علاقات تآزر من أجل الاستثمارات الاستراتيجية في التصدي للإيدز، ورحبت بدور البرنامج الإنمائي في وضع هذا التوجيه. وأشارت الوفود إلى أنه سيكون توجيهها هاما في كيفية التركيز على الجهود المبذولة على الصعيد القطري وإعطائها الأولوية، وإنقاذ مزيد من الأرواح، وكفالة علاج أفضل وفعال من حيث التكلفة. وأيدت الوفود النهج والمبادئ الجديدة التي اقترحتها البرنامج المشترك وشركاؤه لاستثمار الأموال في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، وكفالة استدامة التدابير على المستوى القطري، وتحسين نظام الإبلاغ القائم على النتائج.

٨٥ - وأعربت الوفود عن اغتباطها بالجهود المبذولة لتعزيز وصول الجميع إلى برامج الوقاية والرعاية والدعم، وبناء قدرات البلدان على مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، والحد من

أثر الإيدز على النساء والأطفال. وأكدت أيضا أهمية تعزيز الأنشطة الوقائية بين الشباب، والتشجيع على استخدام الشبكات المجتمعية للتوسع في نشر الرسالة.

٨٦ - وأعربت الوفود عن قلقها إزاء نقص تمويل مشاريع البرنامج المشترك، وحثت الجهات المانحة التقليدية على مواصلة التمويل، والاقتصادات البازغة والبلدان على القيام بدورها، والبلدان النامية على الريادة وتقاسم المسؤولية. وشددت مع ذلك على أن التمويل من أمانة البرنامج المشترك يجب ألا يقل أو يحل محل تبرعات واستثمارات المشاركين في الرعاية في مجال فيروس نقص المناعة البشرية. وفي هذا الصدد أكدت الوفود أيضا أهمية الوفاء بالالتزامات المقطوعة لتقسيم العمل المتفاوض عليه حديثا في البرنامج المشترك. وأبرزت الوفود أهمية تقاسم المساءلة بين المشاركين في الرعاية، وحثت على مزيد من الالتزام من جانب أفرقة الأمم المتحدة المشتركة المعنية بالإيدز وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في رصد نتائج الإطار الموحد للميزانية والنتائج والمساءلة للبرنامج المشترك للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ والإبلاغ عنها.

٨٧ - وردّ مدير الفريق المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في البرنامج الإنمائي، فشكر الوفود على تعليقاتها، وتكلم في آثار الجولة المؤجلة لتمويل الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، على نحو ما أشير إليه خلال الجلسة. وألقى الضوء على عمل البرنامج المشترك في الدعوة إلى تقاسم أعباء التمويل وكفالة تنويع مصادر التمويل، بما في ذلك الاستثمار القوي من البرامج القطرية ذاتها. وقال إنه يتطلع إلى استمرار البلدان المانحة في عرض تمويلها. وأشار إلى مساندة المنظمة لتنفيذ برامج مموله من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، بما في ذلك الشراكات التقنية والتشغيلية لضمان فعاليته وقدرته على غرس الثقة في قاعدة مانحيه بالاستناد إلى الدروس المستفادة. وفي هذا الشأن أكد على أهمية إطار الاستثمار في البرنامج المشترك في ضمان فعالية التمويل وتأثيره. وأكد للوفود أيضا أن الجزء الأكبر من تمويل أنشطة البرنامج الإنمائي وصندوق السكان في مجال فيروس نقص المناعة البشرية يأتي من خارج أمانة البرنامج المشترك. وتستخدم أموال الأمانة أساسا لكفالة الاتساق على نطاق المنظومة. وشجع أعضاء المجلس التنفيذي على أن يقوموا، من خلال إشرافهم، بكفالة التوافق بين استراتيجيات وخطط البرنامج المشترك واستراتيجيات وخطط البرنامج الإنمائي وصندوق السكان، وحثهم على بذل قصاراهم للوفاء بالتعهدات للميزانية الأساسية، فبدونها ستعجز المنظمة عن أداء مهامها في مجال فيروس نقص المناعة البشرية.

٨٨ - وشكرت نائبة المدير التنفيذي (لشؤون البرامج) لصندوق السكان الوفود لاهتمامها وتعليقها على العمل الدقيق في مجال فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. وكررت رد



البرنامج الإنمائي، ومضت تؤكد التزام صندوق السكان بالعمل الجاري، موجهة الانتباه إلى تركيز الصندوق على منع انتقال العدوى من الأم إلى الطفل، ولا سيما في إطار خدمات تنظيم الأسرة؛ والشبان، ولا سيما الشباب؛ وإدراج تصدّد شامل لفيروس نقص المناعة البشرية، داخل النطاق الواسع للصحة الجنسية والإنجابية. وأشارت إلى أن فيروس نقص المناعة البشرية يعكس بعضاً من التهميش الأفدح الذي يحدث في المجتمع، وأكدت أن النهج القائم على حقوق الإنسان هو النهج السليم للمضي بالعمل قدماً، وشددت على أن "وقف الإصابة بفيروس الإيدز نهائياً" هدف يتعلق بحدوث العدوى وليس بالتمويل. وحثت الدول الأعضاء وسائر الجهات المانحة على المساهمة في العمل في مجال فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، مؤكدة أن الحلول متاحة، وأن "وقف الإصابة بفيروس الإيدز نهائياً" غاية يمكن بلوغها. غير أن ذلك يتطلب شجاعة والتزاماً، بما في ذلك التزام مالي، مع التركيز على الأولويات الاستراتيجية. واختتمت كلمتها بالتأكيد مجدداً على أن صندوق السكان سيواصل العمل بشكل وثيق مع شراكة كاملة من البرنامج المشترك.

٨٩ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير المتعلق بتنفيذ قرارات وتوصيات مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (DP/2012/26) (DP/DPA/2012/18).

## عاشرا - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

٩٠ - قدم مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب الشؤون الإدارية في البرنامج الإنمائي، باسم البرنامج الإنمائي وصندوق السكان واليونيسيف، خريطة الطريق إلى الميزانية المتكاملة: استعراض مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة لأثر تعاريف التكاليف وتصنيف الأنشطة على المعدلات المنسقة لاسترداد التكاليف (DP-FPA/2012/1). ولوحظ أن نظراء اليونيسيف كانوا موجودين في القاعة للرد على الأسئلة عند الحاجة.

٩١ - وشكرت الوفود المنظمات على عملها المتسق في وضع التقرير وما حواه من اقتراحات. وكانت الوفود بوجه عام مغتبطة أن البرنامج الإنمائي وصندوق السكان واليونيسيف تطرقت إلى مسائل الدعم التناقلي واستخدام الموارد الأساسية لتغطية التكاليف غير المباشرة الثابتة. وأنتت الوفود على المنظمات لكونها أول كيانات في الأمم المتحدة تقترح منهجية جديدة لحساب معدلات استرداد التكاليف، وشجعتها على ضم هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). ورحبت الوفود باقتراح

العدول عن التمييز السابق بين التكاليف الثابتة غير المباشرة والتكاليف المتغيرة غير المباشرة. واغتبطت الوفود بالمنهجية المقترحة لتنسيق معدلات استرداد التكاليف، وهو ما سيؤدي إلى مزيد من الشفافية والوضوح وتحسين تقاسم الأعباء بين الموارد الأساسية وغير الأساسية. وأشارت علاوة على ذلك إلى أن ذلك سيساعد على ضمان مستويات دنيا متزايدة من الموارد الأساسية.

٩٢ - ومع أن التعليقات العامة كانت إيجابية، فإن الوفود أشارت إلى أن الاقتراح الخاص بتغيير معدل استرداد التكاليف بحاجة إلى مزيد من المشاورات قبل التوصل إلى قرار. وأشار إلى أنه إذا كانت موازنة معدل استرداد التكاليف أمرا ذا قيمة، فإن التركيز يجب أن ينصب على تقديم حوافز إلى البلدان للمساهمة في الموارد الأساسية. وطلب توضيح للقيمة المضافة للميزانية المتكاملة للمنظمات المشاركة والمنافع النهائية للبرامج القطرية. وسأل أحد الوفود عن الأساس المنطقي للمعدل الراهن لاسترداد التكاليف البالغ ٧ في المائة وهل هناك سبب واضح للإبقاء على هذا المعدل. وأعرب وفد آخر عن قلقه لما قد تؤدي إليه زيادة معدل استرداد التكاليف من انخفاض عام في موارد المنظمات الثلاث. وطلب الوفد بيانات إضافية عن استرداد التكاليف.

٩٣ - وأعرب أحد الوفود عن اهتمامه بمعرفة ما استفادته المنظمات من عمليات وضع أسس للمقارنة مع مؤسسات أخرى لتحديد معدلات استرداد التكاليف. وطلب الوفد مزيدا من المعلومات عن خبرة أعضاء المجلس التنفيذي في تحديد معدلات استرداد التكاليف، وبخاصة الآليات المقترحة والإطار المفاهيمي المستخدم على الصعيد الوطني. وأشار الوفد إلى أن اتخاذ المجلس لمقرر سيحتاج إلى تحليل أوفى وتحليل مقارن لنماذج توزيع التكاليف استنادا إلى المنهجية الراهنة. وقال الوفد إن من الأفضل وجود معدلات موحدة لتفادي التنافس بين المنظمات.

٩٤ - وسعى من الوفود إلى توضيح أسس اتخاذ المقرر، فلما طلبت مزيدا من المعلومات بشأن ما يلي فيما لا يتجاوز الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٣: (أ) تفسير مزايا ومساوئ تطبيق منهجية متسقة مع وجود أو عدم وجود معدل متنسق لاسترداد التكاليف لجميع الوكالات؛ (ب) اقتراحات محددة مع تفسير لمزايا وقيود استخدام معدلات متفاوتة لتكاليف متفاوتة في إدارة أحجام مختلفة في سياقات تشغيلية مختلفة؛ (ج) شرح المهام الشاملة التي تغطيها الموارد الأساسية لكل وكالة؛ (د) تفسير كيف تعزز منهجية الحساب الجديدة كفاءة التكاليف؛ (هـ) معلومات أوفى عن اقتراح وضع ترتيبات خاصة لأنشطة لها أغراض خاصة، مثل تنسيق الأمم المتحدة، ومتطوعي الأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

٩٥ - وطلبت الوفود أيضا تحليلا لمخاطر وتأثير العواقب والآثار التشغيلية لكل منظمة يعالج ما يلي: (أ) المعدلات المتفاوتة فيما يتعلق بحجم التمويل وقابليته للتنبؤ ومرونته لتشجيع زيادة المساهمات الأساسية وزيادة جودة الموارد غير الأساسية؛ (ب) مخاطر ومزايا معدلات استرداد التكاليف الموحدة والخاصة بكل منظمة؛ (ج) تقسيم وزيادة توضيح أجزاء فئات تصنيف التكاليف التي سيغطيها معدل استرداد التكاليف.

٩٦ - وردّ مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب الشؤون الإدارية في البرنامج الإنمائي فشكر الوفود، وأشار إلى أن المنهجية المقترحة مختلفة تماما عن سابقتها، ولذلك فإن المنظمات تتوق إلى الحصول على توجيه المجلس بشأن سبل المضي قدما. وشدد على أن تفاصيل المنهجية الجديدة لا تزال بحاجة إلى التوافق بشأنها، ومطلوب مزيد من العمل لشرح مختلف النهج، وما هو متسق وغير متسق، والأثر على الموارد الأساسية، وبخاصة في ضوء اختلاف نماذج المنظمات وولاياتها. وأكد أيضا أن تعبئة الموارد لا تزال تمثل تحديا كبيرا، وأن على المنظمات أن تركز بشكل متساو على تعبئة الموارد للموارد الرئيسية وغير الرئيسية معا لتنفيذ خططها الاستراتيجية. وقال إن من المتصور أن يؤدي النهج الجديد أيضا إلى تقليل الحافز إلى أفراد أموال، وبذلك تنخفض التكاليف إجمالا. وأشار، في تشديده على نوعية الموارد غير الأساسية، إلى أن استرداد التكاليف هو العماد الثالث للميزانية المتكاملة، معترفا بضرورة النظر إلى مختلف مصادر التمويل معا وآثارها المتضاربة من حيث جودة نتائج التنمية. وقال إن الهدف الأساسي للميزانية المتكاملة، كما أشير إلى ذلك في الجلسة، هو النظر إلى الميزانيات المؤسسية والبرنامجية مع استرداد التكاليف باعتبارها العنصر الثالث الهام. وبالنسبة إلى طلب معلومات مالية، قال إن المنظمات ستعمل معا على تقديم هذه المعلومات إلى المجلس.

٩٧ - وشكر مدير شعبة الخدمات الإدارية في صندوق السكان الوفود على تعليقاتها المفيدة وعلى تأكيد أهمية قابلية الموارد الأساسية للتنبؤ ومصداقيتها بالنسبة إلى السلامة المالية للمنظمات. وأشار إلى طلب الوفود لمعلومات تتعلق بآثار معدلات استرداد التكاليف المتسقة وغير المتسقة وبنوعيات الاقتراحات المتعلقة بالمعدلات المتفاوتة؛ وكذلك بكيفية تحديد المنظمات الثلاث للوظائف الأساسية. وطمأن المجلس التنفيذي على أن المنظمات ستعود باقتراحات محددة وتلتزم توجيه المجلس، كما أنها ستواصل مشاركتها النشطة مع المجلس في الفترة المفضية إلى الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٣. وذكّر بأن الحافز إلى تغيير معدلات استرداد التكاليف نابع من الولاية التي أسندها المجلس لضمان ألا تدعم الموارد الأساسية الموارد غير الأساسية. وردّ على السؤال المتعلق بمنافع الميزانية المتكاملة للبلدان المستفيدة من البرامج، فقال إن هذه المنافع تشمل مزيدا من الشفافية وصلات أوضح بين النتائج والموارد.

وقال إن الميزانية المؤسسية الآن توفر صلات بنتائج إدارة المنظمة لا بنتائج التنمية. غير أنه سيحري، من خلال الميزانية المتكاملة، مواءمة دورات الخطة الاستراتيجية والميزانية لتصبح دورة لأربعة أعوام، وسيؤدي الإطار الشامل المطروح إلى ربط إجمالي الموارد المقترحة بالنتائج ٩ المخططة.

٩٨ - وفيما يتعلق بالسؤال عن معدل استرداد التكاليف الراهن البالغ ٧ في المائة، قال مدير شعبة الخدمات الإدارية إن المعدل أتى من حسابات استندت إلى المنهجية الراهنة (التي أقرها المجلس التنفيذي) والتي وضعتها المنظمات الثلاث على مدار الأعوام، وأضاف أن المنظمات ستعيد حساب المعدل وستعود إلى المجلس بشأنه. وردًا على السؤال المتعلق بمواءمة المعدل على نطاق منظومة الأمم المتحدة، قال إن معالجة البرنامج الإنمائي وصندوق السكان واليونيسيف لمسألة استرداد التكاليف يتابعها باهتمام كبير باقي منظومة الأمم المتحدة، وإن النتيجة يمكن أن تؤثر على منظمات أخرى فيما يتعلق بمنهجيتها لاسترداد التكاليف. وذكّر بأن المعدل البالغ ٧ في المائة أثر بالفعل على معدل صندوق برنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة. وطمأن المجلس التنفيذي على أنه من أجل تحقيق مواءمة أكبر، فإن المنظمات الثلاث ستسعى إلى تقاسم نتيجة العملية مع غيرها في منظومة الأمم المتحدة من خلال اللجنة الإدارية الرفيعة المستوي وشبكة المالية والميزانية.

٩٩ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٧/٢٠١٢ بشأن خارطة طريق للوصول إلى ميزانية متكاملة، ابتداء من عام ٢٠١٤: (أ) الاستعراض المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، الذي يتناول أثر تعاريف التكلفة وتصنيف الأنشطة على معدلات استرداد التكاليف المنسقة؛ (ب) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المشترك وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بشأن الخطوات الهادفة إلى الميزانية المتكاملة ونموذج الميزانية المتكاملة.

## حادي عشر - الزيارات الميدانية

١٠٠ - قدم رئيس الفريق المشترك للزيارة الميدانية المشتركة بين المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة للخدمات المشاريع، واليونيسيف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي التقرير المتعلق بالزيارة الميدانية المشتركة إلى جمهورية جيبوتي (DP-FPA-OPS/2012/CRP.1)، وكذلك التقرير المتعلق بالزيارة الميدانية المشتركة إلى إثيوبيا (DP-FPA-OPS/2012/CRP.2).

١٠١ - وألقى المقرران الضوء على النتائج والتوصيات الرئيسية. وأعرب وفدا إثيوبيا وجيبوتي عن تقديرهما للزيارة الميدانية المشتركة وللتقريرين. وأثنى الوفدان على عمل الفريقين القطريين التابعين للأمم المتحدة في بلديهما.

١٠٢ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالتقريرين المتعلقين بالزيارتين الميدانيتين إلى جمهورية جيبوتي وإثيوبيا.

## ثاني عشر - مسائل أخرى

١٠٣ - عقدت الجلسات الإعلامية/المشاورات غير الرسمية التالية:

(أ) مشاورة غير رسمية بشأن استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، وخريطة الطريق المفضية إلى الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧؛

(ب) مشاورة غير رسمية مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف بشأن الميزانية المتكاملة واسترداد التكاليف؛

(ج) مشاورة غير رسمية مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن الشراء؛

(د) مشاورة غير رسمية بشأن مخطط تصميم الاستعراض التراكمي للخطة الاستراتيجية الحالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣؛

(هـ) مشاورة غير رسمية مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن سياسات الموارد البشرية؛

(و) إحاطة غير رسمية مشتركة بشأن تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

(ز) مشاورة غير رسمية بشأن الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧؛

(ح) إحاطة بشأن مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية في فترة ما بعد استعراض عام ٢٠١٤.

## المرفق الأول

## المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٢

## المحتويات

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٢  
(١ إلى ٣ شباط/فبراير ٢٠١٢، نيويورك)

الرقم	الصفحة
١/٢٠١٢	استعراض ترتيبات الرمجة الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٨-٢٠١٣
٢/٢٠١٢	التقرير الشفوي لمديرة البرنامج عن تنفيذ استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وخطة عمله للمساواة بين الجنسين
٣/٢٠١٢	تقديرات الميزانية المؤسسية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣
٤/٢٠١٢	تنقيح النظام المالي والقواعد المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان
٥/٢٠١٢	تنقيح النظام المالي والقواعد المالية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
٦/٢٠١٢	تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات عن الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩
٧/٢٠١٢	تقرير مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرين التنفيذيين لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي
٨/٢٠١٢	عرض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٢

الدورة السنوية لعام ٢٠١٢  
(٢٥ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢، جنيف)

٩/٢٠١٢	التقرير السنوي لمديرة البرنامج بشأن الخطة الاستراتيجية: الأداء والنتائج لعام ٢٠١١
١٠/٢٠١٢	حالة التزامات تمويل الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصناديقه وبرامجه لعام ٢٠١٢ وما بعده
١١/٢٠١٢	مساعدات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لميانمار
١٢/٢٠١٢	تقرير عن النتائج التي حققها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام ٢٠١١

١٢١	متطوعو الأمم المتحدة: تقرير مدير البرنامج . . . . .	١٣/٢٠١٢
	تقرير المدير التنفيذي لعام ٢٠١١: التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ . . . . .	١٤/٢٠١٢
١٢٣	تقرير عن المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء وغيرها إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان وتوقعات الإيرادات لعام ٢٠١٢ والسنوات المقبلة . . . . .	١٥/٢٠١٢
١٢٤	التقرير السنوي للمدير التنفيذي، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. . . . .	١٦/٢٠١٢
١٢٥	طلب رواندا أن تعرض مشروع وثيقة برنامج قطري مشترك على المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي . . . . .	١٧/٢٠١٢
١٢٥	تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية في عام ٢٠١١ . . . . .	١٨/٢٠١٢
١٢٦	تقارير مكتب الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع . . . . .	١٩/٢٠١٢
١٣٠	عرض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠١٢ . . . . .	٢٠/٢٠١٢
<b>الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٢</b> (٤ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، نيويورك)		
١٣٧	الاستعراض السنوي للحالة المالية، ٢٠١١ . . . . .	٢١/٢٠١٢
١٣٧	مشروعاً وثيقتي البرنامجين القطريين لإريتريا اللذين أعدهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان . . . . .	٢٢/٢٠١٢
١٣٨	التقييم (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) . . . . .	٢٣/٢٠١٢
١٤١	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع - استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية، ٢٠١٠-٢٠١٣ . . . . .	٢٤/٢٠١٢
١٤١	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع - التقرير الإحصائي السنوي المتعلق بأنشطة مشتريات منظومة الأمم المتحدة، ٢٠١١ . . . . .	٢٥/٢٠١٢
١٤٢	التقييم (صندوق الأمم المتحدة للسكان) . . . . .	٢٦/٢٠١٢

---

١٤٥	.....	٢٠١٤	خارطة طريق للوصول إلى ميزانية متكاملة، ابتداءً من ٢٠١٤	٢٧/٢٠١٢
١٤٧	.....	٢٠١٧-٢٠١٤	ترتيبات البرمجة، ٢٠١٧-٢٠١٤	٢٨/٢٠١٢
١٥٠	.....	٢٠١٢	نظرة عامة على المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٢	٢٩/٢٠١٢



١/٢٠١٢

استعراض ترتيبات البرمجة الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣

## إن المجلس التنفيذي

- ١ - يشير إلى المقرر ٣/٢٠١٠ الذي مُدِّدَ بموجبه ترتيبات البرمجة لمدة عامين بحيث تغطّي الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ تماشياً مع تمديد الخطة الاستراتيجية؛
- ٢ - يحيط علماً بالتقرير المتعلق بالاستعراض الثاني لترتيبات البرمجة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ (DP/2012/3)، وبالمبادرات الأساسية الثلاث المتزامنة التي يستنير بها الاستعراض المذكور ويرتبط بها ارتباطاً لا ينفصم، وهي: الخطة الاستراتيجية الجديدة؛ والميزانية المتكاملة؛ وبرنامج التغيير المؤسسي؛
- ٣ - يؤكد من جديد المبادئ المتعلقة بأهلية جميع البلدان المستفيدة على أساس الخصائص الأساسية للأنشطة التنفيذية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي، ومبدأ القدرة على تلبية احتياجات جميع البلدان المستفيدة وفقاً لأولوياتها الإنمائية؛ ويسلم، في هذا السياق، بمبادئ أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي تشمل مبادئ التدرّج والحياد والشفافية وقابلية التنبؤ بتدفق الموارد إلى جميع البلدان المستفيدة، على النحو الوارد في المقرر ٣٣/٢٠٠٧؛
- ٤ - يؤيد الافتراضين الشاملين اللذين طرحهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الفقرتين ١٢ (ب) و ١٢ (ج) من الوثيقة DP/2012/3 والمتمثلين في بقاء المنهجية الجديدة المتبعة في احتساب الفئة ١ من هدف تخصيص الأموال من الموارد الأساسية مشتملةً على مؤشر لقابلية التنبؤ بحجم التمويل لضمان الانتقال السلس من فترة البرمجة الحالية إلى الفترة التالية، وبقاء هذه المنهجية الجديدة مشتملةً على نفس نطاق نسب التخصيص المئوية المطبقة في ترتيبات البرمجة الحالية (٢٠٠٨-٢٠١٣)؛
- ٥ - يؤيد أيضاً الافتراض الشامل المتمثل في أن يتحدّد وجود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تبعاً للاحتياجات الإنمائية المتميزة للبلدان، لا بناء على نهج موحد يفترض أنه يناسب الجميع، وذلك ضماناً لتحقيق الكفاءة والفعالية في الاستجابة للأولويات الإنمائية الوطنية؛
- ٦ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٢ مزيداً من التفاصيل بشأن الوجود الاستراتيجي العالمي، بما في ذلك الوجود المادي في البلدان المستفيدة من البرامج، مع أخذ الحاجة إلى تحقيق الكفاءة والفعالية بعين الاعتبار، وفقاً للمناقشات التي جرت بشأن الخطة الاستراتيجية الجديدة؛

٧ - **يطلب أيضاً** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٢ معلومات وجهية تفسّر حالات تخصيص الأموال لأنشطة ممولة في إطار ترتيبات البرمجة المقترحة الخارجة عن الأهداف ١ و ٢ و ٣ لتخصيص الأموال من الموارد الأساسية، على أن تستند هذه المعلومات إلى استعراضات وتقييمات وتحليلات تُجرى للوقوف على أداء هذه الأنشطة وفعاليتها، وتتضمّن دروساً مستفادة وتوصيات للتحسين؛

٨ - **يحيط علماً** بالمقترح الداعي إلى إنشاء صندوق للطوارئ، ويطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٢ مزيداً من التفاصيل عن وظيفة هذا الصندوق والمبلغ الإجمالي لمخصّصاته؛

٩ - **يقرّر** النظر في إمكانية إدراج صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ضمن ترتيبات البرمجة في سياق اعتماد مشروع الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، مع أخذ أولويات الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ بعين الاعتبار، وكذا المعلومات الإضافية المقدّمة بخصوص الآثار المالية والقانونية المترتبة على الإدراج المقترح؛

١٠ - **يطلب** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يبيّن في النموذج التوضيحي للميزانية المتكاملة كيفية الربط بين الموارد الموزّعة عن طريق آليات التخصيص المختلفة وبين النتائج المتوقّعة في الخطة الاستراتيجية؛

١١ - **يطلب أيضاً** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدّم مزيداً من التحليلات والمشورة بخصوص معايير الأهلية ونماذج التخصيص المتعلقة بالفئة ١ من هدف تخصيص الأموال من الموارد الأساسية، والمبيّنة في الوثيقة DP/2012/3، مع أخذ الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء في هذا الصدد بعين الاعتبار، وذلك بحيث يتّخذ المجلس التنفيذي مقرّراً بشأن ترتيبات البرمجة الجديدة في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٢.

٣ شباط/فبراير ٢٠١٢

٢/٢٠١٢

التقرير الشفوي لمديرة البرنامج عن تنفيذ استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وخطة عمله للمساواة بين الجنسين

إن المجلس التنفيذي

١ - **يحيط علماً** بالتقرير الشفوي عن تنفيذ استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين في عام ٢٠١١، على النحو المطلوب في المقرر ٣/٢٠٠٦؛

- ٢ - **يسلم** بأهمية تعميم المساواة بين الجنسين على النحو الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وفي الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣؛
- ٣ - **يرحب** بالجهود التي بذلها البرنامج الإنمائي لتنفيذ استراتيجية المساواة بين الجنسين في عام ٢٠١١ ولتحقيق نتائج إنمائية ومؤسسية ملموسة على صعيد المساواة بين الجنسين؛
- ٤ - **يرحب** بعمل اللجنة المعنية بالتوجيه والتنفيذ في مجال الشؤون الجنسانية كدليل واضح على التزام الإدارة العليا بتحقيق المساواة بين الجنسين، وكوسيلة لتحسين الخضوع للمساءلة في مجالي تعميم مراعاة المنظور الجنساني والمساواة بين الجنسين، ويحث البرنامج الإنمائي على مواصلة كفالة التزام الموظفين الإداريين على جميع المستويات بتنفيذ استراتيجية الشؤون الجنسانية وكفالة خضوعهم للمساءلة عن ذلك؛
- ٥ - **يشجع** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تعزيز شراكته مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وعلى العمل عن كثب مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تعزيز المساواة بين الجنسين في البرامج والسياسات على أساس العلاقات التكاملية والتآزرية، وعلى العمل بشكل تعاوني كجزء من أفرقة الأمم المتحدة القطرية؛
- ٦ - **يحيط علماً** بنتائج مؤشر المساواة بين الجنسين ويشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة تعزيز استخدام هذه الأداة وإدماجها بالكامل في نظمه؛ ويرحب بالجهود التي يبذلها البرنامج الإنمائي لإتاحة المجال للمؤسسات الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما هيئة الأمم المتحدة للمرأة، لاستخدام مؤشر المساواة بين الجنسين، باعتبار ذلك وسيلة لتعزيز التعاون وتحسين المساءلة بشأن الشؤون الجنسانية داخل منظومة الأمم المتحدة؛
- ٧ - **يلاحظ مع القلق** تضاؤل نفقات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي تشكل إسهامات كبيرة أو رئيسية في تحقيق المساواة بين الجنسين، ويطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعزيز القدرة على تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وعلى زيادة استثماراته في مجال المساواة بين الجنسين في سياق عملية الخطة الاستراتيجية الجديدة وجدول أعمال البرنامج الإنمائي للتغيير التنظيمي بوجه عام؛

٨ - **يطلب** اطلاعه على الوثيقة النهائية لاستعراض منتصف المدة عن تنفيذ استراتيجية المساواة بين الجنسين؛

٩ - **يطلب** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين في إعداد الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، مع أخذ الدروس المستفادة من تنفيذ الاستراتيجية الحالية للمساواة بين الجنسين بعين الاعتبار، ويطلب كذلك إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يتخذ الخطوات اللازمة لوضع استراتيجية جديدة للمساواة بين الجنسين في الوقت المناسب بما يتماشى وأولويات خطة البرنامج الإنمائي الاستراتيجية المقبلة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وأن يتشاور مع المجلس التنفيذي في هذا الشأن؛

١٠ - **يشير** إلى طلب المجلس التنفيذي تحديد المزيد من التدابير، بطرق منها تقييم وضع الفريق الجنساني وولايته على الصعيدين العالمي والإقليمي، من أجل زيادة التعريف بالاستراتيجية الجنسانية للبرنامج الإنمائي وزيادة الاهتمام بتنفيذها، ويطلب أن تقوم مديرة البرنامج بالإبلاغ في حزيران/يونيه ٢٠١٢، ضمن التقرير السنوي، عن الخطوات الملموسة المتخذة لتنفيذ هذا الطلب؛

١١ - **يكرّر** طلبه إلى مديرة البرنامج أن تقدّم تقريراً شفويًا إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لكل عام خلال الفترة المتبقية من الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي بشأن تنفيذ استراتيجية المساواة بين الجنسين، على النحو المبين في الوثيقة DP/2005/7، ويطلب موافاته خطياً بورقة معلومات أساسية قبل انعقاد دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٣.

٣ شباط/فبراير ٢٠١٢

٣/٢٠١٢

تقديرات الميزانية المؤسسية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣

### إن المجلس التنفيذي

١ - **يحيط علماً** بالنتائج والاحتياجات من الموارد التي تضمنتها تقديرات الميزانية المؤسسية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، على النحو الوارد في الوثيقة DP/FPA/2012/1؛

٢ - **يحيط علماً أيضاً** بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تقديرات الميزانية المؤسسية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (DP/FPA/2012/2)؛

- ٣ - **يوافق** على عرض الأنشطة والتكاليف المرتبطة بها الواردة في الوثيقة DP/FPA/2012/1، والتي تتسق مع تصنيفات الأنشطة والتكاليف المرتبطة بها ونهج الميزنة القائمة على النتائج وجداول الميزانية الرئيسية الموافق عليها في المقررين ٣٢/٢٠١٠ و ١٠/٢٠١١؛
- ٤ - **يوافق** على رصد موارد إجمالية قدرها ٢٩٢,٢ مليون دولار، تمثل مجموع الميزانية المؤسسية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، ويلاحظ أن مجموع الموارد الصافية المقدرة يبلغ ٢٤٥ مليون دولار؛
- ٥ - **يقدر** أن يُستخدم المبلغ المعتمد لتحقيق النواتج المدرجة ضمن إطار نتائج الإدارة للخطة الاستراتيجية للصندوق، وفقا للمقرر ٣٩/٢٠١١؛
- ٦ - **يرحب** بالتخفيضات التي تحققت في حجم التكاليف الإدارية وبارتفاع نسبة الأموال المتاحة لتنفيذ البرامج، ويشجع الصندوق على مواصلة السير في نفس الاتجاه دون أن يؤثر ذلك سلبا على فعالية تنفيذ البرامج؛
- ٧ - **يشير** إلى مقرري المجلس التنفيذي ٩/٢٠١١ و ٢٢/٢٠١١ ويرحب بالجهود التي يبذلها الصندوق لمواصلة تعزيز الإدارة المالية والمراقبة المالية على صعيدي المقر والميدان، لا سيما فيما يتعلق بطريقة التنفيذ الوطني، ويشجع الصندوق على مواصلة تعزيز الرقابة المالية والإدارية على جميع المستويات؛
- ٨ - **يرحب** بالجهود التي يبذلها الصندوق لتعزيز المكاتب الميدانية، ويشجع الصندوق في هذا الصدد على مواصلة خفض معدلات الشواغر؛
- ٩ - **يشجع** الصندوق على القيام مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٢ بإعادة النظر في معدلات ومنهجية استرداد التكاليف المطبقة حاليا، وذلك لتحديد معدلات مستقبلية متسقة وشفافة لإدراجها في الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥؛
- ١٠ - **يشير** إلى المقرر ٤٣/٢٠٠٧ الذي تمت بموجبه الموافقة على الهيكل التنظيمي للصندوق، على النحو الوارد في الوثيقة DP/FPA/2007/16 وتصويبها (DP/FPA/2007/16/Corr.1)؛
- ١١ - **يوافق** على تحويل المكتب دون الإقليمي القائم في داكار، السنغال، ليصبح المكتب الإقليمي لوسط وغرب أفريقيا ودمج المكتبين دون الإقليمي والإقليمي القائمين في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ضمن المكتب الإقليمي لجنوب وشرق أفريقيا، اعتبارا من عام ٢٠١٣، ويتطلع في هذا السياق إلى تلقي نتائج تقييم عملية الهيكلة الإقليمية؛

١٢ - يؤيد مقترح المدير التنفيذي، الشبيه بما ورد في المقرر ٦/٢٠٠٨، والمتعلق بمنحه سلطة استثنائية خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ لاستخدام مبلغ إضافي أقصاه ٢,٧ مليون دولار من الموارد العادية لغرض التدابير الأمنية. وسيقتصر الصندوق استخدام تلك الأموال على التكاليف الأمنية الجديدة والناشئة، حسبما تحدده التوجيهات الصادرة عن إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن، وسيقدم تقريراً إلى المجلس التنفيذي عن استخدام تلك الأموال ضمن استعراضه السنوي للحالة المالية.

٣ شباط/فبراير ٢٠١٢

٤/٢٠١٢

### تنقيح النظام المالي والقواعد المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان

#### إن المجلس التنفيذي

- ١ - يحيط علماً بالتقرير المتعلق بتنقيح النظام المالي والقواعد المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2012/3)، ويعرب عن تقديره للدعوة إلى حوار مستمر عن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛
- ٢ - يحيط علماً أيضاً بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تنقيح النظام المالي والقواعد المالية للصندوق (DP/FPA/2012/2)؛
- ٣ - يوافق على تنقيحات النظام المالي للصندوق ويحيط علماً بتغييرات القواعد المالية الواردة فيه.

٣ شباط/فبراير ٢٠١٢

٥/٢٠١٢

### تنقيح النظام المالي والقواعد المالية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

#### إن المجلس التنفيذي

- ١ - يحيط علماً بالتنقيح المقترح للنظام المالي والقواعد المالية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/OPS/2012/1) وبمرفقيه وبتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تنقيح النظام المالي والقواعد المالية للمكتب (DP/OPS/2012/2)؛

٢ - يحيط علماً أيضاً بالتعليقات التي أبدتها مكتب الشؤون القانونية في مرفق الوثيقة المؤرخة ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، بناء على طلب من المكتب، وفقاً لما أوصت به اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية؛

٣ - يوافق على اعتماد الصيغة المعدلة المقترحة للنظام المالي والقواعد المالية اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، ويطلب إلى المكتب أن يراعي بشكل كامل، لدى قيامه بعملية التوفيق، تعليقات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ومكتب الشؤون القانونية.

٣ شباط/فبراير ٢٠١٢

٦/٢٠١٢

تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات عن الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩

#### إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علماً بتقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات عن الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (DP/OPS/2012/3 و DP/FPA/2012/5 و DP/2012/4)؛

فيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

٢ - يرحّب بالتقدم الذي أحرزه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في معالجة الأولويات المتصلة بمراجعة الحسابات في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١؛

٣ - يرحّب أيضاً باعتماد البرنامج الإنمائي للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢؛

فيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان:

٤ - يرحّب بالإجراءات التي اتخذها صندوق الأمم المتحدة للسكان وبالإجراءات الإضافية التي يعتزم اتخاذها على سبيل تنفيذ توصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة عن فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛

٥ - يرحب أيضاً باعتماد الصندوق للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢؛

فيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع:

٦ - يسلم بأنه وفقاً لتقييم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، تم تنفيذ أكثر من ٨٠ في المائة من توصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩؛

٧ - يسلم كذلك بأن مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة أقرّ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، خلال استعراضه الأولي لعمل المكتب لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، بصحة نتائج التقييم الذي أجره المكتب.

٣ شباط/فبراير ٢٠١٢

٧/٢٠١٢

تقرير مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرين التنفيذيين لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علماً بتقرير مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرين التنفيذيين لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/2012/5)؛

٢ - يشجع البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع على مواصلة تعزيز تقديم التقارير بشكل متكامل، بطرق منها التركيز بشكل أكبر على التحديات وعلى الاتجاهات الراهنة؛

٣ - يقرّر إحالة التقرير المذكور أعلاه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مشفوعاً بالتعليقات والتوجيهات المقدّمة من الوفود في الدورة الحالية.

٣ شباط/فبراير ٢٠١٢



٨/٢٠١٢

عرض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٢

### إن المجلس التنفيذي

يشير إلى أنه قام في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٢ بما يلي:

#### البند ١

#### المسائل التنظيمية

انتخب أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لعام ٢٠١٢:

الرئيس: سعادة السيد مارتن غرونديز (السويد)

نائب الرئيس: السيد طارق إيزيران (المغرب)

نائب الرئيس: سعادة السيد يسرا خان (إندونيسيا)

نائبة الرئيس: السيدة كانديدا نوكاف هورناكوف (الجمهورية التشيكية)

نائب الرئيس: السيد إدواردو بوريي (الأرجنتين)

أقرّ جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الأولى لعام ٢٠١٢ (DP/2012/L.1).

اعتمد تقرير دورته العادية الثانية لعام ٢٠١١ (DP/2012/1)؛

اعتمد خطة العمل السنوية لعام ٢٠١٢ (DP/2012/CRP.1/Rev.1)؛

أقرّ خطة العمل المؤقتة للدورة السنوية لعام ٢٠١٢؛

اعتمد الجدول الزمني التالي لدورتي المجلس التنفيذي المتبقيتين لعام ٢٠١٢:

الدورة السنوية لعام ٢٠١٢: ٢٥ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (جنيف).

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٢: ٤ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

#### الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

#### البند ٢

#### ترتيبات البرمجة

اتخذ المقرر ١/٢٠١٢ بشأن استعراض ترتيبات البرمجة الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة

الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣.

### البند ٣

#### الشؤون الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

اتخذ المقرر ٢/٢٠١٢ بشأن التقرير الشفوي لمديرة البرنامج عن تنفيذ استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وخطة عمله للمساواة بين الجنسين

### البند ٤

#### البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

وافق على الوثائق النهائية للبرامج القطرية التالية:

**أفريقيا:** جمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، والرأس الأخضر (برنامج قطري مشترك)، وغامبيا، وملاوي، وموزامبيق؛

**الدول العربية:** الجزائر واليمن؛

**آسيا والمحيط الهادئ:** إيران (جمهورية - الإسلامية) وبابوا غينيا الجديدة (برنامج قطري مشترك)، وتايلند، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وفييت نام (برنامج قطري مشترك)؛

**أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي:** البرازيل، وبنما، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، وسورينام، وغيانا؛

أحاط علما بطلب مديرة البرنامج منحها سلطة الموافقة على المشاريع ذات الأولوية في ليبيا على أساس كل حالة على حدة؛

#### الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

### البند ٥

#### الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

اتخذ المقرر ٣/٢٠١٢ بشأن تقديرات الميزانية المؤسسية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣؛

اتخذ المقرر ٤/٢٠١٢ بشأن تنقيح النظام المالي والقواعد المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

أحاط علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تقديرات الميزانية المؤسسية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ وتنقيح النظام المالي والقواعد المالية (DP/FPA/2012/2)؛

#### البند ٦

#### مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان

استمع إلى عرض شفوي للإطار العام لخطة العمل المتعلقة بتناول التوصيات الواردة في تقرير أنشطة مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتين في عام ٢٠١٠ (المقرر ٢٠١١/٢٢)؛

#### البند ٧

#### البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها (صندوق الأمم المتحدة للسكان)

وافق على الوثائق النهائية للبرامج القطرية التالية:

أفريقيا: تشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، والرأس الأخضر، وغامبيا، وملاوي، وموزامبيق؛

الدول العربية: الجزائر واليمن؛

آسيا والمحيط الهادئ: إيران (جمهورية - الإسلامية)، وبابوا غينيا الجديدة، وتايلند، وميانمار، وفييت نام؛

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: البرازيل، وبنما، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية؛

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

#### البند ٨

#### الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

اتخذ المقرر ٥/٢٠١٢ بشأن تنقيح النظام المالي والقواعد المالية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

## الجزء المشترك

### البند ٩

#### توصيات مجلس مراجعي الحسابات

اتخذ المقرر ٦/٢٠١٢ بشأن تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات عن الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛

### البند ١٠

#### التقرير المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اتخذ المقرر ٧/٢٠١٢ بشأن تقرير مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرين التنفيذيين لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

#### الاجتماع المشترك

عقد الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، يومي ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، حيث جرى تناول المواضيع التالية: (أ) البلدان المتوسطة الدخل: دور الأمم المتحدة ووجودها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً؛ (ب) أقل البلدان نمواً: المساهمة التعاونية التي تقدمها الأمم المتحدة من أجل تنفيذ برنامج عمل إسطنبول؛ (ج) إنجاح النشاط التنفيذي الذي تضطلع به الأمم المتحدة من أجل التنمية المعجلة: استعراض السياسات الذي يجري كل أربع سنوات ("توحيد الأداء" والإبلاغ عن النتائج)؛ (د) المرحلة الانتقالية؛

عقد أيضاً جلسات الإحاطة غير الرسمية التالية:

مشاورات غير رسمية بشأن نتائج حلقة عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التجارب والممارسات في مجال تكوين سلاسل النتائج للتصدّي لمختلف القضايا الإنمائية؛

مشاورة غير رسمية مشتركة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن وضع خطة لتحقيق الشفافية الكاملة فيما يتعلق بالكشف عن تقارير المراجعات الداخلية للحسابات؛

مشاورة غير رسمية مشتركة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بخصوص الجدول الزمني لاستعراض وتحليل المعدلات الموحدة لاسترداد التكاليف؛

مشاورة غير رسمية عن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

جلسة إحاطة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن الأعمال التحضيرية لمؤتمر ريو+٢٠: البنية التحتية والتنمية المستدامة.

٣ شباط/فبراير ٢٠١٢

٩/٢٠١٢

التقرير السنوي لمديرة البرنامج بشأن الخطة الاستراتيجية: الأداء والنتائج لعام ٢٠١١

### إن المجلس التنفيذي

١ - يشير إلى مقرره ١٤/٢٠١١ بشأن استعراض منتصف المدة لخطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاستراتيجية الحالية؛

٢ - يرحب بالتقرير السنوي لمديرة البرنامج بشأن الخطة الاستراتيجية: الأداء والنتائج لعام ٢٠١١ (DP/2012/7) ومرفقات التقرير؛

٣ - يلاحظ مع التقدير التغييرات التي أدخلت على التقرير السنوي باعتبار ذلك خطوة إيجابية في العمل الجاري الهادف إلى مواصلة تحسين الإبلاغ عن النتائج؛

٤ - يرحب بالعملية التشاورية المفضية إلى تقديم التقرير السنوي، وبالمعلومات المستكملة المدلى بها عن خريطة الطريق والجدول الزمني المقرر للمشاورات الرامية إلى إعداد الخطة الاستراتيجية المقبلة؛

٥ - يحيط علماً بالمعلومات المفصلة المتعلقة بالمرجات والنواتج والنتائج الواردة في التقرير السنوي ومرفقاته؛ ويشجع، في هذا الصدد، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة جهوده الرامية إلى تحسين أسلوبه في الإبلاغ بهدف جعله أكثر تركيزاً ودقة وإيضاحاً؛

٦ - يؤكد ضرورة مواصلة الجهود الحالية الرامية إلى التوصل إلى استغلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من صناديق الأمم المتحدة وبرامجها استغلالاً متسقاً ومتجانساً للمفاهيم والتعاريف الواردة في النتائج؛

٧ - **يطلب** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يتخذ الخطوات اللازمة في العام المقبل لوضع مؤشرات محسنة لوثائق البرامج القطرية، وأن يقوم، لدى إعداد الخطة الاستراتيجية المقبلة، بوضع مجموعة من المؤشرات الرئيسية للنتائج الإنمائية والمؤسسية بهدف تعزيز الإبلاغ عن الأداء وإدارة الأداء وتوجيه التخطيط الاستراتيجي في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٨ - **يطلب** إلى مديرة البرنامج، أن تقوم، في ضوء التوجيه الذي توفره العمليات الدولية الحكومية من قبيل الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة ومناقشات المجلس التنفيذي، بما يلي:

(أ) إعداد مشروع الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ كي ينظر فيها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠١٣ انسجاماً مع معايير الجودة المتوقعة الواردة في المقرر ١٤/٢٠١١؛

(ب) إعداد استعراض تراكمي للخطة الاستراتيجية الحالية يُقدم للدورة السنوية لعام ٢٠١٣ ويتضمن تحليلاً عالي المستوى ومتعدد السنوات لإنجازات الخطة الاستراتيجية الحالية والتحديات التي تعترضها، وذلك بالتشاور مع المجلس التنفيذي؛

(ج) النظر، لدى إعداد الخطة الاستراتيجية المقبلة، في بدائل لأنماط النواتج الحالية، ومواصلة التشاور مع المجلس التنفيذي بشأن كيفية صياغة أنماط نواتج معقولة تمكن من تحسين رصد ما يقدمه البرنامج الإنمائي من إسهام خاص في النتائج المحققة على الصعيد الوطني؛

(د) إدراج سرد واضح عن إسهام البرنامج الإنمائي على المستوى المؤسسي في تحقيق النتائج الإنمائية في التحليل المتعدد السنوات لحالة تنفيذ الخطة الاستراتيجية وفي التقارير السنوية المقبلة؛

(هـ) إيلاء مزيد من الأهمية في التقارير السنوية المقبلة للاستنتاجات المهمة المستقاة من تحليل النتائج، مثل المخاطر والتحديات والدروس المستفادة وعوامل نجاح البرامج والأسباب التي تحول دون بلوغ الأهداف المتفق عليها.

٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢

١٠/٢٠١٢

حالة التزامات تمويل الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصناديقه وبرامجه لعام ٢٠١٢ وما بعده

### إن المجلس التنفيذي

- ١ - يلاحظ أن المساهمات في الموارد العادية زادت في عام ٢٠١١ زيادة طفيفة لتصل إلى ٠,٩٧٥ بليون دولار من ٠,٩٦٧ بليون دولار في عام ٢٠١٠، بعد ثلاث سنوات متتالية من الانخفاض؛
- ٢ - يلاحظ أيضاً أن كثيراً من الحكومات بذلت جهداً كبيراً لضمان هذه الزيادة، غير أن المبلغ لا يزال أقل بكثير من هدف التمويل لعام ٢٠١١ وهو ١,٥٥ بليون دولار من الموارد العادية المبنية في خطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣؛
- ٣ - يلاحظ كذلك أن المساهمات المقدمة عموماً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي انخفضت إلى ٤,٨٣ بلايين دولار في عام ٢٠١١ من ٥,٠١ بلايين دولار في عام ٢٠١٠ بسبب حدوث نقصان في الموارد الأخرى؛
- ٤ - يشير إلى قرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٨ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، ويكرر التأكيد على أن الموارد العادية تشكل الركيزة الأساسية لتمويل البرنامج الإنمائي؛
- ٥ - يطلب إلى جميع البلدان التي لم تقدم بعد مساهماتها في الموارد العادية لعام ٢٠١٢ أن تفعل ذلك؛
- ٦ - يشجع جميع الدول الأعضاء على الإبقاء على مساهماتها الأساسية، ويشجع أيضاً البلدان التي تستطيع زيادة مساهماتها على زيادتها والتعهد بتقديم تبرعات لسنوات متعددة، وتقديم مساهماتها خلال النصف الأول من السنة من أجل كفاءة البرمجة الفعالة؛
- ٧ - يلاحظ الاتجاه نحو زيادة استخدام المساهمات المخصصة لأوجه إنفاق معينة دون غيرها، ويتطلع إلى إجراء مناقشة معمقة بشأن هذه المسألة في دورة المجلس التنفيذي السنوية لعام ٢٠١٣.

٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢

١١/٢٠١٢

## مساعدات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لميانمار

## إن المجلس التنفيذي

- ١ - يسلم بأهمية التطورات الأخيرة في ميانمار، وبتوسع نطاق الفرص المتاحة للمجتمع الدولي كي يقدم الدعم للإصلاحات الجارية؛
  - ٢ - يشير إلى مقرر مجلس الإدارة ٢١/٩٣ الذي قرر فيه المجلس، في جملة أمور، أن جميع المساعدات المقدمة في المستقبل لميانمار من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق ذات الصلة ينبغي أن تُوجه بوضوح نحو البرامج التي يكون لها أثر على مستوى القواعد الشعبية بطريقة مستدامة، وذلك إلى حين النظر في وقت مناسب في برنامج قطري لميانمار؛
  - ٣ - يطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يقوم، بالتشاور مع جميع الشركاء، بتقديم مشروع وثيقة برنامج قطري لينظر فيها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٢.
- ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢

١٢/٢٠١٢

## تقرير عن النتائج التي حققها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام ٢٠١١

## إن المجلس التنفيذي

- ١ - يحيط علماً بالتقرير الذي يعرض النتائج التي حققها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام ٢٠١١ (DP/2012/11) ويرحب بالأداء القوي المستمر للصندوق في ضوء الأهداف المحددة؛
- ٢ - يرحب بالزيادة الضخمة في المساهمات المقدمة للصندوق، لا سيما من مصادر القطاع الخاص؛
- ٣ - يحيط علماً، مع ذلك، بأن الهدف المتمثل في وصول المساهمات المقدمة للموارد العادية إلى ٢٥ مليون دولار سنوياً - وهو المبلغ الضروري لاستمرار الدعم الذي يقدمه الصندوق لما عدده ٤٠ من أقل البلدان نمواً - لا يزال لم يتحقق؛
- ٤ - يهيب بالدول الأعضاء التي لديها القدرة أن تقدم مساهمات للموارد العادية للصندوق حتى يحافظ على الدعم الذي يقدمه لما عدده ٤٠ من أقل البلدان نمواً، مع مواصلة



جذب مستويات متزايدة من المساهمات غير الأساسية والمواضعية، ولا سيما من مصادر القطاع الخاص؛

٥ - يقرر إجراء عملية تشاورية مع أصحاب المصلحة في أواخر عام ٢٠١٢ بشأن الاتجاهات المستقبلية المحتملة لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢

١٣/٢٠١٢

متطوعو الأمم المتحدة: تقرير مدير البرنامج

### إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علماً بتقرير مدير البرنامج بشأن برنامج متطوعي الأمم المتحدة (DP/2012/12)؛

٢ - يثني على برنامج متطوعي الأمم المتحدة لاحتفاله الناجح بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للمتطوعين؛

٣ - يثني على برنامج متطوعي الأمم المتحدة لمبادرته بإصدار أول تقرير عن حالة العمل التطوعي في العالم، ويشجع البرنامج على مواصلة نشر التقرير؛

٤ - يعرب عن تقديره للمساهمة الرائعة التي أسهم بها متطوعو الأمم المتحدة بأعداد كبيرة في تحقيق إنجازات البلدان المستفيدة من البرامج وشركاء الأمم المتحدة على صعيد تحقيق السلام والتنمية، بما في ذلك النمو المستمر في عدد المتطوعين العاملين عبر الإنترنت؛

٥ - يشجع برنامج متطوعي الأمم المتحدة على زيادة فرص العمل التطوعي المتاحة للشباب، على النحو المبين في خطة عمل الأمين العام الخمسية، ويرحب، تحقيقاً لهذا الهدف، بمبادرة إنشاء صندوق استئماني لتلقي التبرعات من أجل إنشاء فريق للمتطوعين الشباب في إطار برنامج متطوعي الأمم المتحدة؛

٦ - يشجع برنامج متطوعي الأمم المتحدة على مواصلة ابتكار وتنويع طرائق العمل التطوعي، ولا سيما ما يشمل منها التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والنُهُج الإقليمية، وطوائف المغتربين، وفرص العمل التطوعي على صعيد القطاع الخاص؛

- ٧ - **يخطط علماً** بقيام برنامج متطوعي الأمم المتحدة بوضع إطار للنتائج بغية قياس مساهماته البرنامجية في تحقيق السلام والتنمية؛
- ٨ - **يدعو** الشركاء الإنمائيين وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ممن لها القدرة إلى زيادة ما يوفرونه من تمويل لصندوق التبرعات الخاص لإجراء البحوث والتدريب والابتكارات الرائدة وللبحث عن طرائق أخرى للتمويل؛
- ٩ - **يشجع** الحكومات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمات الأمم المتحدة على الاعتراف بمساهمات العمل التطوعي في تحقيق التنمية والرفاه المجتمعيين المستدامين، وذلك عن طريق إدماج العمل التطوعي في برامجها؛
- ١٠ - **يخطط علماً** بالدور الموسّع والمسؤوليات المتزايدة الملقاة على عاتق برنامج متطوعي الأمم المتحدة منذ نشأته، ويطلب إلى مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تدرج في تقريرها السنوي المقبل الذي ستقدمه إلى المجلس التنفيذي تحليلاً لتطور الدور الذي قام به برنامج متطوعي الأمم المتحدة والمهام التي اضطلع بها على مدى العقود الماضية، وكيف أثرت هذه الأدوار والمهام في عمليات برنامج متطوعي الأمم المتحدة؛
- ١١ - **يدعو** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى مواصلة تقديم كل ما يلزم من الدعم البرنامجي والإداري والقانوني إلى برنامج متطوعي الأمم المتحدة كي ينجز ولايته؛
- ١٢ - **يشجع** برنامج متطوعي الأمم المتحدة على مواصلة تقديم الدعم اللازم لتسريع بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية ولتعميم العمل التطوعي في الجهود الجارية في مجال التنمية المستدامة.

٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢

١٤/٢٠١٢

تقرير المدير التنفيذي لعام ٢٠١١: التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣

### إن المجلس التنفيذي

- ١ - يحيط علماً بالوثائق التي تشكّل تقرير المدير التنفيذي لعام ٢٠١١: DP/FPA/2012/6 (Part I, Part I/Add.1 and Part II)
- ٢ - يحيط علماً بالتقدم المحرز في تنفيذ أطر نتائج الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣؛
- ٣ - يحيط علماً أيضاً بالجهود التي يبذلها صندوق الأمم المتحدة للسكان لتنفيذ توجيهه الاستراتيجي المنقح وتوصيات استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، من خلال خطة العمل؛
- ٤ - يرحب بالتحسينات التي أدخلت على التقرير السنوي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، بما في ذلك تحليل النتائج المدرج في مرفقات التقرير؛
- ٥ - يؤكد ضرورة مواصلة الجهود الحالية الرامية إلى التوصل إلى استغلال صندوق الأمم المتحدة للسكان وغيره من صناديق الأمم المتحدة وبرامجها استغلالاً متسقاً ومتجانساً للمفاهيم والتعاريف الواردة في النتائج؛
- ٦ - يرحب بخريطة الطريق المفضية إلى الخطة الاستراتيجية المقبلة، ويشجع صندوق الأمم المتحدة للسكان على أن يعتمد في مناقشاته بشأن الخطة الاستراتيجية المقبلة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ على التوجيه الاستراتيجي المنقح وتوصيات استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية الحالية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، بما في ذلك الدروس المستفادة من تنفيذ أطر النتائج، وذلك لزيادة تعزيز تركيز الصندوق على النتائج، واضعاً في الاعتبار العمليات الأخرى المتصلة بخطة الأمم المتحدة للتنمية؛
- ٧ - يعرب عن تقديره للجهود التي يبذلها صندوق الأمم المتحدة للسكان لوضع الخطة الاستراتيجية المقبلة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ بطريقة شفافة وشاملة، ويشدد على ضرورة التشاور مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، ويؤكد في هذا الصدد على ضرورة التشاور مع البلدان المستفيدة من البرامج بشأن ما لديها من خبرات ودروس مستفادة وأولويات للخطة الاستراتيجية المقبلة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢

١٥/٢٠١٢

تقرير عن المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء وغيرها إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان وتوقعات الإيرادات لعام ٢٠١٢ والسنوات المقبلة

### إن المجلس التنفيذي

- ١ - يحيط علماً بالتقرير المقدم عن المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء وغيرها إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان وتوقعات الإيرادات لعام ٢٠١٢ والسنوات المقبلة (DP/FPA/2012/7)؛
- ٢ - يشيد بالجهود التي يبذلها صندوق الأمم المتحدة للسكان لتوسيع قاعدة تمويله وتعبئة موارد إضافية وغيرها من أشكال الدعم من جهات متنوعة، بما في ذلك من القطاع الخاص؛
- ٣ - يؤكد أن الموارد العادية هي الركيزة الأساسية للصندوق وأنها ضرورية للحفاظ على طبيعة عمله المتسمة بتعدد الأطراف والحياد والشمولية، ويشجع الصندوق على مواصلة حشد هذه الموارد مع الاستمرار أيضا في حشد الموارد التكميلية من أجل صناديقه وبرامجه المواضيعية؛
- ٤ - يشجع جميع الدول الأعضاء على الإبقاء على مساهماتها الأساسية، ويشجع أيضا البلدان التي تستطيع زيادة مساهماتها على زيادتها والتعهد بتقديم تبرعات لسنوات متعددة، وتقديم مساهماتها خلال النصف الأول من السنة من أجل كفالة البرمجة الفعالة؛
- ٥ - يلاحظ الاتجاه نحو زيادة استخدام المساهمات المخصصة لأوجه إنفاق معينة دون غيرها، ويتطلع إلى إجراء مناقشة معمقة بشأن هذه المسألة في دورة المجلس التنفيذي السنوية لعام ٢٠١٣؛
- ٦ - يشجع حكومات جميع البلدان المستفيدة من البرامج والتي لديها القدرة اللازمة على أن تقوم بتوسيع نطاق المساهمات التي تقدمها للبرامج في بلدانها؛
- ٧ - يؤكد أن الصندوق يحتاج إلى دعم سياسي قوي وإلى مزيد من الدعم المالي، إضافة إلى تمويل أساسي يمكن التنبؤ به، لكي يتسنى له تعزيز مساعده للبلدان حتى تتمكن من إدراج خطة عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بصورة كاملة في الاستراتيجيات والأطر الإنمائية الوطنية ومن تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ولا سيما الأهداف ٣ و ٤ و ٥ و ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢

١٦/٢٠١٢

## التقرير السنوي للمدير التنفيذي، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

## إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علماً بالتقرير السنوي للمدير التنفيذي (DP/OPS/2012/4) وبمرفقات التقرير؛

٢ - يرحب بالإسهامات الكبيرة التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهي إسهامات كثيراً ما يقدمها في أكثر البيئات صعوبة، من أجل تحقيق نتائج العمليات التي تقوم بها الأمم المتحدة وشركاؤها؛

٣ - يشجع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على مواصلة إدماج خطة تنمية القدرات الوطنية في المجالات التي يملك فيها المكتب اختصاصاً وميزة نسبية، وهي إدارة المشاريع والبنى الأساسية والمشتريات، بطرق استخدامها استخدام الموارد المحلية؛

٤ - يحيط علماً بالخطوات المتخذة من أجل قياس الخدمات التي يقدمها المكتب والعمليات التي يضطلع بها في ضوء معايير مستقلة لأفضل الممارسات، ونجاح تلك الجهود، حسب ما أثبتته شهادات تصديق من أطراف ثالثة مستقلة بشأن إدارة الجودة والمشتريات في المؤسسة؛

٥ - يلاحظ مع التقدير الجهود التي يبذلها المكتب لنشر بيانات مفصلة عن جميع المشاريع الجاري تنفيذها، في امثال تام لمعايير المبادرة الدولية للشفافية في المعونة، وبشكل الترميز الجغرافي.

٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢

١٧/٢٠١٢

طلب رواندا أن تعرض مشروع وثيقة برنامج قطري مشترك على المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي

## إن المجلس التنفيذي

١ - يشير إلى مقرريه ١١/٢٠٠١ و ٣٦/٢٠٠٦ المتعلقين بعملية الموافقة على البرامج؛

٢ - **يحيط علماً** بطلب رواندا أن تعرض على المجالس التنفيذية المعنية في دورتها العادية الأولى لعام ٢٠١٣، على أساس استثنائي، مشروع وثيقة برنامج قطري مشترك تتضمن سرداً مشتركاً وإطاراً للنتائج خاصاً بكل منظمة، مع ما يتصل بذلك من احتياجات من الموارد؛

٣ - **يقرر** أن ينظر، على أساس استثنائي، في مشروع وثيقة البرنامج القطري المشترك المقدم من رواندا في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٣ لكل مجلس من المجالس التنفيذية؛

٤ - **يقرر كذلك** أن تُنشر الوثيقة النهائية للبرنامج القطري المشترك في مواقع المنظمات المعنية في موعد لا يتجاوز ستة أسابيع بعد مناقشتها في المجالس التنفيذية المعنية؛

٥ - **يؤكد أنه**، تماشياً مع مقرري المجلس التنفيذي ١١/٢٠٠١ و ٣٦/٢٠٠٦، ستتم الموافقة على العنصر الخاص بكل منظمة من وثيقة البرنامج القطري المشترك، على أساس عدم الاعتراض، دون عرض أو مناقشة، في الدورة السنوية لعام ٢٠١٣، ما لم يبلغ خمسة أعضاء على الأقل الأمانة المعنية خطياً قبل انعقاد الدورة برغبتهم في عرض الوثيقة النهائية للبرنامج القطري المشترك على المجلس التنفيذي.

٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢

١٨/٢٠١٢

تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية في عام ٢٠١١

### إن المجلس التنفيذي

فيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

١ - **يحيط علماً** بالتقرير المقدم عن المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التي أُجريت في عام ٢٠١١ (DP/2012/13/Rev.1)، وبرد الإدارة على ذلك التقرير، وبالتقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات؛

٢ - **يعرب عن دعمه** المتواصل لتعزيز مهام المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات؛

٣ - **يعترف ويؤيد** مشاركة مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات في مباشرة وتنسيق العمليات المشتركة لمراجعة حسابات الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء، وبرامج 'توحيد الأداء' التجريبية الذاتية المنطلق، والأنشطة المشتركة الأخرى، ويشجع أيضاً على استخلاص الدروس المستفادة من عمل منظمات الأمم المتحدة في إطار من التآزر فيما بينها لإيراد تلك الدروس في الأعمال المشتركة للمكتب بشأن مراجعة الحسابات، مثل عمله المتعلق بالنهج المنسق في التحويلات النقدية؛

٤ - **يشجع** مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات على أن يبرز في التقارير السنوية المقبلة الجوانب الإيجابية التي يكشف عنها ما يُنفذ من عمليات للمراجعة الداخلية للحسابات، وكذلك على توفير معلومات أكثر وضوحاً عن مواطن الضعف الخطيرة التي تحددها عمليات المراجعة الداخلية للحسابات، ويحث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن يقدم تقريراً عن الإجراءات المتخذة لمعالجة مواطن الضعف هذه؛

٥ - **يلاحظ** عدد التوصيات المتكررة بشأن إدارة المشاريع والمشتريات والموارد البشرية، ويحث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تكثيف الجهود الرامية إلى تحسين قدرات وأداء الموظفين لتحسين هذا الوضع؛

٦ - **يشير** إلى أهمية مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويشجع في هذا الصدد البرنامج الإنمائي على كفالة توفر مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات على مستوى من الموارد، بما في ذلك الموارد من الموظفين، يكفي لتلبية الاحتياجات من خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات والخدمات الاستشارية؛

فيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان:

٧ - **يحيط علماً** بتقرير مدير شعبة خدمات الرقابة عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة في عام ٢٠١١ (DP/FPA/2012/9) ورد الإدارة المعنية على ذلك التقرير، وبالتقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات ورد الإدارة عليه؛

٨ - **يعرب** عن دعمه المتواصل لتعزيز مهمة الرقابة؛

٩ - **يلاحظ** عدد التوصيات المعلقة الواردة في التقارير السابقة لمجلس مراجعي الحسابات؛ ويرحب بالعمل الذي يقوم به الصندوق من أجل تنفيذ تلك التوصيات، فضلاً عن التوصيات الخمس عشرة لشعبة خدمات الرقابة؛ ويدعو الصندوق إلى مواصلة اتخاذ الإجراءات المتعلقة بالتوصيات التي تقع ضمن اختصاصه؛

١٠ - يدعو مدير شعبة خدمات الرقابة إلى إعادة إدراج معلومات عن الحسابات المالية التي تكبدها صندوق الأمم المتحدة للسكان في تقاريره المقبلة، وذلك في إطار الإبلاغ عن سوء الإدارة المالية؛

١١ - يشير إلى أهمية شعبة خدمات الرقابة بالنسبة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ويشجع الصندوق في هذا الصدد على كفاءة توفر شعبة خدمات الرقابة على مستوى من الموارد، بما في ذلك الموارد من الموظفين، يكفي لتلبية احتياجات خدمات مراجعة الحسابات والخدمات الاستشارية؛

فيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع:

١٢ - يحيط علماً بتقرير الأنشطة لعام ٢٠١١ لفريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات (DP/OPS/2012/5)، وبرد الإدارة على ذلك التقرير، وبالتقرير السنوي للجنة الاستشارية للشؤون الاستراتيجية ومراجعة الحسابات؛

١٣ - يحيط علماً بالتقدم المحرز في تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات التي مر عليها أكثر من ١٨ شهراً؛

فيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع:

١٤ - يؤيد التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بزيادة المساءلة والشفافية؛

١٥ - يعترف بأن استقلالية وظيفية المراجعة الداخلية للحسابات والتزام الشفافية في ما يتعلق بمراجعة الحسابات وإعداد التقارير المالية وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية كلها أمور تعزز المساءلة وتؤدي إلى زيادة ثقة الجمهور؛

١٦ - يقرر أن يتيح مديرو المراجعة الداخلية للحسابات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للجمهور الموجزات التنفيذية لجميع تقارير المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة بعد ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢؛

١٧ - يقرر أن يتيح مديرو المراجعة الداخلية للحسابات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للجمهور



الموجزات التنفيذية لجميع تقارير المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة بعد ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢؛

١٨ - يرحب بالضمانات التي يتوخى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع توفيرها في هذا الصدد؛

١٩ - يقرر أن يقوم مدير المراجعة الداخلية للحسابات، قبل الإفصاح عن أي تقرير من تقارير المراجعة الداخلية للحسابات يحتوي على نتائج تتصل بدولة عضو محددة، بتقديم نسخة من التقرير إلى الدولة العضو المعنية وبمنح تلك الدولة وقتاً كافياً للاطلاع على التقرير والتعليق عليه، ويشير في هذا السياق إلى أنه حيثما اعتبر مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو المديران التنفيذيان لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أو الدولة العضو المعنية أن المعلومات الواردة في أي تقرير من تقارير المراجعة الداخلية للحسابات معلومات حساسة بوجه خاص (تتصل، في جملة أمور، بأطراف ثالثة أو ببلد آخر أو حكومة أو إدارة أخرى)، أو أنها معلومات تمس بإجراءات توجد قيد التنفيذ، أو قد تعرض سلامة شخص وأمنه للخطر، أو تنتهك حقوقه أو تتعدى على خصوصيته، فإنه يجوز تنقيح تقرير المراجعة الداخلية للحسابات أو الاحتفاظ به بالكامل وفقاً للسلطة التقديرية لمدير المراجعة الداخلية للحسابات؛

٢٠ - يطلب إلى مديري المراجعة الداخلية للحسابات في كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يدرجوا في تقاريرهم السنوية المقدمة للمجلس التنفيذي عناوين جميع تقارير المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة خلال العام والمعلومات ذات الصلة بالمسائل المهمة، إن وجدت، المتعلقة بالإفصاح العلني عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات، وأن يدرجوا في تقاريرهم السنوية لعام ٢٠١٤ تحليلاً عن الخبرة المكتسبة من الإفصاح العلني عن التقارير حتى حينه.

٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢

١٩/٢٠١٢

## تقارير مكاتب الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

### إن المجلس التنفيذي

- ١ - يحيط علماً بتقارير مكاتب الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2012/14)، و DP/FPA/2012/10 و DP/OPS/2012/6؛
- ٢ - يسلم بأن مكاتب الأخلاقيات تسهم في تعزيز ثقافة الأخلاقيات والنزاهة والمساءلة في المنظمات، وفي هذا الصدد، يلاحظ مع التقدير الجهود التي تبذلها مكاتب الأخلاقيات في وضع المعايير وفي تقديم الدعم والتدريب والتثقيف والتوعية في مجال السياسات، وفي إسداء المشورة وتقديم التوجيه والحماية من الإجراءات الانتقامية، واستعراض الإقرارات المالية؛
- ٣ - يرحب بمشاركة مكاتب أخلاقيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في لجنة الأمم المتحدة للأخلاقيات وفي شبكة أخلاقيات المنظمات المتعددة الأطراف، ويلاحظ مع التقدير المساهمة في التعاون على نطاق المنظومة ووضع مجموعة متناسقة من المعايير والسياسات والممارسات؛
- ٤ - يشجع إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على مواصلة تعزيز مهام مكتب الأخلاقيات في كل منظمة، وتوفير الموارد الكافية لها كي تنفذ برامج عملها؛
- ٥ - يتطلع إلى النظر في التقارير السنوية المقبلة لمكاتب الأخلاقيات في المنظمات الثلاث، عملاً بالمقرر ١٧/٢٠١٠، ولا سيما الاتجاهات السائدة في الأنشطة التي صدر بها تكليف والتوصيات الموجهة إلى الإدارة من أجل تعزيز ثقافة النزاهة والامتثال في المنظمة؛
- ٦ - يتطلع إلى ردود إدارات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على التقارير السنوية المقبلة التي يعدها مكتب الأخلاقيات في كل منظمة على حدة، بما في ذلك المبادرات الملموسة المتخذة للتعامل مع التوصيات الواردة في التقارير.

٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢

٢٠/٢٠١٢

عرض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠١٢

### إن المجلس التنفيذي

يشير إلى أنه قام في دورته السنوية لعام ٢٠١٢ بما يلي:

#### البند ١

##### المسائل التنظيمية

- أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته السنوية لعام ٢٠١٢ (DP/2012/L.2)؛
- أقر تقرير الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٢ (DP/2012/5) و DP/2012/5/Add.1؛
- وافق على الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في عام ٢٠١٢:
- الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٢: من ٤ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢؛
- اعتمد خطة العمل المؤقتة للدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٢ للمجلس التنفيذي؛

#### الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

#### البند ٢

##### التقرير السنوي لمديرة البرنامج

- اتخذ المقرر ٩/٢٠١٢ بشأن التقرير السنوي لمديرة البرنامج عن الخطة الاستراتيجية: الأداء والنتائج لعام ٢٠١١؛
- أحاط علماً بتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن توصيات وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠١١ (DP/2012/7/Add.1)؛
- أحاط علماً بالمرفق الإحصائي (DP/2012/7/Add.2)؛

#### البند ٣

##### الالتزامات بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- اتخذ المقرر ١٠/٢٠١٢ بشأن حالة الالتزامات بتمويل الموارد العادية للبرنامج الإنمائي وصناديقه وبرامجه لعام ٢٠١٢ وما بعده؛

## البند ٤

### تقرير التنمية البشرية

أحاط علماً بالمعلومات المستكملة عن المشاورات المتعلقة بتقرير التنمية البشرية

(DP/2012/9)؛

## البند ٥

### البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

اتخذ المقرر ١١/٢٠١٢ المتعلق بمساعدات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لميانمار؛

اتخذ المقرر ١٧/٢٠١٢ المتعلق بطلب رواندا أن تعرض مشروع وثيقة برنامج قطري

مشترك على المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي؛

أحاط علماً بأول تمديد لمدة سنة واحدة للبرامج القطرية لبوتان وتوغو

وغينيا - بيساو وكوبا ومالي والمكسيك ونيجيريا، وبالتحديد لمدة ستة أشهر للبرنامج

القطري لرواندا (DP/2012/10/Rev.1 و DP/2012/10/Add.1)؛

وافق على التمديد لمدة سنتين للبرامج القطرية لجزر القمر وكولومبيا والكويت

(DP/2012/10/Rev.1 و DP/2012/10/Add.1)؛

وافق على تمديد ثان لمدة سنة واحدة للبرنامجين القطريين لتونس وناميبيا

(DP/2012/10/Rev.1)؛

أحاط علماً بمشاريع وناثق البرامج القطرية التالية والتعليقات عليها:

### أفريقيا

مشروع وثيقة البرنامج القطري لغينيا (DP/DCP/GIN/2)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري لليسوتو (DP/DCP/LSO/2)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري لموريشيوس (DP/DCP/MUS/3)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري لسيراليون (DP/DCP/SLE/2)؛

### الدول العربية

مشروع وثيقة البرنامج القطري لجزيرة جيبوتي (DP/DCP/DJI/2)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري للأردن (DP/DCP/JOR/2)؛

## آسيا والمحيط الهادئ

- مشروع وثيقة البرنامج القطري للهند (DP/DCP/IND/2)؛  
مشروع وثيقة البرنامج القطري لماليزيا (DP/DCP/MYS/2)؛  
مشروع وثيقة البرنامج القطري لسري لانكا (DP/DCP/LKA/2)؛

## أوروبا ورابطة الدول المستقلة

- مشروع وثيقة البرنامج القطري لجمهورية مولدوفا (DP/DCP/MDA/2)؛

## أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- مشروع وثيقة البرنامج القطري لبليز (DP/DCP/BLZ/2)؛  
مشروع وثيقة البرنامج القطري لبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)  
(DP/DCP/BOL/2)؛  
مشروع وثيقة البرنامج القطري لكوستاريكا (DP/DCP/CRI/2)؛

## البند ٦

### صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

- اتخذ المقرر ١٢/٢٠١٢ بشأن التقرير المقدم عن النتائج التي حققتها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام ٢٠١١؛

## البند ٧

### متطوعو الأمم المتحدة

- اتخذ المقرر ١٣/٢٠١٢ بشأن متطوعي الأمم المتحدة: تقرير مدير البرنامج؛

### الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

## البند ٨

### التقرير السنوي للمدير التنفيذي

- اتخذ المقرر ١٤/٢٠١٢ بشأن تقرير المدير التنفيذي لعام ٢٠١١: التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣؛

## البند ٩

## الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان

اتخذ المقرر ١٥/٢٠١٢ بشأن التقرير المقدم عن المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء وغيرها إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان وتوقعات الإيرادات لعام ٢٠١٢ والسنوات المقبلة؛

## البند ١٠

## البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

اتخذ المقرر ١٧/٢٠١٢ المتعلق بطلب رواندا أن تعرض مشروع وثيقة برنامج قطري مشترك على المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي؛

وافق على التمديد لمدة سنتين لكل من البرنامج القطري لكولومبيا (DP/FPA/2012/14) والبرنامج القطري لجزر القمر (DP/FPA/2012/11)؛

وافق على التمديد الثاني لمدة سنة واحدة للبرنامجين القطريين لتونس والجمهورية العربية السورية (DP/FPA/2012/12)؛

وافق على التمديد الثالث لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري لناميبيا (DP/FPA/2012/11)؛

أحاط علما بالتمديد الأول لمدة سنة واحدة للبرامج القطرية لكل من بوتان (DP/FPA/2012/13) وتوغو (DP/FPA/2012/11) وغينيا - بيساو (DP/FPA/2012/11 (Add.1))

وكوبا (DP/FPA/2012/14) ومالي (DP/FPA/2012/11 (Add.1)) والمكسيك (DP/FPA/2012/14) ونيجيريا (DP/FPA/2012/11)، إضافة إلى التمديد لمدة ستة أشهر للبرنامج القطري لرواندا (DP/FPA/2012/11)؛

أحاط علما بمشاريع وثائق البرامج القطرية التالية والتعليقات المبداة عليها:

## أفريقيا

مشروع وثيقة البرنامج القطري لغينيا (DP/FPA/DCP/GIN/7)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري لليسوتو (DP/FPA/DCP/LSO/6)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري لسيراليون (DP/FPA/DCP/SLE/5)؛

## الدول العربية

- مشروع وثيقة البرنامج القطري لجيوتي (DP/FPA/DCP/DJI/4)؛  
مشروع وثيقة البرنامج القطري للأردن (DP/FPA/DCP/JOR/8)؛

## آسيا والمحيط الهادئ

- مشروع وثيقة البرنامج القطري للهند (DP/FPA/DCP/IND/8)؛  
مشروع وثيقة البرنامج القطري لنيبال (DP/FPA/DCP/NPL/7)؛  
مشروع وثيقة البرنامج القطري للبلدان والأقاليم الجزرية في المحيط الهادئ  
(DP/FPA/DCP/PIC/5)؛  
مشروع وثيقة البرنامج القطري لسري لانكا (DP/FPA/DCP/LKA/2)؛

## أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى

- مشروع وثيقة البرنامج القطري لجمهورية مولدوفا (DP/FPA/DCP/MDA/2)؛

## أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- مشروع وثيقة البرنامج القطري لبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)  
(DP/FPA/DCP/BOL/5)؛  
مشروع وثيقة البرنامج القطري لكوستاريكا (DP/FPA/DCP/CRI/4)؛

## الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

### البند ١١

## مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اتخذ المقرر ١٦/٢٠١٢ بشأن التقرير السنوي للمدير التنفيذي؛

## الجزء المشترك

## البند ١٢

## المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية

اتخذ المقرر ١٨/٢٠١٢ بشأن تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية في عام ٢٠١١؛

## البند ١٣

## تقارير مكاتب الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اتخذ المقرر ١٩/٢٠١٢ بشأن تقارير مكاتب الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

## البند ١٤

## مسائل أخرى

عقد جلسات الإحاطة والمشاورات التالية:

## برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مشاورات غير رسمية بشأن: (أ) الدروس المستفادة من التقارير السنوية ذات الصلة بتصميم الخطة الاستراتيجية المقبلة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وإطار النتائج؛ (ب) إحاطة شفوية عن خريطة الطريق لتنفيذ مقرر المجلس التنفيذي ١٤/٢٠١١؛

## مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

مشاورة غير رسمية بشأن استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣؛

## برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان

مشاورات غير رسمية بشأن التقرير السنوي الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التقييم والتقرير الذي يقدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان كل سنتين عن التقييم.

٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢



٢١/٢٠١٢

الاستعراض السنوي للحالة المالية، ٢٠١١

## إن المجلس التنفيذي

- ١ - يحيط علماً بالوثائق (DP/2012/17 (Corr.1 and Corr.2)، و DP/2012/17/Add.1؛
- ٢ - يلاحظ الزيادة الطفيفة في الموارد، التي تلزم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للوفاء بولايته على النحو المناسب، ولتقديم الدعم بشكل فعال للخطط الإنمائية للبلدان الشريكة، ولتوفير قاعدة تمويل عادي متسم بالكفاية والمأمونية؛
- ٣ - يحث الدول الأعضاء على دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بلوغ أهدافه المتعلقة بالموارد العادية، وعلى الالتزام، في أبكر وقت ممكن، بمساهمات للموارد العادية للبرنامج الإنمائي في عام ٢٠١٢ فصاعداً، عن طريق إعلانات التبرعات المتعددة السنوات متى أمكن ذلك؛
- ٤ - يشير إلى أهمية إمكانية التنبؤ بالتمويل وحسن توقيت المدفوعات تحاشياً لقيود السيولة على الموارد العادية.

١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

٢٢/٢٠١٢

مشروعاً وثيقتي البرنامجين القطريين لإريتريا اللذين أعدهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

## إن المجلس التنفيذي

- ١ - يذكر بمقرريه ١١/٢٠٠١ و ٣٦/٢٠٠٦ بشأن عملية الموافقة على البرمجة؛
- ٢ - يحيط علماً بطلب إريتريا التقدم، استثنائياً، لمشروع وثيقتي البرنامجين القطريين اللذين أعدهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٣ للمجلس التنفيذي؛
- ٣ - يقرر أن يستعرض ويعتمد، بصفة استثنائية، مشروع وثيقتي البرنامجين القطريين لإريتريا اللذين أعدهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لعام ٢٠١٣.

١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

٢٣/٢٠١٢

## التقييم (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

## إن المجلس التنفيذي

- (أ) التقرير السنوي عن التقييم واستجابة الإدارة؛
- (ب) تقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز النظم والعمليات الانتخابية واستجابة الإدارة؛
- (ج) تقييم شراكة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الصناديق العالمية والمؤسسات الخيرية واستجابة الإدارة.

## إن المجلس التنفيذي

- ١ - يلاحظ مع التقدير أنشطة مكتب التقييم، المضطلع بها بالتعاون مع المكاتب الأخرى داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لبناء ثقافة تقييم في البرنامج الإنمائي، ولتعزيز قدرة مكتب التقييم وكفاءته وفاعليته؛ ويشجع مكتب التقييم على الاستناد إلى هذا النجاح لمواصلة تعزيز عمليتي التعلم وتحسين البرامج في البرنامج الإنمائي؛
- ٢ - يلاحظ كذلك مع التقدير جهود الإدارة الرامية إلى إعداد استجابات إدارية، ويطلب إلى الإدارة أن تذكر، في ردودها المقبلة، الخطط والإجراءات الملموسة والمسار الزمني المحدد لمعالجة المسائل المطروحة في تقارير التقييم؛
- فيما يختص بالتقرير السنوي المتعلق بالتقييم (DP/2012/20)، ورد الإدارة عليه، فإن المجلس التنفيذي:

- ٣ - يحيط علماً بالتقرير وردّ الإدارة، ويرحب بشكل التقرير الميسر؛
- ٤ - يطلب إلى مكتب التقييم أن يعتمد، في التقارير المقبلة، نهجاً أكثر اتصافاً بالطابع التحليلي يعكس اتجاهات التحليل على مدار السنوات، بما في ذلك التدابير المتخذة والتقدم المحرز لتعزيز ثقافة التقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛
- ٥ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يعالج المسائل التي طرحتها التقييمات المستقلة، لا سيما فيما يختص بتأمين تركيز أشد اتساماً بالطابع البرنامجي وتأمين المزيد من الاستدامة للنتائج الإنمائية، وقطع خطوات لتحسين كفاءته البرنامجية والإدارية؛

٦ - **يطلب كذلك** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يكفل مراعاة الدروس المستفادة والنتائج الرئيسية لأنشطة التقييم أثناء إعداد الخطة الاستراتيجية القادمة، لفترة السنوات ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧؛

٧ - **يلاحظ بقلق** تدني معدل تقييد البرامج القطرية بالتقييمات المخطط لها أثناء الفترة البرنامجية، ويلاحظ كذلك بقلق أن جودة العديد من التقييمات اللامركزية ما تزال منخفضة؛

٨ - **يطلب** إلى الإدارة أن تتخذ إجراءات فورية لتحسين معدل التقييد وجودة التقييمات اللامركزية، وأن تنشئ نظاماً لمساءلة مديري البرامج على جميع المستويات عن الوفاء باحتياجات التقييم كافة؛

٩ - **يطلب أيضاً** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يواصل، بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، دعمه لتنمية قدرات التقييم الوطنية بطريقة منهجية، بتقرير أهداف قابلة للقياس ومجالات ذات أولوية ونهوج مناسبة محققة لفاعلية التكلفة؛

١٠ - **يطلب كذلك** إلى الإدارة أن تكفل تقديم رد إداري على التقييمات اللامركزية في جميع المناطق الإقليمية؛

١١ - **يوافق** على برنامج العمل المنقح لـ ٢٠١٢ المقترح من مكتب التقييم وعلى برنامج العمل المقترح لعام ٢٠١٣؛

وفيما يختص بالتقرير المتعلق بتقييم إسهام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز النظم والعمليات الانتخابية (DP/2012/21) ورد الإدارة عليه (DP/2012/22)، فإن المجلس التنفيذي:

١٢ - **يحيط علماً** بالتقرير وبرد الإدارة؛

١٣ - **يلاحظ** عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم الانتخابات في البلدان التي طلبت حكوماتها هذا النوع من التعاون؛ ويطلب إلى الإدارة أن تعالج نتائج التقرير (DP/2012/21) واستنتاجاته وتوصياته في البلدان التي تحتاج إلى الدعم الانتخابي، وفقاً للأولويات الوطنية، ويقدم فيها هذا النوع من الدعم بالتعاون مع السلطات الوطنية، لا سيما:

(أ) لتعزيز حيده المكاتب القطرية فيما يختص بتقديم الدعم والمساعدة الانتخابيين، على النحو المحدد في الفقرة ١٧ من التقرير؛

(ب) مواصلة دعم مساعدات الأمم المتحدة الانتخابية عن طريق العمل الإنمائي الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعن طريق التعاون مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى المناسبة في تطبيق إطار سياسات المساعدة الانتخابية المقدمة من الأمم المتحدة، على النحو المحدد في الفقرة ١٨ من التقرير؛

(ج) لترسيخ استعمال سياسات المساعدة الانتخابية وأفضل ممارساتها في المكاتب القطرية، على النحو المحدد في الفقرة ١٩ من التقرير؛

(د) للاستعمال المنهجي، على الصعيد القطري، لأفضل الممارسات والسياسات المؤسسية والأدوات التحليلية التي ابتكرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال المساعدات الانتخابية؛

(هـ) لاستكشاف السبل الكفيلة بترسخ المساعدات الانتخابية في إطار حكم ديمقراطي أعم، تمشياً مع التوصية الواردة في الفقرة ٤٣ من التقرير؛

وفيما يختص بالتقرير المتعلق بتقييم شراكة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الصناديق العالمية والمؤسسات الخيرية (DP/2012/23)، ورد الإدارة عليه (DP/2012/24)، فإن المجلس التنفيذي:

١٤ - **يحيط علماً** بالتقرير وردّ الإدارة عليه؛

١٥ - **يطلب** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يكفل اتساق ارتباطه بالشركاء وآليات التمويل مع أولوياته الاستراتيجية بالصيغة المنصوص عليها في خطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاستراتيجية؛

وفيما يختص بالتقارير الثلاثة السالفة الذكر، فإن المجلس التنفيذي:

١٦ - **يطلب** إلى الإدارة أن تداوم على إطلاع المجلس التنفيذي على التقدم المحرز في تنفيذ هذا المقرر والإجراءات الرئيسية الواردة في ردود الإدارة، وأن تقدم تقريراً عن تنفيذ توصيات التقييم إلى الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي عام ٢٠١٣.

١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

٢٤/٢٠١٢

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع - استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية،

٢٠١٠-٢٠١٣

### إن المجلس التنفيذي

- ١ - يحيط علماً بالمساهمات المعتبرة التي قدمها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من أجل تحقيق النتائج التنفيذية للأمم المتحدة وشركائها في أثناء فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، وبالنتائج الإدارية المحققة في أثناء الفترة نفسها؛
- ٢ - يرحب بالتركيز المقترح لتنفيذ خطته الاستراتيجية لـ ٢٠١٠-٢٠١٣؛
- ٣ - يرحب كذلك بالنهج الاستشاري الذي اتبعه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في إجراء استعراض منتصف المدة لخطة الاستراتيجية، لـ ٢٠١٠-٢٠١٣؛
- ٤ - يشجع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على إجراء مشاورات مع المكتب التنفيذي تحضيراً لخطة الاستراتيجية الجديدة، لـ ٢٠١٤-٢٠١٧؛
- ٥ - يقوّم استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لـ ٢٠١٠-٢٠١٣، الذي يلقي الضوء على تعزيز تركيز مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، الذي يستهدف بلوغ الحد الأقصى لميزته النسبية وتقليل التداخل والازدواج مع ولايات المنظمات الشريكة؛
- ٦ - يقدر زيادة التشديد على تنمية القدرات الوطنية والنهوج المستدامة لإدارة المشاريع والمشتريات والبنية الأساسية.

١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

٢٥/٢٠١٢

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع - التقرير الإحصائي السنوي المتعلق بأنشطة

مشتريات منظومة الأمم المتحدة، ٢٠١١

### إن المجلس التنفيذي

- ١ - يحيط علماً بالتقرير الإحصائي السنوي المتعلق بأنشطة مشتريات منظومة الأمم المتحدة، لسنة ٢٠١١ (DP/OPS/2012/8)؛
- ٢ - يرحب بعرض البيانات والتحليل الواردين في ذلك التقرير، فضلاً عن صلة الملحق المواضيعي بالموضوع؛

٣ - يشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على تعزيز التعاون، بإشراك منظمات شريكة أخرى كلما أمكن، عملاً على بلوغ الإمكانية التامة لأنشطة المشتريات المشتركة؛

٤ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن تتعاون على جميع الأصعدة (القطري منها، ودون القطري، والإقليمي، وصعيد المقر)، مع مراعاة الميزات النسبية والولايات التي ينفرد بها كل منهم، عملاً على تحقيق قيمة أفضل للأموال بتحسين الرقابة على التكاليف وزيادة أوجه الكفاءة التنفيذية ووفورات الحجم، وأن يقدموا سوياً تقريراً إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية لعام ٢٠١٣ بشأن التقدم المحرز بشأن ذلك، بما فيه تحليل لفرص أنشطة المشتريات المشتركة وتحدياتها؛

٥ - يشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على تحقيق المواءمة بين سياساتها وإجراءاتها المتعلقة بالمشتريات تعزيزاً للتعاون في المشتريات لصالح البلدان المستفيدة من البرامج.

١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

٢٦/٢٠١٢

### التقييم (صندوق الأمم المتحدة للسكان)

(أ) التقرير نصف السنوي عن التقييم؛

(ب) استعراض لسياسة التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان.

### إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علماً بتقرير فترة السنتين المتعلق بالتقييم (DP/FPA/2012/8) وبرد الإدارة عليه؛

٢ - يرحب بشفافية صندوق الأمم المتحدة للسكان في عرضه للتقدم المحرز فضلاً عن المسائل المؤثرة على مهمة التقييم الوظيفية في الصندوق؛

٣ - يحيط علماً بنتائج تقدير ٢٠١٢ لجودة التقييمات اللامركزية للبرامج القطرية؛ ويلاحظ كذلك أن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد بذل جهوداً لزيادة جودة التقييمات؛ ويشدد على الحاجة إلى ضمان منهجية مستقرة لنظام تقدير جودة التقييمات؛

- ٤ - يقرّ الخطوات التي خطاها صندوق الأمم المتحدة للسكان لتحسين تغطية تقييمات البرامج القطرية اللامركزية وجودتها، واستعمال الأدلة التقييمية، والجهود المبذولة لضمان استخدام مثل هذه التقييمات في إثراء دورة البرامج القطرية المقبلة؛
- ٥ - يعترف بالتقدم المحرز نحو إيجاد ردود ومتابعة منهجية من قبل الإدارة، ويطلب إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يكفل التنفيذ المنهجي لردود الإدارة على التقييمات؛
- ٦ - يرجو أن تعالج تقارير فترات السنتين المقبلة المتعلقة بالتقييم والمرفوعة إلى المجلس التنفيذي نتائج التقييمات واستنتاجاتها، على النحو المطلوب في المقرر ١٨/٢٠٠٩؛
- ٧ - يحيط علماً بخطة التقييم لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣؛
- ٨ - يحيط علماً باستعراض مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية لسياسة التقييم التي يتبعها صندوق الأمم المتحدة للسكان، ويردّ الإدارة عليه؛
- ٩ - يذكر بمقرر المجلس التنفيذي ١٨/٢٠٠٩، الذي اعتمد سياسة التقييم التي يتبعها صندوق الأمم المتحدة للسكان وقدم إلى الصندوق طلبات إضافية معينة بصدد مهمة التقييم الوظيفية؛
- ١٠ - يقرّ بالتقدم المحرز حتى الآن لتعزيز التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان ويقدر الطريقة الشفافة التي اتبعتها الصندوق لإجراء المشاورات مع المجلس التنفيذي بشأن هذا الأمر، ويرحب بالتزام وقيادة المدير التنفيذي للصندوق عند معالجة التحديات والفجوات المحددة في مهمة التقييم الوظيفية، وفي مناصرة الدعوة لخلق ثقافة تقييم داخل الصندوق؛
- ١١ - يقرّ بالخطوات التي قطعها صندوق الأمم المتحدة للسكان لتعزيز قابلية البرامج للتقييم بتحسين نظم البرمجة والرصد القائمة على النتائج، ويشدد على الحاجة إلى موالاة الجهود، ويرحب، في هذا الصدد، بالتزام الصندوق بابتكار مبادئ توجيهية وأدوات شاملة للمنظمة تستهدف رصد النتائج رسداً متسقاً؛
- ١٢ - يرحب بالتزام صندوق الأمم المتحدة للسكان بضمان اتساق مهمة التقييم الوظيفية مع القواعد والمعايير القائمة لدى فريق الأمم المتحدة للتقييم وأفضل الممارسات الدولية، بما فيها ممارسات الصناديق والبرامج الأخرى في الأمم المتحدة؛
- ١٣ - يشدد على أهمية التقييمات الاستراتيجية العالمية والمواضيعية وغيرها من التقييمات الاستراتيجية باعتبارها أساساً للمناقشات للاستراتيجية في المجلس التنفيذي؛

١٤ - **يطلب** إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن ينقح سياسته التقييمية وأن ينظر في مختلف الخيارات والنماذج لكي يعزز بصورة مؤسسية مهمة التقييم الوظيفية، وأن يقوم أثناء ذلك بما يلي:

(أ) زيادة إيضاح القصد من التقييمات المستقلة والتقييمات المنبثة في التقارير، على التوالي؛

(ب) ضمان إدارة هيئة تقييم مستقلة مركزية مهام التقييم بصورتها المحددة في الفصل المتعلق بالإطار والإدارة المؤسسين لمهمة التقييم الوظيفية التي يضطلع بها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، وهو الفصل المعنون "معايير للتقييم في منظومة الأمم المتحدة"؛

(ج) ضمان استقلال هيئة التقييم المركزية، فيما يختص بجملة أمور تشمل المساءلة، والتسلسل الإداري، والاعتماد الميزانوي المنفصل، مع مراعاة غرض التقييم ومنهجيته المعينين؛

(د) ضمان اتساق تخطيط التقييم وأنشطته مع الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

(هـ) تعزيز التخطيط الاستراتيجي للتقييم، وإجراء مشاورات في التوقيت المناسب مع المجلس التنفيذي بشأن أولويات التقييم؛

١٥ - **يتطلع** إلى تقديم صندوق الأمم المتحدة للسكان عرضاً لسياسة تقييم منقحة في موعد لا يتجاوز الدورة السنوية لـ ٢٠١٣، ويرحب باعتزام الصندوق تقديم خارطة طريق لهذا الغرض، تشمل معلومات بشأن المسار الزمني والمشاورات المزمع إجراؤها مع المجلس التنفيذي؛

١٦ - **يلاحظ** ضرورة تخصيص موارد بشرية ومالية كافية لكل من التقييمات المستقلة والتقييمات المنبثة في التقارير عند إعداد مشروع الميزانية المتكاملة المقبل.

١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢



٢٧/٢٠١٢

خارطة طريق للوصول إلى ميزانية متكاملة، ابتداءً من ٢٠١٤

(أ) الاستعراض المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، الذي يتناول أثر تعاريف التكلفة وتصنيف الأنشطة على معدلات استرداد التكاليف المنسقة؛

(ب) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المشترك وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بشأن الخطوات الهادفة إلى الميزانية المتكاملة ونموذج الميزانية المتكاملة.

### إن المجلس التنفيذي

١ - يذكر باسترداد التكلفة الكاملة على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢، فضلاً عن مبدأ تحاشي استخدام الموارد الأساسية لتغطية التكاليف المتصلة بإدارة الصناديق غير الأساسية وأنشطتها البرنامجية، على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤ بشأن الاتساق على صعيد المنظومة؛

٢ - يلاحظ أن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة نماذج معاملات وولايات مختلفة، وأن هذا يعني ضمناً اختلاف هياكلها التمويلية؛

٣ - يحيط علماً بالإطار المفاهيمي المنسق المقترح لاسترداد التكاليف، ويقدر الجهود الرامية إلى إعداد منهجية حساب بسيطة شفافة منسقة فيما يختص بمعدلات استرداد التكاليف؛

٤ - يلاحظ كذلك أنه ينبغي، في الإطار المفاهيمي المنسق، تعريف التكاليف وتمويلها تمشياً مع فئات التكاليف المعتمدة من كل مجلس تنفيذي على حدة، ويلاحظ أيضاً أنه ليس ثمة تمييز بين التكاليف غير المباشرة الثابتة والتكاليف غير المباشرة المتغيرة؛

٥ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يوليا، بالتشاور مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وكيان الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، إعداد الإطار المفاهيمي المنسق ومنهجية الحساب لمعدلات استرداد التكاليف لأجل تمكين المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٣ من اتخاذ قرار بشأن معدلات استرداد التكاليف؛

٦ - **يطلب** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان تزويد المجلس التنفيذي أثناء الشهور الثلاثة الأخيرة من عام ٢٠١٢، تمكيناً له من اتخاذ مقرر بشأن معدلات استرداد التكاليف في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٣، بمعلومات إضافية تشمل معلومات عن كل منظمة على حدة، فيما يختص بما يلي:

(أ) المهام الوظيفية الشاملة الحرجة، وتمويلها، والآثار المترتبة بالنسبة لمعدلات استرداد التكاليف؛

(ب) الطريقة التي يفضلها ستمول الفاعلية الإنمائية تمويلًا مباشراً من الموارد الأساسية وغير الأساسية والنتائج بالنسبة لمعدلات استرداد التكاليف؛

(ج) الأنشطة المقارنة وغير المقارنة المخصصة الغرض والتكاليف المرتبطة، وتمويلها، والنتائج بالنسبة لمعدلات استرداد التكاليف؛

(د) ميزات وعيوب إدراج أو استبعاد أنشطة الأمم المتحدة التنسيقية الإنمائية في منهجية حساب استرداد التكاليف والنتائج بالنسبة لمعدلات استرداد التكاليف؛

(هـ) الترتيبات الانتقالية بعد اعتماد المعدلات الجديدة لاسترداد التكاليف؛

(و) الطريقة التي يفضلها ستساعد السياسة الجديدة لاسترداد التكاليف على تحقيق تحسُّن في كفاءة التكاليف؛

٧ - **يطلب** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان تزويد المجلس التنفيذي بتحليل لكل منظمة على حدة فيما يختص بما يلي:

(أ) السيناريوهات المختلفة لمعدلات استرداد التكاليف المنسقة ومعدلات استرداد التكاليف لكل منظمة على حدة، ونتائجها ومخاطرها الممكن ظهورها؛

(ب) آثار المعدلات التفضيلية - أي التي تراعي مختلف أحجام الصناديق ومختلف طبائع الصناديق، ومنها، في جملة أمور، الحالات الإنمائية المعقدة المقترنة بمخاطر متزايدة، والمساهمات للبرامج القطرية، ودرجة التخصيص - على تعبئة المساهمات الأساسية فضلاً عن المساهمات غير الأساسية وأنواع المساهمات غير الأساسية؛

٨ - **يلاحظ** المبادئ التوجيهية للميزانية المتكاملة الواردة في المذكرة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بشأن الخطوات الهادفة إلى بلوغ الميزانية المتكاملة ونموذج الميزانية المتكاملة؛

- ٩ - يشجع على مواءمة الميزانية المتكاملة لكل منظمة مع خطتها الاستراتيجية، بما في ذلك خطة الموارد وأطر النتائج وربط الموارد بالنتائج؛
- ١٠ - يتطلع إلى تلقي نموذج خطة الموارد المتكاملة، في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٣، مشفوعة بعرض منسق لمقدار استرداد التكاليف ومعلومات عن استخدامه؛
- ١١ - يقرر أن يشمل إسقاط الموارد والميزانية المتكاملة لكافة فئات التكاليف فترة أربع سنوات، تتطابق مع مدة الخطة الاستراتيجية لكل منظمة، وأن تُستعرض الميزانية المتكاملة بالاقتران باستعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لكل منظمة.
- ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

٢٨/٢٠١٢

ترتيبات البرمجة، ٢٠١٤-٢٠١٧

## إن المجلس التنفيذي

- ١ - يذكر بالقرار ١/٢٠١٢ بشأن استعراض ترتيبات البرمجة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٨-٢٠١٣؛
- ٢ - يحيط علماً بالوثيقة DP/2012/25 وتصويبها (DP/2012/25/Corr.1)؛
- ٣ - يقرّ مع التقدير بالافتراض الشامل القائل بأن الاستعراض الجاري لترتيبات البرمجة يجب ألا يؤثر سلباً على أكبر المستفيدين المستهدفين، أي أقل البلدان نمواً والبلدان ذات الدخل المنخفض، إذ تعاني الغالبية العظمى من سكانها من الفقر، وما زال القضاء على الفقر هادياً لتركيز أنشطة البرمجة في البرنامج الإنمائي للسنوات ٢٠١٤-٢٠١٧؛
- ٤ - يقرّ الاقتراح المفاهيمي المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الوجود الاستراتيجي العالمي، وطلبات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن زيادة تفصيل الخيارات السياسية الممكنة للوجود الاستراتيجي العالمي، بما في ذلك الوجود المادي في البلدان المستفيدة من البرامج على النحو المطلوب في المقرر ١/٢٠١٢، بناءً على العناصر التي نوقشت في الفقرات ١١-١٤ من الوثيقة DP/2012/25؛
- ٥ - يحيط علماً بتحليل إطار 'هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية - البند الأول'، الذي نوقش في الفصل (هـ) الوارد في الوثيقة DP/2012/25؛

٦ - يقرر اعتماد خيار الاستحقاق القائم على الدخل القومي الإجمالي بالاقتران بنموذج "هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية (البند الأول)" المبسّط الموضوع لإطار "هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية (البند الأول)" للسنوات ٢٠١٤-٢٠١٧، رهناً بأحكام هذا المقرر؛

٧ - يؤيد استحداث نهج رباعي السنوات لحساب متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ونظام للتحديثات كل سنتين، بالاشتراطات التالية:

(أ) تطبيق نهج رباعي السنوات قائم على تطبيق حساب متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، بحيث يطبق متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي للسنوات الممتدة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١١ على السنتين الأوليين من فترة ترتيبات البرمجة الجديدة، أي ٢٠١٤-٢٠١٥، وتطبيق متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٣ على السنتين الأخيرتين من فترة ترتيبات البرمجة الجديدة، أي ٢٠١٦-٢٠١٧؛

(ب) تطبيق تحديثات السنتين في نقطة منتصف فترة السنوات الأربع لترتيبات البرمجة، وتتأثر بذلك فئتان اثنتان فقط من البلدان، هما الفئة '١' والفئة '٢'، على النحو التالي:

'١' البلدان المتوسطة الدخل، التي تعبر، أثناء فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، عتبة البلدان المساهمة الصافية عند التحديث الذي يجري كل سنتين ستعتبر بلداناً مساهمة صافية انتقالياً أثناء فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ولكن هدف تخصيص الموارد لها من الاعتمادات الأساسية من البند الأول لن يجري تعديله؛ وإذا بقيت فوق عتبة البلدان المساهمة الصافية في ٢٠١٨ ستعتبر بلداناً مساهمة صافية وغير مستحقة للحصول على موارد من الاعتمادات الأساسية (البند الأول) من ٢٠١٨ فصاعداً؛

'٢' البلدان المساهمة الصافية انتقالياً أثناء فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ ستصبح بلداناً مساهمة صافية بالكامل أثناء فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ إذا ظلت فوق عتبة البلدان المساهمة الصافية عند التحديث الذي يجري كل سنتين؛ وهكذا فإنها لن تتلقى بعد ذلك موارد مخصصة من الاعتمادات الأساسية (البند الأول) أثناء فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧؛

٣' وبالنسبة للبلدان المدرجة في سائر الفئات، سيظل الاستحقاق للتخصيص من الموارد الآتية من الاعتمادات الأساسية (البند الأول) ومستويات التخصيص من الموارد الآتية من الاعتمادات الأساسية (البند الأول) على حاله دون تغيير أثناء فترة ترتيبات البرمجة الممتدة لأربع سنوات، من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧؛

٨ - يقو بارامترات القدرة على التنبؤ ونهج متدرج للتخصيص من الموارد الآتية من الاعتمادات الأساسية (البند الأول) للبلدان، سيطبق، على أساس قاعدة برمجة ممولة من الموارد العادية السنوية حجمها ٧٠٠ مليون دولار، على النحو التالي:

(أ) لأقل البلدان نمواً، سيُضمن حد أدنى لنطاق يتراوح بين ٧٠ و ٨٠ في المائة من الفترة السابقة للتخصيص من الموارد الآتية من الاعتمادات الأساسية (البند الأول) بحد أدنى قدره ٤٥٠.٠٠٠ دولار في البلدان التي بها مكاتب قطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وحد أدنى قدره ٥٠.٠٠٠ دولار في البلدان التي ليس للبرنامج الإنمائي مكاتب قطرية فيها؛

(ب) بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض، سيُضمن حد أدنى لنطاق يتراوح بين ٥٥ و ٦٥ في المائة من الفترة السابقة للتخصيص من الموارد الآتية من الاعتمادات الأساسية (البند الأول) بحد أدنى قدره ٤٥٠.٠٠٠ دولار في البلدان التي بها مكاتب قطرية للبرنامج الإنمائي، وحد أدنى قدره ٥٠.٠٠٠ دولار في البلدان التي ليس للبرنامج الإنمائي مكاتب قطرية فيها؛

(ج) بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض التي بمرحلة الانتقال إلى وضع بلد متوسط الدخل في ٢٠١٤-٢٠١٧، سيُضمن حد أدنى لنطاق يتراوح بين ٥٥ و ٦٥ في المائة من الفترة السابقة للتخصيص من الموارد الآتية من الاعتمادات الأساسية (البند الأول) بحد أدنى قدره ٤٥٠.٠٠٠ دولار في البلدان التي بها مكاتب قطرية للبرنامج الإنمائي وحد أدنى قدره ٥٠.٠٠٠ دولار في البلدان التي ليس للبرنامج الإنمائي مكاتب قطرية فيها؛

(د) بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل التي يقل فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي عن عتبة الـ ٦٦٠ دولاراً، سيُضمن نطاق يتراوح بين ٣٥ و ٤٥ في المائة كحد أدنى في الفترة المسبقة للفئة الأولى من تخصيص الموارد من الأموال الأساسية بمبلغ ٣٥٠.٠٠٠ دولار كحد أدنى في البلدان التي توجد بها

مكاتب قطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وحد أدنى قدره ٥٠.٠٠٠ دولار في البلدان التي لا توجد بها مكاتب قطرية للبرنامج الإنمائي؛

(هـ) بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل التي يتجاوز فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي عتبة الـ ٦٦٠ دولار، سيطبق مخصص قدره ١٥٠.٠٠٠ دولار من البند الأول من تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية على البلدان التي توجد بها مكاتب قطرية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وسيطبق مخصص قدره ٥٠.٠٠٠ دولار من الموارد الآتية من الاعتمادات الأساسية (البند الأول) على البلدان التي ليست بها مكاتب قطرية للبرنامج الإنمائي؛

٩ - **يطلب** إلى البرنامج الإنمائي أن يجري مشاورات مع الدول الأعضاء بشأن العناصر المستحقة لتخصيص الموارد بين كافة آليات تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية، والبرامج الإقليمية والعالمية، وغير ذلك من بنود الميزانية الثابتة، لأجل تقديم مشروع اقتراح بشأن هذه العناصر، مع مراعاة احتياجات أكبر المستفيدين المستهدفين، على النحو الجمل في الفقرة ٣ أعلاه، لأجل النظر والاعتماد من قبل المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٣، من أجل إثراء عملية إعداد مشروع الميزانية المتكاملة وإعداد الخطة الاستراتيجية المقبلة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

٢٩/٢٠١٢

نظرة عامة على المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٢

إن المجلس التنفيذي

يذكر بأنه أثناء دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٢ قد قام بما يلي:

البند ١

المسائل التنظيمية

اعتمد جدول الأعمال وخطة العمل للدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٢ (DP/2012/L.3)؛

اعتمد تقرير الدورة السنوية لـ ٢٠١٢ (DP/2012/15)؛

اتفق على الجدول الزمني التالي لدورات المجلس التنفيذي في ٢٠١٣:

- انتخاب مكتب ٢٠١٣: ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣
- الدورة العادية الأولى لـ ٢٠١٣: ٢٨ كانون الثاني/يناير إلى ١ شباط/فبراير ٢٠١٣
- ٤ شباط/فبراير ٢٠١٣ الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي:
- الدورة السنوية لـ ٢٠١٣: ٣ إلى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (نيويورك)
- الدورة العادية الثانية لـ ٢٠١٣: ٣ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ (ستوكهولم التواريخ فيما بعد)
- اعتمد خطة العمل المؤقتة للدورة العادية الأولى لـ ٢٠١٣ واستعرض مشروع خطة العمل السنوية لـ ٢٠١٣ (DP/2012/CRP.2)؛

### الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

#### البند ٢

#### المسائل المالية ومسائل الميزانية والإدارة

اعتمد المقرر ٢٠١٢/٢١ بشأن الاستعراض السنوي للحالة المالية لسنة ٢٠١١؛

#### البند ٣

#### البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

- اعتمد المقرر ٢٠١٢/٢٢ بشأن مشروع وثيقتي البرنامج القطريين لإريتريا اللذين أعدهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛
- وافق على وثائق البرامج القطرية النهائية التالية على أساس عدم الاعتراض، دون عرض أو نقاش، وفقاً للمقررين ٢٠٠١/١١ و ٢٠٠٦/٣٦:
- أفريقيا: سيراليون، وغينيا، وليسوتو، وموريشيوس؛
- الدول العربية: الأردن، وجيبوتي؛
- آسيا والمحيط الهادئ: سري لانكا، وماليزيا، والهند؛

أوروبا ورابطة الدول المستقلة: جمهورية مولدوفا؛  
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: بليز، وبوليفيا (دولة - متعددة القوميات)،  
وكوستاريكا؛

وافق على تمديد إضافي لمدة ستة أشهر (كانون الثاني/يناير - حزيران/يونيه ٢٠١٣)  
للبرنامج القطري لمصر؛

وافق على تمديد البرنامج القطري للجمهورية العربية السورية، بصيغته الواردة في  
الوثيقة DP/2012/28؛

أحاط علماً بمشاريع وثائق البرامج القطرية التالية ومرفق بأسماء منظمات معينة  
لمشروع وثيقة برنامج قطري مشترك لباكستان، والتعليقات المقدمة بشأنه:

### أفريقيا

مشروع وثيقة البرنامج القطري للكاميرون (DP/DCP/CMR/2)؛  
مشروع وثيقة البرنامج القطري لجمهورية الكونغو الديمقراطية (DP/DCP/COD/2)؛  
مشروع وثيقة البرنامج القطري لغينيا الاستوائية (DP/DCP/GNQ/2)؛  
مشروع وثيقة البرنامج القطري لليبيريا (DP/DCP/LBR/2)؛  
مشروع وثيقة البرنامج القطري لجنوب أفريقيا (DP/DCP/ZAF/2)؛

### الدول العربية

مشروع وثيقة البرنامج القطري لليبيا (DP/DCP/LBY/2/Rev. 1)؛  
مشروع وثيقة البرنامج القطري للسودان (DP/DCP/SDN/2)؛  
مشروع وثيقة البرنامج القطري للإمارات العربية المتحدة (DP/DCP/ARE/2)؛

### آسيا والمحيط الهادئ

مشروع وثيقة البرنامج القطري لميانمار (DP/DCP/MMR/1)؛  
مشروع وثيقة البرنامج القطري لنيبال (DP/DCP/NPL/2)؛  
مشروع وثيقة البرنامج القطري لبلدان وأقاليم المحيط الهادئ الجزرية (DP/DSP/PIC/1)؛  
مشروع وثيقة البرنامج القطري المشترك لباكستان (DP/DCCP/PAK/1)؛

### أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

مشروع وثيقة البرنامج القطري لهائتي (DP/DCP/HTI/2)؛  
مشروع وثيقة البرنامج القطري لنيكاراغوا (DP/DCP/NIC/2)؛



## البند ٤ التقييم

اعتمد المقرر ٢٣/٢٠١٢ بشأن التقييم (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)؛

## البند ١١ ترتيبات البرمجة

اعتمد المقرر ٢٨/٢٠١٢ بشأن ترتيبات البرمجة، ٢٠١٤-٢٠١٧؛

## الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

### البند ٥

#### البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

اعتمد المقرر ٢٢/٢٠١٢ بشأن مشروع وثيقتي البرنامجين القطريين لإريتريا اللذين أعدهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

وافق على تمديد لفترة ستة أشهر إضافية (كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه

٢٠١٣) للبرنامج القطري لمصر (DP/FPA/2012/15)؛

وافق على وثائق البرامج القطرية النهائية التالية على أساس عدم الاعتراض، دون

عرض أو نقاش، وفقا للمقررين ١١/٢٠٠١ و ٣٦/٢٠٠٦؛

أفريقيا: سيراليون، وغينيا، وليسوتو؛

الدول العربية: الأردن، وجيبوتي؛

آسيا ومنطقة المحيط الهادئ: بلدان وأقاليم المحيط الهادئ الجزرية، وسري لانكا،

ونيبال، والهند؛

أوروبا الشرقية وأسيا الوسطى: جمهورية مولدوفا؛

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: بوليفيا (دولة - متعددة القوميات)، وكوستاريكا؛

أحاط علماً بمشاريع وثائق البرامج القطرية التالية ومرفق بمنظمات معينة لمشروع وثيقة

البرنامج القطري المشترك لباكستان، وتعليقات بشأنها:

## أفريقيا

- مشروع وثيقة البرنامج القطري للكاميرون (DP/FPA/DCP/CMR/6)؛  
 مشروع وثيقة البرنامج القطري لجمهورية الكونغو الديمقراطية (DP/FPA/DCP/COD/4)؛  
 مشروع وثيقة البرنامج القطري لغينيا الاستوائية (DP/FPA/DCP/GNQ/6)؛  
 مشروع وثيقة البرنامج القطري لليبيريا (DP/FPA/DCP/LBR/4)؛  
 مشروع وثيقة البرنامج القطري لجنوب أفريقيا (DP/FPA/DCP/ZAF/4)؛

## الدول العربية

- مشروع وثيقة البرنامج القطري للسودان (DP/FPA/DCP/SDN/6)؛

## آسيا ومنطقة المحيط الهادئ

- مشروع وثيقة البرنامج القطري المشترك لباكستان (DP/FPA/DCCP/PAK/1)؛

## أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- مشروع وثيقة البرنامج القطري لهايتي (DP/FPA/DCP/HTI/5)؛  
 مشروع وثيقة البرنامج القطري لنيكاراغوا (DP/FPA/DCP/NIC/8)؛

## البند ٦

### التقييم

اعتمد المقرر ٢٦/٢٠١٢ بشأن التقييم (صندوق الأمم المتحدة للسكان)؛

### الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

## البند ٧

### مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اعتمد المقرر ٢٤/٢٠١٢ بشأن استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية،

٢٠١٠-٢٠١٣؛

اعتمد المقرر ٢٥/٢٠١٢ بشأن التقرير الإحصائي السنوي المتعلق بأنشطة مشتريات

منظومة الأمم المتحدة، ٢٠١١؛

## الجزء المشترك

## البند ٨

متابعة اجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز

أحاط علماً بالتقرير المتعلق بتنفيذ مقررات وتوصيات مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز (DP/2012/26-DP/FPA/2012/18)؛

## البند ٩

## المسائل المالية ومسائل الميزانية والإدارة

اعتمد المقرر ٢٧/٢٠١٢ المتعلق بخارطة الطريق للوصول إلى ميزانية متكاملة، ابتداءً من ٢٠١٤؛

## البند ١٠

## الزيارات الميدانية

أحاط علماً بتقرير الزيارة الميدانية المشتركة إلى جيبوتي ( DP-FPA-OPS/2012/ ) (CRP.1-E/ICEF/2012/CRP.17)، فضلاً عن تقرير الزيارة الميدانية المشتركة إلى إثيوبيا (DP-FPA-OPS/2012/CRP.2-E/ICEF/2012/CRP.19)؛  
عقد الإحاطات غير الرسمية والمشاورات التالية:

## برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مشاورات غير رسمية بشأن الخطوط العريضة لتصميم الاستعراض التراكمي لخطة البرنامج الإنمائي الاستراتيجية الجارية، ٢٠٠٨-٢٠١٣؛

## صندوق الأمم المتحدة للسكان

(أ) مشاورات غير رسمية بشأن خطة عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان والتنمية؛

(ب) إحاطة بشأن استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى ما بعد عام

٢٠١٤؛

## مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

مشاورات غير رسمية بشأن استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية، ٢٠١٢-٢٠١٣،  
وخرائط الطريق المفضية إلى الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧؛

### برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة

- (أ) مشاورات غير رسمية مشتركة بشأن المشتريات، بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛
- (ب) مشاورات غير رسمية بشأن الميزانية المتكاملة واسترداد التكاليف، مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛
- (ج) مشاورات غير رسمية بشأن سياسات الموارد البشرية، مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛
- (د) إحاطة غير رسمية مشتركة بشأن تقرير مكتب مراجعي حسابات الأمم المتحدة عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، لأجل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

## عضوية المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٢

(تنتهي مدة العضوية في اليوم الأخير من السنة المشار إليها)

الدول الأفريقية: بوركينا فاسو (٢٠١٢) وجمهورية الكونغو الديمقراطية (٢٠١٢) وجنوب أفريقيا (٢٠١٢) وجيبوتي (٢٠١٣) ورواندا (٢٠١٢) والكاميرون (٢٠١٢) وليبيريا (٢٠١٤) والمغرب (٢٠١٤).

دول آسيا والمحيط الهادي: إندونيسيا (٢٠١٤) وباكستان (٢٠١٢) وبنغلاديش (٢٠١٣) وجمهورية كوريا (٢٠١٤) والصين (٢٠١٣) وقطر (٢٠١٢) والهند (٢٠١٢).

دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: الأرجنتين (٢٠١٣) وأنتيغوا وبربودا (٢٠١٢) والبرازيل (٢٠١٤) والسلفادور (٢٠١٣) ونيكاراغوا (٢٠١٤).

دول أوروبا الشرقية: الاتحاد الروسي (٢٠١٤) وإستونيا (٢٠١٢) وبيلاروس (٢٠١٣) والجمهورية التشيكية (٢٠١٣).

دول أوروبا الغربية ودول أخرى\*: أستراليا وإسرائيل وإيطاليا والدانمرك والسويد وسويسرا وكندا ولكسمبرغ والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية واليابان واليونان.

\* مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى جدول تناوب خاص بما يختلف من سنة إلى أخرى.

